المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بحث الخريطة الاجتماعية لمصر



الدراسات التحليلية النقدية
«٢»

تطور البنية الإجتماعية للبلدان النامية
فى ضوء الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية

طه عبدالعليم طه
دكتوراه فى الاقتصاد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بجريدة الاهرام

الباحث المساعد
عفاف اسماعيل عبد الحليم
طالبة دكتوراه بمعهد بليخانوف للاقتصاد بموسكو

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة
١٩٨٨

تطور البنية الاجتماعية للبلدان
النامية فى ضوء الاستشراق
السوفيتى والمادية التاريخية

اهداءات ٢٠٠٢

كز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية

القاهرة

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بحث الخريطة الاجتماعية لمصر

الدراسات التحليلية النقدية
«٢»

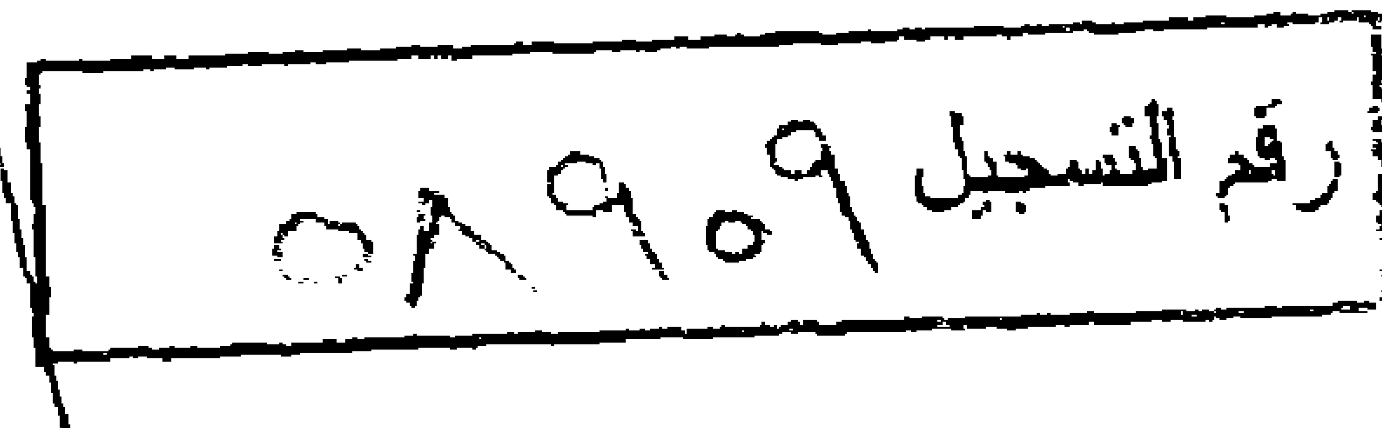
تطور البنية الإجتماعية للبلدان النامية
فى ضوء الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية

طه عبدالعليم طه
دكتوراه فى الاقتصاد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بجريدة الاهـرام

الباحث المساعـــد
عفاف اسماعيل عبد العليـــم
طالبة دكتوراه بمعهد بليخانوف للاقتصاد بموسكـو

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة
١٩٨٨







محتويات الكتــاب

الصفحة

هيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر*

الاستاذ الدكتور عزت حجازى
مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — مشرفا

الاستاذ الدكتور ابراهيم حسن العيسوى
مستشار بمعهد التخطيط القومى — عضوا

الاستاذ الدكتور على الدين هلال دسوقى
استاذ العلوم السياسية، ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية،
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة — عضوا

الاستاذ الدكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى
استاذ علم الاجتماع، بكلية البنات، جامعة عين شمس — عضوا

الدكتورة ملك الحسينى زعلوك
خبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — عضوا

★ عملت الزميلة شهيدة هانم احمد الباز، الباحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، عضوا فى هيئة البحث من بداية العمل فيه حتى أوائل ١٩٨٧.

تصــدير

هذا هو العمل الثانى فى سلسلة الدراسات التحليلية النقدية للجهود السابقة فى دراسة التكوينات الاجتماعية والبنيات الطبقية للمجتمعات المختلفة. وهو أحد الاهتمامات البحثية الأساسية لهيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر(☆).

وتتوزع مادة الكتاب بين مقدمة واربعة فصول - كل من مبحثين - وخاتمة . ويعالج المؤلف موضوعه البالغ الأهمية - الذى ربما يقدم للمكتبة العربية الاكاديمية بدرجة عالية من الرصانة لأول مرة - على النحو التالى . أولا يعرف بأهم الابعاد النظرية والمنهجية للاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية. ثانيا يناقش رؤيتهما لخصائص التطور الاجتماعى لبلدان الشرق - البلدان النامية . ثالثا يحلل نظرتهما لخصائص البنية الاجتماعية لهذه البلدان . رابعا ، وأخيرا، يستعرض ملامح تصورهما لتطور وخصائص البنية الطبقية لتلك المجتمعات . ويقدم فى الخاتمة تقييما على درجة عالية من الموضوعية لامكانات وحدود الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية كمنظور لدراسة البنية الاجتماعى للبلدان النامية ، ومصر كمثال . ولما كانت معظم مصادر الكتاب باللغة الروسية ، فقد زودنا المؤلف بتعريف شارح لأهم الأعمال التى اعتمد عليها .

وترجع أهمية هذا العمل الى أنه يتيح للباحثين والدارسين المصريين والعرب، الذين يشغلون بتحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمجتمعاتهم، التعرف عن قرب على اتجاه فكرى بارز حالت اعتبارات عديدة، دون توافر معالجة اكاديمية رصينة له(☆☆). وعلى عكس الشائع، من

(☆) الكتاب الأول فى هذه السلسلة بعنوان «دراسات التكوين الاجتماعية والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية» من اعداد أ. د. عبد الباسط عبد المعطى. وقد صدر منذ شهور .

(☆☆) من أهم تلك الاعتبارات ان حركة الترجمة والعرض ركزت حتى الآن على الاعمال الكلاسيكية - اعمال كارل ماركس وفريد يريك انجلز وفلاديمير لينين - وهى أعمال صارت - على الرغم من أهميتها القصوى - بعيدة بعض الشىء عن نبض العصر الذى نعيش فيه. ومن الاعتبارات - الاقل اهمية - ان الترجمة والعرض تما، فى أحيان غير قليلة - عن ترجمات بالانجليزية والفرنسية وبواسطة غير متخصصين، فجاء ناتج الجهد بعيدا عن مضمون النصوص الاصلية بدرجات متفاوتة .

الاعتماد على الاعمال الكلاسيكية، فإن المؤلف يعطى اولوية للاعمال الاحدث، ذات الأهمية النظرية والمنهجية ، التى تتعرض لقضايا معاصرة ملحة ، وتستند الى بحوث تاريخية وامبيريقية مستوفاة لمواصفات الاعمال العلمية الجادة، والتى لم تترجم الى العربية ولم تقدم لقرائها فى صورة وافية حتى الآن .

وبعكس ما يتوقع فى اعمال المفكرين الاجتماعيين السوفييت المعاصرين، من ميل إلى الانغلاق والمذهبية الجامدة – أو الدوجماطبقية – ، سوف يجد الدارس للواقع الاجتماعى المصرى – والعربى بعامة – فى الأعمال التى يعرضها المؤلف رؤى نظرية ذات ملاءمة وكفاءة عاليتين ، وبدائل منهجية شديدة الخصوبة والثراء ، وأدوات تحليلية نافذة وتزيد من أهميتها أنها تعرض لهمومه البحثية بصورة مباشرة ، وتساعد فى الاجابة على اسئلة مثل: إلى أى حد تصلح القوانين العامة لتطور المجتمع الانسانى لتفسير واقع المجتمع المصرى والعربى. وكيف يوائم بينها وبين خصوصيات واقعنا: التاريخية ، مثل دور الاستعمار ثم الهيمنة الامبريالية والتبعية ، وأثرها فى تشويه تطورنا الاجتماعى والاقتصادى، وما الى ذلك، فضلا عن الخصوصيات الداخلية : مثل دور الدولة ، ودور الزعيم ، ودور الجيش ، وما إليها ، وانعكاسات ذلك كله فى الواقع .

ومن المهم ان مناقشة تلك القضايا، وغيرها مما له صلة بموضوع الكتاب، تتم من خلال تقييم لملاءمة وكفاءة عدد من المداخل او المنطلقات النظرية المنهجية، مثل مدخل التبعية، ومدخل تعدد الأنماط الانتاجية، ومدخل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ، وغيرها . مما يضع مادة الكتاب فى قلب الجدل النظرى الذى يدور الآن ومنذ مدة على المستوى الأكاديمى .

واتساقا من المؤلف مع التزامه بتقديم معالجة تحليلية نقدية لرؤية المادية التاريخية والاستشراق السوفيتى لاشكالية تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية ، فإنه بعد أن أشار إلى الامكانات النظرية والمنهجية الكبيرة لهما ، يلمح الى اهم حدودهما أو جوانب القصور فيهما . ومنها :

١ – الالتزام الايديولوجى الحزبى ، أى التحليل فى حدود ما تقضى به المصلحة العملية السياسية لجهاز الدولة ، مما كان له أثر واضح فى تقييمهما

لوزن بعض العوامل، مثل اتجاهات التحول الاجتماعي الاقتصادى فى بعض المجتمعات فى فترة الستينات والسبعينات .

٢ ـ المبالغة فى تقدير فاعلية العوامل الخارجية : الاستعمار ، والاتصال الحضارى ، وغيرهما ، فى عملية التحول الاجتماعى الاقتصادى للدول النامية .

وبهذه المعالجة المتوازنة بدرجة كبيرة، يستطيع العمل الراهن أن يزودنا بالقدرة على التحليل الموضوعى – الذى لا يحصر نفسه فى الوثائق الرسمية – للمراحل البارزة فى التحول الاجتماعى الاقتصادى لمجتمعنا فى العصر الحديث: المرحلة الليبرالية، مرحلة تدخل الدولة من خلال ما أسمى التطور اللارأسمالى، واخيرا مرحلة العودة الى رأسمالية تابعة بدون ضوابط عامة مؤثرة .

وبهذا يمكن أن نلقى ضوءا كاشفا على ماضى المجتمع، وأن نقوم بقراءة ذات مصداقية عالية لواقعه الراهن، وان نقيم اساسا صلبا يمكن أن نبنى عليه عملية استشراف مستقبله . وأن يتم ذلك كله بدون الوقوف فى فخ التفسيرات المثالية السانجة، أو التفسيرات المادية الفجة .

وفضلا عن هذا كله ، يتميز العمل الراهن بأمرين على جانب من الأهمية. أولهما أن كاتبه من الأكاديميين المتخصصين فى موضوعه . متمكن من اللغة الروسية ، ودرس فى أعرق الجامعات السوفيتية على بعض ممن تعرض الكتاب لاعمالهم، وشارك فى عدد من المؤتمرات والندوات والمناسبات العلمية الاخرى التى نوقشت هذه الأعمال فيها، أى أنه اتيحت له فرص الاتصال المباشر بظهور بعض ما يعرض له من افكار والحوار الذى استثاره .

أما الأمر الآخر فهو أن المؤلف حافظ على الرؤية النقدية التى التزمت بها هيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر فى دليل العمل الذى انجز فى ضوئه الكتاب ، والملاحظات التى أدتها ـ هيئة البحث ـ على مسودته الأولى . ومن هنا جاء غير بعيد عن الموضوعية التى نسعى الى بلوغها .

وإذا استطاع دكتور طه عبدالعليم طه أن يفى بما وعدنا به من إعداد دراسة للتكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر فى اعمال الماديين التاريخيين

المعاصرين والاستشراق السوفيتى، فإنه سيقدم للدارسين والباحثين الأكاديميين فى العلوم الاجتماعية فى مصر والوطن العربى خدمة بالغة الحيوية، تضاف إلى ماقدمه بهذا العمل المهم.

المشرف على بحث
الخريطة الاجتماعية لمصر
عزت حجـازى

القاهرة فى ديسمبر ١٩٨٨

مقـــدمـة

موضوع هذا البحث هو عرض تحليلي نقدى للمساهمة المنهجية النظرية للدراسات السوفيتية الاحدث في مجال دراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، وبوجه خاص البلدان النامية في آسيا وشمال افريقيا – أو بلدان الشرق وفق التصنيف السوفيتي – مع التركيز على العرض التحليلي النقدى لمساهمة الاستشراق السوفيتى فى دراسة الاشكاليات النظرية والمنهجية التي يطرحها التطور الاجتماعي الاقتصادي لمصر، في الفترة منذ عشرينات حتى ثمانينات القرن العشرين بالذات.

وتأتى أهمية هذا البحث من ضرورة إغناء الفكر الاجتماعي المصرى بالأسس النظرية والادوات المنهجية اللازمة لتحليل تطور وواقع البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصرى الحديث، وهو ما يمثل مقدمة لا غنى عنها لصياغة برنامج للتطور الحضارى الشامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا لهذا المجتمع.

وتتأكد أهمية الدراسة التحليلية النقدية للادبيات السوفيتية حول موضوع البحث، من اتساع وتواصل وتراكم الدراسات النظرية والمنهجية والبحوث التاريخية الامبيريقية للمتخصصين السوفيت في مجال تطور المجتمعات النامية، وخاصة مجتمعات الشرق، وما تطرحه هذه الدراسات والبحوث من تعميمات وافتراضات وتساؤلات، فضلا عما تكشف عنه من مادة واقعية، وما تقدمه من خبرات فى معالجتها.

وبشكل خاص، فإن المكانة المتميزة التى تشغلها دراسة التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلدان العربية، وخصوصا لمصر، والتفاعل المتبادل - المباشر وغير المباشر - بين الدراسات السوفيتية والدراسات العربية والمصرية فى هذا المجال، تزيد من أهمية التحليل النقدى للأدبيات الاحدث للاستشراق السوفيتى، وبالذات تلك التى لم تعرف طريق النشر باللغة العربية.

والهدف الرئيسى للبحث يتلخص فى فهم ما هو عام وما هو خاص فى تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية فى مصر، بما يساعد على رسم الخريطة الاجتماعية الراهنة للمجتمع المصرى وعلى التنبؤ بآفاق تطورها، من خلال مؤلفات الاستشراق السوفيتى.

وقد أملى هذا الهدف، ومنطق البحث، ضرورة انجاز المهام التالية:

أ - التعريف بالاستشراق السوفيتى، وأدبه المتصل بالموضوع.

ب - التعرف على الأدوات النظرية والمنهجية لتحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية - وخاصة فى بلدان الشرق - فى اعمال كلاسيكى المادية التاريخية، كأساس تاريخى - منهجى ونظرى - للاستشراق السوفيتى المعاصر؛

جـ - تحديد الاسهام - النظرى والمنهجى - الجديد للباحثين السوفيت فى مجال دراسة البنية الاجتماعية الاقتصادية، وخاصة فى المجتمعات النامية - وفى قلبها مجتمعات الشرق - فى فترة ما بعد الاستقلال السياسى؛

د - استخلاص الافكار النظرية والادوات المنهجية التى تساعد فى تحليل بعض الاشكاليات النظرية والمنهجية لتطور وواقع البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر، إلى جانب أهم التعميمات والنتائج، فى ضوء الدراسات السوفيتية.

ويتمثل منهج البحث، أو أسس التحليل النقدى، فى:

أ - وصف أهم التساؤلات والافتراضات والتحديدات المنهجية والتعميمات النظرية والاحكام والنتائج المتضمنة فى الادب السوفيتى.

ب – متابعة أهم حلقات التطور فى الدراسات السوفيتية المتصلة بموضوع البحث من منظور تراكمها وتواصلها وتكاملها.

جـ – نقد مضمون الدراسات السوفيتية من زوايا منطلقاتها النظرية، واختياراتها الايديولوجية، وعكسها للواقع الموضوعى؛

د – استخلاص الادوات المنهجية والاساليب المعرفية المطبقة فى الدراسات السوفيتية من قوانين ومقولات وأساليب الديالكتيك المادى وغيرها من الأدوات .

هـ – تحليل أهم النتائج والاحكام والتعميمات المستخلصة من منظور اقتصادى واجتماعى وتاريخى وسياسى وفلسفى وايديولوجى ... الخ.

و – تعيين مدى ملاءمة المداخل المنهجية المتنوعة فى الدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية في الشرق، وفى غيره وخاصة للمجتمع المصرى، لدراسة تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لهذه البلدان، مع التركيز على مدخل «التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية».

وبالنسبة لمصادر مادة البحث، فيمكن تعيين أهمها في الاعمال والمراجع والمؤلفات والدراسات التالية:

أ ـ أعمال كلاسيكيى المادية التاريخية .

ب – الموسوعات السوفيتية فى العلوم الاجتماعية المتصلة بأهم قضايا البحث ؛

جـ – المؤلفات النظرية السوفيتية فى العلوم الاجتماعية المتصلة بقضايا البحث ؛

د – المؤلفات ذات الأهمية النظرية والتطبيقية (الجماعية غالبا) حول القضايا العامة للتطور الاجتماعى الاقتصادى والطبقى بالمعنى الواسع (أى شاملا الجوانب الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، وغيرها) فى المجتمعات النامية عامة، ومجتمعات الشرق خاصة ؛

هـ – الدراسات المكرسة لبحث جوانب أو مستويات أو متغيرات محددة فى التطور الاجتماعى (بالمعنى الواسع المشار اليه) للبلدان النامية فى الشرق وخارجه؛

و – الدراسات المخصصة لتحليل بنية الطبقات، والشرائح والفئات الاجتماعية، وخاصة تلك غير المبلورة وغير الاساسية، والوسيطة والانتقالية، فى المجتمعات النامية فى الشرق وخارجه.

لقد أجريت هذه الدراسة انطلاقا من الاحساس بأن فى المادية التاريخية والاستشراق السوفيتى ما تقدمانه فى المنهج وأدوات التحليل والنتائج الخاصة بتطور البنية الاجتماعية الاقتصادية فى البلدان النامية، وأنه لم يتح للباحثين المصريين والعرب فرصة التعرف على هذه الاسهامات واخضاعها للتقييم العلمى.

وتتحدد الفائدة العلمية والعملية للبحث فى:

أ – تحقيق درجة أعلى من استيعاب الادوات المنهجية والاساليب المعرفية والتعميمات النظرية التى تمكن من فهم قوانين وخصوصيات تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات؛

ب – استيعاب المدخل العلمى المتكامل: الاقتصادى والاجتماعى والتاريخى والسياسى والحقوقى والايديولوجى والفلسفى....الخ. فى دراسة تطور المجتمعات وبنيتها الاجتماعية الاقتصادية؛

جـ – الافادة من نتائج واحكام وتعميمات الدراسات السوفيتية فى تحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر، كمقدمة ضرورية لصياغة برنامج للتطور الاجتماعى الحضارى الشامل لمصر.

ان البحث الراهن لا يعدو – فى تقديرنا – أن يكون مقدمة لدراسة هذا الموضوع شديد الاتساع، فى ظل القيود الذاتية والموضوعية التى تعين ما يمكن انجازه فى ورقة بحثية واحدة وفى فترة زمنية محدودة. وسوف نركز على العرض التحليلى النقدى لعدد من القضايا الهامة التى تكفل تحقيق الهدف الرئيسى للبحث.

وتتمثل خطة البحث أو محتوياته فى: مقدمة تعين اطار البحث، وخاتمة تلخص نتائج البحث، وعدد من الفصول تتضمن تعريفا بالاستشراق السوفيتى يلقى نظرة على أبعاده المختلفة، إلى جانب عرض للمادية التاريخية كأساس

لدراسة بنية وتطور المجتمعات، ثم تحليل لبعض قضايا التطور والبنية الاقتصادية الاجتماعية لمجتمعات الشرق فى مؤلفات كلاسيكيى المادية التاريخية وكتاباتهم المختلفة، ثم فى أدب الاستشراق السوفيتى. كما تتناول رؤية هذا الاستشراق للطبيعة الاجتماعية لقطاع الدولة والبنية الاجتماعية كانعكاس للبنية الاجتماعية الاقتصادية، وتحديد للادوات المنهجية النظرية المستخلصة فى ضوء هذا كله والتى تفيد فى دراسة التطور والبنية الاجتماعية لمصر ، وأخيرا قائمة بالمراجع المستخدمة ، مع تعريف مفصل بأهم الأدبيات غير المترجمة للاستشراق السوفيتى.

الفصـــل الأول

التعريف بالاتجاه النظرى والمنهجى
الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية

المبحث الأول

التعريف بالاستشراق السوفيتي

يشغل الاستشراق مكانة متميزة فى قلب الدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية. وسوف نوضح فى فقرة لاحقة موضوع الاستشراق كما حددته المؤلفات السوفيتية. ونكتفى هنا بالاشارة إلى ان الاستشراق السوفيتى (الذى يشمل البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية فى آسيا وافريقيا شمال الصحراء) يمثل القسم الأهم بين الدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية بالنسبة لموضوع البحث. والواقع أن الاستشراق ـ بالمعنى الذى أشرنا إليه ـ يمثل ميدان الدراسة الاسبق تاريخيا والاوسع نطاقا والاهم مضمونا بين ميادين دراسة التطور والبنية الاجتماعية للبلدان النامية فى الادبيات السوفيتية. وبحكم ما تتضمنه أدبيات الاستشراق السوفيتي من معالجة لمادة تاريخية وامبريقية تخص مصر مباشرة، وبسبب وجود العديد من قسمات التشابه فى مجرى التطور الاجتماعى الاقتصادى لهذه المجموعة من بلدان الشرق وفى قلبها مصر، فإن الاستشراق السوفيتى هو الأكثر ملاءمة عند البحث عن أدوات منهجية ونظرية لدراسة البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر فى ضوء الأدبيات السوفيتية، أو عند محاولة حل الاشكاليات النظرية والمنهجية التى يطرحها تطور هذه البنية، وأخيرا عند السعى لرسم ملامحها الراهنة وآفاقها.

والواقع أن الدراسات السوفيتية للبلدان النامية- وفى قلبها الاستشراق- تتسم بالاتساع والتنوع : من حيث المجتمعات والموضوعات التى تغطيها ، وتتميز بالتفرد والغنى : من حيث المنهج والنظرية التى تستند اليها ، واخيرا ، فإنها تقدم العديد من التعميمات النظرية عالية الفائدة فى دراسة التطور الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات النامية وخاصة مجتمعات الشرق، من خلال معالجتها لمادة واسعة متنوعة فى المكان والزمان. وعلى الرغم من هذا، فإن الإستشراق السوفيتى - والدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية - مازال غير معروف الا فى نطاق محدود للغاية. وفيما يتعلق بموضوع بحثنا بخاصة ما زالت الافادة من الكتابات السوفيتية حول البنية الاجتماعية الاقتصادية، نظريا وتاريخيا، محدودة للغاية للباحثين المصريين والعرب، وينطبق هذا بشكل خاص على تلك الكتابات ذات الطابع المنهجى والنظرى الأعمق، وذات الرؤية الاكثر تعبيرا عن الواقع الموضوعى.

وربما تعزى محدودية المعرفة والافادة الى عدد من القيود الذاتية والموضوعية، نشير من بينها الى ضيق حركة الترجمة عن اللغة الروسية خارج الاطر الرسمية السوفيتية. (فنادرا ما تولى الاجهزة الرسمية هذه اهتماما بترجمة الدراسات ذات الطابع المنهجى والنظرى الغالب) ؛ والنقل الميكانيكى لقسم من الباحثين العرب والمصريين عن وجهة النظر الرسمية السوفيتية المتضمنة فى الادبيات المترجمة ذات الطابع الدعائى العملى ، مع اغفال ضرورة التحليل النقدى - النظرى والواقعى - لها. هذا بالاضافة الى ضعف الاهتمام بالتسلح النظرى فى دراسات تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية فى البلدان العربية ومصر،دون أن يستبعد هذا استثناءات عارضة وجزئية ؛ ثم محدودية - وأحيانا غياب - الدراسة الأكاديمية العلمية الشاملة لتطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لهذه البلدان ، مما يحد من الاهتمام بالافادة النقدية من الدراسات السوفيتية المشابهة.وأخيرا، ما يحفل به هذا الميدان - الحاضر الغائب فى مجمل الدراسات والسياسات الاجتماعية فى العالم العربى ومصر - من قيود ومحاذير سياسية على البحوث الاكاديمية وغير الاكاديمية.

ومن المهم أن نشير إلى أن دراستنا الراهنة لا تقتصر على مؤلفات الاستشراق بالمعنى الضيق - أى تلك التى تصدر عن علمائه ومؤسساته

ومنابره، وانما تشمل ما يمس مجتمعات الشرق فى مجمل الدراسات السوفيتية. والدراسة لا تتعرض للادبيات السوفيتية التى تدرس الجوانب الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والثقافية والفلسفية الا بقدر ما تمس قضايا البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية.ورغم الاهتمام بالبحث عن القوانين العامة للتطور الاجتماعى الاقتصادى والطبقى فى الاعمال التى تدرس المجتمعات النامية، فإن البحث يهدف إلى تأمل خصائص المجرى الملموس لتحقق هذه القوانين فى مجتمعات الشرق الأقرب الى المجتمع المصرى.

وسوف نتعرض فى خاتمة البحث لمناقشة مدى ملاءمة الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية لدراسة تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر.

وفى حدود موضوع البحث، وفى إطار الفترة المدروسة، فإننا، فى التعريف بالاستشراق السوفيتى، وبعد الاشارة الى مكانته بين الدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية واهميته، سوف نقتصر على توضيح عدد من الابعاد المترابطة، هى: جذوره التاريخية، وتطوره فى اعقاب الثورة الروسية (١٩١٧) حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومكانة «الاستعراب» والدراسات «المصرية» فى الاستشراق الروسى والسوفيتى فى تطوره: وموضوعه ومؤسساته ومنابره وعلماؤه ومدارسه، وأسسه المنهجية والنظرية، واختياراته الايديولوجية والحزبية، وخصائصه العملية والسياسية، ثم أهم الاشكاليات المنهجية والنظرية التى يقدم فيها جديدا حول البحث.

ترجع الجذور التاريخية للاستشراق الروسى إلى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.ويمثل هذا الاستشراق أحد الروافد التاريخية الأهم للاستشراق السوفيتى المعاصر، من زاوية ما تراكم من تراثه خبرة ومعرفة ومادة وبحثا. وتمثل رواد هذا الاستشراق فى المستشرقين الروس (والاوكرانيين وغيرهم من ممثلى الشعوب الداخلة فى إطار الامبراطورية الروسية القيصرية) من علماء ورحالة وتجار ودبلوماسيين وقادة عسكريين، وغيرهم. ولقد قدم هؤلاء مادة علمية تاريخية ثمينة ورثها الاستشراق السوفيتى المعاصر، ولعب بعض البارزين منهم – الذين عاصروا ثورة ١٩١٧ – دورا هاما فى بناء الاخير على الاسس الجديدة النظرية والسياسية والايديولوجية.

ولقد مثلت الأقاليم الاسلامية التى ألحقت بروسيا القيصرية مصدرا أساسيا لتراكم المادة العلمية والتاريخية حول الشرق، وكانت بدرجة هامة أحد الاسباب الرئيسية للاهتمام بدراسة الشرق. ومنذ نشأة الاستشراق الروسى، بدأ جمع وتنظيم المخطوطات والآثار وتنظيمها فى المكتبات والمتاحف الشرقية، كما جرى طبع ونشر المؤلفات فى المطابع والمجلات الشرقية، إلى جانب الاهتمام باللغات الشرقية.

وفى اعقاب ثورة اكتوبر ١٩١٧، جرى تنظيم وتطوير وتأسيس مراكز الدراسات الشرقية، وتعاظم الاهتمام بدراسة اللغات الشرقية. وفى إطار السياسة القومية للدولة السوفيتية، ازداد الاهتمام بتراث «الشرق السوفيتى». وقاد الاهتمام بثورة «الشرق الاجنبى» ضد الرأسمالية العالمية الاستعمارية، إلى توسيع وتعميق الدراسات الشرقية. وفى ظروف احتدام الصراع بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى، وتنامى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والبلدان المتحررة، توافرت امكانيات وازدادت ضرورات ازدهار الدراسات السوفيتية للبلدان النامية، وفى قلبها دراسات الاستشراق.

وفى قلب الاستشراق، فإن دراسة المجتمعات العربية، أو «الاستعراب»، لقيت اهتماما مبكرا، وخاصة فى عهد بطرس الأول، مؤسس روسيا الحديثة، ثم فى عهد ايكاترينا الثانية. وانعكس هذا فى ايفاد المبعوثين إلى الخارج لدراسة اللغة العربية، ثم البدء فى تدريسها فى البلاد. ولقيت بلدان «الشرق العربى»، وخاصة مصر، اهتماما متزايدا فى أعقاب الثورة الاشتراكية، وتعاظم هذا الاهتمام مع صعود حركة التحرر الوطنى العربية، وفى الطليعة منها المصرية. وهكذا، على سبيل المثال، عقد مؤتمران علميان للاستشراق فى عامى ١٩٣٥، ١٩٣٧، ونالت البلدان العربية نصيبا وافرا من البحوث التاريخية والسياسية والاجتماعية المقدمة اليهما. وفى عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨، نظمت حلقتان للمستعربين السوفيت فى طشقند. وفى عام ١٩٥٩ نظم مؤتمر للاستعراب السوفيتى فى لينجراد. وفى عام ١٩٦٠، عقد فى موسكو المؤتمر الدولى للاستشراق، وقدم فيه عدد ضخم من البحوث فى

كافة مجالات الاستعراب.(☆)

ان تحديد موضوع الاستشراق السوفيتي، أى مجموعة البلدان والمجتمعات التى تغطيها دراساته، ومعايير هذا التحديد، سوف نحاول تعيينه من الادبيات السوفيتية نفسها. يشير مؤلفو «الشرق الاجنبى والعصر» إلى أن «الشرق قد مثل فى الماضى المحيط المُسْتَعْمَر للامبريالية، ومن وجهة النظر هذه بدا كما لو كان رمزا للعالم الاستعمارى. وإلى جانب هذا، فإن هذا المصطلح أضحى يتضمن تقليديا فى الادبيات ليس فقط أساسا جغرافيا وإنما أيضا اقتصاديا اجتماعيا. ومع أخذ هذه الظروف فى الحسبان، فإننا نقصد بمصطلح الشرق البلدان النامية لآسيا وشمال افريقيا بالاساس[٢]. ويقول مؤلف «الثورة الصناعية فى بلدان الشرق» انه «نتيجة عدد من الاسباب التاريخية، فإن بلدان امريكا اللاتينية اجمالا تتميز الآن بأعلى مستويات تطور الرأسمالية وقوى الانتاج الصناعية، على حين أن بلدان افريقيا جنوب الصحراء تتصف بين كل مجموعة البلدان النامية بأدنى مستوى للتطور الاقتصادى الاجتماعى والتقنى. وفى نفس الوقت، فإن البلدان النامية لآسيا وشمال افريقيا، أى بلدان الشرق بالفهم الكلاسيكى لهذا المصطلح، تتميز بمستوى متماثل للتطور الاقتصادى الاجتماعى التقنى. وبالتحديد على هذه المجموعة من البلدان المتشابهة نسبيا يتركز تحليلنا»[٣] ويؤكد مؤلفو «الشرق على مشارف الثمانينات» أن السمة المميزة للعصر تتمثل فى تنامى دور البلدان المتحررة للشرق فى الاقتصاد العالمى والسياسة الدولية، وتعاظم دور الحركة المعادية للامبريالية لشعوب هذه البلدان فى العملية الثورية العالمية. وفى نفس الوقت، فإنه على الرغم من استمرار عدة سمات عامة لدى جميع البلدان المتحررة، حيث أغلبيتها لا تزال تشكل المحيط المستغل التابع للاقتصاد الرأسمالى العالمى، فإن الخاصية شديدة الأهمية للوضع المعاصر تتمثل فى اشتداد

(☆) بصدد الاستعراب السوفيتى، نلاحظ أن «العرب» يشكلون إحدى القوميات التى يتألف منها الاتحاد السوفيتى. ولقد أدى الاضطهاد القومى الذى قاسوا ويلاته فى العهد القيصرى، إلى تبعثرهم وذوبانهم وانقراضهم. وهكذا، رغم الجهود التى بذلتها الدولة السوفيتية، لم تتوافر لهم مقومات التمتع بحقوق احياء اللغة والثقافة القومية والحكم الذاتى[١].

التطور اللامتساوى لهذه البلدان، وتمايزها الاقتصادى الاجتماعى والسياسى الاجتماعى المتزايد»[٤].

ان الاستشراق السوفيتى يشمل بالبحث اذن البلدان النامية ، التى مثلت تاريخيا جزءا من المحيط المستعمر للامبريالية حقق تحرره السياسى، وتعاظم دور شعوبها فى «العملية الثورية العالمية» بفضل حركتها المعادية للاستعمار والامبريالية(★) و «الشرق الاجنبى» فى الادبيات السوفيتية جغرافيا هو مجموعة بلدان تقع فى آسيا وشمال افريقيا، أى يمثل «الشرق العربى» شاملا جميع البلدان العربية. وتشغل «بلدان الشرق» موقعا وسطا بين مجموعة البلدان النامية، من حيث مستوى تطورها الاقتصادى الاجتماعى والتقنى، وان اشتد التطور اللامتساوى والتمايز الاقتصادى الاجتماعى والاجتماعى الطبقى ... الخ . فيما بين مجتمعات الشرق نفسها . وعلى الصعيد العالمى، وبرغم تعاظم دورها الاقتصادى والسياسى، لا زالت واقعة فى اسار التخلف، والأهم، ان غالبيتها ما زالت «موضوعات للاستغلال الامبريالى من موقع التبعية».

ونقصد بمؤسسات الاستشراق السوفيتى المعاصر هنا تلك المؤسسات الاكاديمية وغير الاكاديمية المتخصصة فى دراسة مجتمعات الشرق، أو التى تدرس هذه المجتمعات مع غيرها كأحد الأوجه الرئيسية لنشاطاتها، أو تقوم بهذه الدراسة لخدمة وظائفها الاساسية الاخرى. وعلى حين يمكن تعيين انتساب الدراسات التى تتم بالجهات الاكاديمية الى جهة بعينها، فإن تلك التى تنجزها الهيئات غير الاكاديمية يصعب تحديد الجهة التى تمت فيها. وهو ما يحد من امكانية تحديد الدور الذى تمارسه الاخيرة فى الاستشراق. وتشمل مؤسسات الاستشراق عددا من المعاهد العلمية المستقلة، وعددا من الكليات

(☆) لقد كان الاستشراق دائما رؤية سياسية للواقع فى نهاية الأمر: وهو، كنظام من المعرفة بالشرق، قد مثل رؤية «امبريالية» للبلدان الاستعمارية القديمة والجديدة. وفى المقابل، فإن الاستشراق السوفيتى، كرؤية سياسية للواقع، قد انطبع بخصائصه العملية الساسية واختياراته الايديولوجية الحزبية ، أى باختصار بارتباطه فى نهاية المطاف بمصالح الدولة السوفيتية الاشتراكية . وفى الحالين ، فإن ما نقصده يقترب من المفهوم «الأكاديمى» للاستشراق ، أى الدراسة العلمية الاجتماعية للشرق .

والاقسام فى الجامعات المختلفة، إلى جانب عدد من الجهات الرسمية وغير الرسمية ، السياسية والاجتماعية والنقابية والثقافية ... الخ . وتتوزع مؤسسات الاستشراق فى المدن الرئيسية وعواصم الجمهوريات الاتحادية والاقاليم ومناطق الحكم الذاتي، كما فى لينتجراد، وكييف، وباكو، وتبليسى، وطشقند، وخاركوف، وغيرها . بيد أن المؤسسات المركزية بموسكو تبقى الأغزر انتاجا، وتضم نخبة «المستشرقين» السوفيت، مع غيرهم من دارسى المجتمعات النامية والمتقدمة الرأسمالية والاشتراكية .

وبين مجموعة مؤسسات الاستشراق - بالمعنى الواسع الموضح عاليه - يمكن الاشارة الى المؤسسات الأكاديمية التالية، التى تدخل قضايا بحثنا ضمن اهتماماتها:

- معهد الاستشراق، التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية.
- معهد افريقيا ،التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية.
- معهد الشرق الأقصى، التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية.
- معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية، التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية.
- معهد بلدان آسيا وافريقيا، التابع لجامعة موسكو.
- المجلس العلمى لـ «المشكلات المعاصرة للبلدان النامية»، التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية.
- معهد أمريكا اللاتينية ، التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية .

وبالاضافة إلى هذه ، توجد مؤسسات أكاديمية سياسية أخرى ، منها :

- أكاديمية العلوم الاجتماعية، التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى.
- المدرسة الحزبية العليا، التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى.

وبين المؤسسات غير الاكاديمية، فإنه يمكن الاشارة الى:

- قسمى الشرق الأوسط والادنى والشرق الأقصى التابعين للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى.

- وادارتي الشرق الاوسط والادنى والشرق الاقصى التابعين لوزارة الخارجية السوفيتية.

- واجهزة ومؤسسات العلاقات الاقتصادية الخارجية مع البلدان النامية.

- واللجنة السوفيتية للتضامن الأفرو- أسيوى.

- واتحاد جمعيات الصداقة السوفيتية مع الشعوب الأجنبية.

- والمنظمات الاجتماعية النقابية العمالية والشبابية وغيرها .

والى جانب هذا كله، فإن الاستشراق السوفيتي، والدراسات السوفيتية للبلدان النامية اجمالا، يتم عبر المؤسسات العلمية المشتركة مع البلدان الاشتراكية الاخرى، وعبر منظمة التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية (الكوميكون)، وغيرها(☆).

وأما عن أهم الدوريات وسلاسل الكتب ودور النشر التى يتم عن طريقها نشر درسات الاستشراق السوفيتي، وغيرها، من دراسات البلدان النامية، وبالذات تلك المتعلقة بموضوع بحثنا وقضاياه،فإنها متعددة ومتنوعة.فهناك المنابر المتخصصة فى نشر هذه القضايا، وتلك التى تنشرها مع غيرها المتعلق بالمجتمعات الأجنبية إجمالا. كما أن هناك المجلات النظرية، « وألسنة حال » المنظمات الاجتماعية السوفيتية، والمطبوعات النظرية والسياسية الصادرة عن مجلس السلام العالمى ومنظمة التضامن أفرو - أسيوى، وغيرها. وهناك أيضا المطبوعات الاكاديمية الصادرة عن المعاهد المتخصصة والجامعات التى تسهم فى دراسات البلدان النامية عبر اقسامها المتخصصة والى جانب سلاسل الكتب، والمؤلفات الصادرة عبر دور النشر. وهناك الرسائل الجامعية، والأوراق العلمية، والنشرات الجامعية، والمناظرات الاكاديمية، والمطبوعات الحزبية... وغيرها .

(☆) من المهم أن نلاحظ أن البلدان الاشتراكية غير المتقدمة، مثل كوبا وفيتنام، وغيرهما، وان كانت لا تدخل ضمن مجالات دراسة الشرق والعالم النامى، فإن قضايا تطورها تتقاطع مع قضايا هذه البلدان، مما يجعل دراستها شديدة الافادة، منهجيا ونظريا على الأقل.

وبين المجلات التى تنشر فيها دراسات سوفيتية لمجتمعات الشرق والمجتمعات النامية، هناك:

- مجلة «شعوب آسيا وافريقيا».
- ومجلة «آسيا وافريقيا اليوم»
- ومجلة «امريكا اللاتينية».
- ومجلة الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية.
- ومجلة «قضايا السلم والاشتراكية.
- ومجلة «الطبقة العاملة والعالم المعاصر.
- ومجلة «العلوم الاجتماعية».
- ومجلة «قضايا الفلسفة».
- ومجلة «قضايا التاريخ».
- ومجلة «الشيوعى».

وبين سلاسل الكتب التى تصدر عن الهيئات الاكاديمية، هناك مثلا :

- سلسلة «الاستشراق السوفيتى».
- وسلسلة: «افريقيا - بحوث العلماء السوفيت».

وتصدر السلسلتان عن هيئة تحرير «العلوم الاجتماعية والعصر».

وبين المطبوعات الجامعية الدورية، هناك على سبيل المثال:

«منشورات» جامعة موسكو.

«منشورات» جامعة لينتجراد.

وتصدر مؤلفات الاستشراق ودراسات البلدان النامية المتصلة بموضوع البحث الراهن وقضاياه عن العديد من دور النشر، فى مقدمتها دار «العلم» - الادارة الرئيسية لادبيات الشرق،ودار «الفكر»،ودار «الاقتصاد»،ودار «العلاقات الدولية».. وغيرها.كما تصدر عن دور النشر التابعة للجامعات، مثل دار

«جامعة موسكو»، ودار «جامعة لينتجراد»،وغيرهما.كما تصدر ترجمات لبعض هذه المؤلفات، وخاصة تلك ذات الوظيفة الدعائية السياسية أو التعليمية المبسطة، عن طريق دار «التقدم».

وإذا كان بعض هذه المؤلفات قد أعد كرسائل علمية للحصول على الدكتوراه (فى الفلسفة أو فى العلوم)، فإن العديد من هذه الابحاث لا يجد طريقا للنشر، وفق ما يسمى بنظام «الرسائل المغلقة» أى التى لا يسمح بالاطلاع عليها الا فى حدود ضيقة وللخاصة. وهو ما نجد تفسيره فى مبدأ «الحزبية»، وينطبق هذا على البحوث التى تتعارض مع وجهة النظر الرسمية المعلنة.

يبقى أن نشير الى الأوراق العلمية التى تقدم الى المؤتمرات والمناظرات العلمية ، ويجد بعضها طريقه إلى النشر - وهى تغطى كافة القضايا النظرية المنهجية، وكذلك البحوث التايخية والامبيريقية لبلدان الشرق والبلدان النامية إجمالا . ومن ذلك ، على سبيل المثال : المؤتمر العلمى حول «المشكلات المنهجية الملحة للعلوم الاجتماعية» فى عام ١٩٧٩، والمؤتمر العلمى حول «التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان النامية فى الثمانينات» فى عام ١٩٨٢، والمناظرة العلمية فى «ندوة الدائرة المستديرة: مستقبل الرأسمالية فى العالم النامى» فى عام ١٩٨٥، وغيرها.

وفى سياق البحث، ولدى تصنيف الأدبيات السوفيتية المستخدمة فيه، وفى قائمة المصادر المتاحة حول موضوع البحث وقضاياه، سوف نشير إلى أهم الباحثين والعلماء السوفيت فى مجالات دراسة مجتمعات الشرق، والمجتمعات النامية إجمالا، من المنظور الاجتماعى الشامل- بابعاده الاقتصادية والطبقية والسياسية وغيرها، نظريا ومنهجيا وتاريخيا وامبيريقيا. ونكتفى هنا بالاشارة إلى أنه يمكن تصنيفهم طبقا لعدد من المعايير.

فمن الناحية التاريخية، هناك جيل الرواد الذين مثلوا حلقة الوصل بين الاستشراق الروسى قبل الثورة والاستشراق السوفيتى بعدها، والجيل الوسيط، الذى قاد الاستشراق السوفيتى حتى اعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم الجيل الحديث ، الذى يقود الاستشراق السوفيتى منذ الستينات ، والذى برزت بين صفوفه عناصر جديدة منذ السبعينات.

ومن ناحية المناطق والبلدان المدروسة، فإن هناك المتخصصين الذين تشمل دراساتهم البلدان النامية فى مجموعها شاملة بلدان الشرق، وهناك الذين تخصصوا فى دراسة بلدان امريكا اللاتينية، أو بلدان افريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب اولئك الذين يدرسون بالاساس بلدان آسيا النامية وافريقيا العربية من المستشرقين. وبين الاخيرين، هناك الذين يدرسون الشرق العربى أو جنوب شرق آسيا وغيرها من مناطق الشرق (بالتحديد الذى ذكرناه)، إلى جانب المتخصصين فى دراسة بلدان بعينها، مثل مصر أو ايران أو الهند، فضلا عن اولئك الذين يدرسون العالم النامى ضمن العالم الرأسمالى ككل.

ومن ناحية التخصص العلمى، هناك الذين يدرسون تطور البلدان النامية – وفى قلبها بلدان الشرق النامية – اقتصاديا أو سياسيا او إجتماعيا..الخ، دون ان ينفى الترابط بين هذه وتلك من زوايا الدراسة واقع التركيز على دراسة هذا الجانب أو ذاك. وهناك الذين تركز دراستهم على القضايا النظرية والمنهجية لاتجاهات التطور وقوانينه وخصوصياته، إلى جانب الذين يتخصصون فى مجال البحوث التاريخية الامبيريقية (دون ان ينفى هذا وجود الدارسين الذين يجمعون بين جانبى البحث النظرى والتاريخى)، واولئك الذين تبرز اسهاماتهم من خلال الدراسة المعمقة لهذه القضية الفرعية أو تلك.

إن ما يمكن تسميته بالمدارس الفرعية للاستشراق السوفيتى، والدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية إجمالا، لا يعدو – من حيث الاساس – ان يكون تنوعا فى المداخل المنهجية والنظرية التى تنطلق من الماركسية اللينينية. وفى هذه الحدود، التى لا تستبعد التأثر بالبحوث المثالية الغربية فضلا عن التيارات الماركسية خارج الاتحاد السوفيتى، فإنه يمكن التمييز – فى إطار بحثنا – بين اتجاهات فرعية من دراسات البنية الاجتماعية الطبقية وما يتصل بها من قضايا.

وهكذا، فيما يتعلق بالمداخل المنهجية والنظرية لدراسة التطور الاجتماعى الطبقى للبلدان النامية، فإن هناك «مدخل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية»، الذى يركز على دراسة الوحدة الداخلية الموضوعية والأسباب الخصوصية للتنوع بين المجتمعات النامية كعضويات اجتماعية؛ «ومدخل تعدد الانماط

الانتاجية»الذى يركز على خصوصية البنية التحتية للمجتمعات النامية، مؤكدا على استقرار التعدد فى انماط الانتاج، ومفضلا تحديد النمط المهيمن المحول؛ «ومدخل التبعية» الذى يركز على أثر البيئة الخارجية على المجتمعات النامية، مؤكدا على الآثار السلبية لوضعها غير المتكافىء فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى؛ «ومدخل تعدد المقاييس»، الذى يركز على تحديد وترتيب مؤشرات (أو مقاييس) التماثل بين المجتمعات النامية. ومقتربا من نظرية العوامل، فإنه لا يهتم بتوضيح العامل المحدد الداخلى الذى يربط هذه المؤشرات ويقود تطورها.

وتتعدد أيضا الاتجاهات بين ممثلى هذه المداخل المنهجية والنظرية. وهكذا، على سبيل المثال، فإن النظرة الى مفهوم «الانتقالية» بين ممثلى مدخل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية تختلف من حيث تعيين الوزن النسبى للمقدمات الداخلية والتأثيرات الخارجية على عملية الانتقال. وتتراوح الآراء حول طبيعة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التى تنتمى اليها المجتمعات النامية بين اعتبارها على شاكلة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ونفى وجود الرأسمالية كتشكيلة اقتصادية اجتماعية داخل الحدود القومية للمجتمعات النامية. ويثور الجدال حول طبيعة الانتماء التشكيلى للمجتمع الزائل والمجتمع الجديد فى قلب المجتمع الانتقالى بين الذين يسلمون بانتماء المجتمعات النامية الانتقالية إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية بعينها وان اخذ الانتماء اشكالا خاصة.

ويتمايز الباحثون السوفيت فى مجال دراسة المجتمعات النامية بين فريق شديد التمسك بالاسس النظرية والمنهجية للماركسية،كما صاغها كلاسيكيوها وفريق يرى الخضوع للاعتبارت العملية السياسية التى تعين رؤية الدولة السوفيتية (المعلنة على الأقل) للمجتمعات النامية، وان انطلق الجميع من مبدأ الحزبية «البروليتارية» التى تتنوع رؤية الباحثين له بين الرؤية «العلمية» والرؤية العملية» التى لا تعكس بالضرورة دائما رؤية «الواقع» المتغير المدروس للمجتمعات النامية.

ان الاستشراق السوفيتى – فى دراسته للتطور والبنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية، مثله مثل مجمل الدراسات الاجتماعية، ينطلق من الأسس

المنهجية والنظرية الكلاسيكية التى تقدمها نظرية المجتمع الماركسية والاقتصاد السياسى الماركسى. لكن هذا يبقى فى الحدود التى تعينها الخصائص العملية السياسية والاختيارات الايديولوجية الحزبية للاستشراق السوفيتي المعاصر، وفى الاطار الذى يمكن فيه ان تطبق ذات الأسس الكلاسيكية على الواقع الاجتماعى المتغير زمانا ومكانا. ونلاحظ، من ناحية، ان الاساس المنهجي والمعرفى للدراسات الاجتماعية الماركسية هو الادوات المنهجية والاساليب المعرفية - من مقولات وطرق - للديالكتيك المادى مطبقا فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، أن هذا الاساس العام لايستبعد الادوات والاساليب المنهجية والمعرفية الخاصة الملازمة لكل فرع من فروع العلوم الاجتماعية وحتى لكل موضوع من موضوعات كل فرع على حدة. ونكتفى هنا بالاشارة الى تلك الأسس المنهجية والمعرفية والنظرية التى تتيحها نظرية المجتمع الماركسية والاقتصاد السياسى الماركسى لدراسات الاستشراق السوفيتي وغيره من الدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية في الشرق وفى غيره.

ان المادية التاريخية - أو المادية الديالكتيكية مطبقة فى مجالات الحياة الاجتماعية - تقرر أن الوجود الاجتماعى سابق للوعى الاجتماعى. وتنظر إلى الظواهر والعمليات الاجتماعية فى تطورها وحركتها المتصلة المستمرة، فى تحولها من حالة نوعية إلى أخرى بعد سلسلة من التغيرات الكمية. وترى فى صراع المتناقضات وحلها أساس التطور. وتنطلق فى أحكامها من الواقع الموضوعى، بغض النظر عن وعى الناس. وتختبر الاستنتاجات التى تصل اليها بمدى تطابقها مع المجرى الملموس للتاريخ والممارسة الاجتماعية الفعلية.

فى هذا الاطار، تقرر نظرية المجتمع الماركسية أن التطور الاجتماعى تحكمه فى نهاية المطاف قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة البشر، رغم أنهم يصنعون مجراه الملموس بأنفسهم. وأن الاحداث الفردية والعرضية التى تؤثر فى مجرى التطور الاجتماعى لا تنفى وجود العام والثابت فى هذا التطور، أى امكانية التعميم النظرى ومعرفة قوانين هذا التطور. وأن تطور المجتمعات هو تاريخ تعاقب التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التى تمثل وحدة - محددة تاريخيا - بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والعلاقات

الاجتماعية الأخرى (السياسية والحقوقية والعائلية والقومية ...الخ) . وأن الدور التاريخي للأفراد محكوم بحاجات المجتمع الذى يظهرون فيه، وبنشاط الطبقات التى يعبرون عنها، وبالواقع الموضوعى الذى يحيط بهم.

وتنطلق المادية التاريخية، بصدد البنية الطبقية للمجتمع، من أن كل مجتمع محدد تاريخيا ينقسم إلى طبقات تتمايز تبعا لعلاقتها بوسائل الانتاج، ودورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل، وطريقة حصولها على دخلها، ومن ثم حجم هذا الدخل. ويبرز دور الطبقات فى الحياة الاجتماعية تبعا لظروف وجودها الملموسة، وعلاقتها مع الطبقات الاخرى. وتقرر أنه، على أساس الوضع الاقتصادى والمصالح المادية للطبقات، تتكون المصالح السياسية والسمات الايديولوجية والنفسية لها.

وتنطلق المادية التاريخية، بصدد بنية وديناميـة التنظيم السياسى للمجتمع، من نظرياتها الفرعية حول الدولة والقانون والثورة. وتقرر أن كل «بناء تحتى» اقتصادى يولد تنظيما سياسيا للمجتمع مطابقا له، وان الطبقة التى تسيطر فى الاقتصاد تسيطر كذلك فى السياسة، وأن الدولة هى لجنة لتصريف الشئون العامة المشتركة للطبقة السائدة فى ميدان الاقتصاد، وتعبر عن مصالح هذه الطبقة فى قيامها بوظائفها الداخلية والخارجية. كما تقرر أن القانون (الحق) هو تعبير عن علاقات الانتاج التى من مصلحة الطبقة السائدة أن توجد وتستقر، وأنه ينظم العلاقات الاجتماعية طبقا لهذا الغرض. وهو لا يعبر عن المصلحة الفردية للمالكين، وإنما عن المصلحة العامة المشتركة لطبقة المالكين السائدة. وأما الثورة الاجتماعية، فإن الماركسية تراها الشكل الضرورى للانتقال من تشكيلة اقتصادية اجتماعية الى تشكيلة أخرى، فى سياق التطور الموضوعى للمجتمع الطبقى. ولكل ثورة مضمون اجتماعى اقتصادى موضوعى معين، بصرف النظر عن ارادة ووعى الانسان. ولكى تحدث، لا بد من توافر مقدمات موضوعية وذاتية بعينها، ولاداء مهامها، لا بد من حل المسألة الرئيسية، أى الاستيلاء على السلطة. وأنه لا يمكن للمجتمع «الاشتراكى» أن يظهر دون تقويض جهاز الدولة القديم عن طريق الثورة «البروليتارية»، وإقامة «ديكتاتورية» البروليتاريا، أى سلطة الطبقة العاملة على رأس الكادحين.

وتمثل العلاقات الاجتماعية الانتاجية موضوع الاقتصاد السياسي. ويدرس الاخير تطور علاقات الانتاج في وحدتها مع قوى الانتاج والبنية الفوقية. ويقرر الدور المُحَدِّد لتطور قوى الانتاج في تشكيل علاقات الانتاج. ودور الأخيرة المُحَدِّد في تشكيل البنية الفوقية لا ينفي التأثير العكسي في الحالتين. وأن ملكية وسائل الانتاج تمثل العلاقة الانتاجية المحددة لكل منظومة علاقات انتاجية محددة تاريخيا، إذ تكشف هذه الملكية أسلوب الجمع بين قوة العمل ووسائل الانتاج أو الشكل الاجتماعي للاستحواذ على المنتجات.

أما التاريخ الاقتصادي – الذي يجد أساسه النظري في الاقتصاد السياسي – فإنه يهتم بدراسة تاريخ التطور الملموس لعلاقات الانتاج والملكية في مختلف البلدان. ويوضح التجلي الملموس لانماط الانتاج والقوانين الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك في هذه المرحلة أو تلك. ويدرس المقدمات الاقتصادية الملموسة للتحول الثوري لاسلوب انتاج محل آخر. ويتناول البنية الفوقية، السياسية والايديولوجية، بقدر تأثيرها على مجرى التطور الاقتصادي.

وتتصل الاختيارات الايديولوجية الحزبية والخصائص العملية السياسية للاستشراق السوفيتي، ومجمل الدراسات الاجتماعية السوفيتية، بما يسمى بـ «مبدأ الحزبية». وهو مبدأ ينطلق من أن «الحياد» المطلق في العلوم الاجتماعية (وفي الفلسفة) ليس مستحيلا فحسب، بل وغير ضروري، لأن مجرد الاسترشاد بالمصالح والقيم الاجتماعية التقدمية يؤمن معرفة الواقع الاجتماعي معرفة موضوعية، ويكشف قوانين الحياة الاجتماعية وتناقضاتها الفعلية، ويحدد بدقة القوى الاجتماعية المدعوة الى حل هذه التناقضات. ومن هنا تنبع امكانية الجمع بين العلمية وبين الحزبية. والأيديولوجية الماركسية اللينينية هي حل القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع، حيث أنها أيديولوجية «البروليتاريا»، أي الطبقة التي تتطابق مصالحها الذاتية مع مصالح التطور الاجتماعي التقدمي.

والواقع أن الانطلاق من التحزب للبروليتاريا ومن أيديولوجيتها، لا يعدو فعليا الانطلاق من الاعتبارات «العملية السياسية» للدولة السوفيتية التي تحكم سلوكها الداخلي والخارجي، أي الانطلاق من المصالح والرؤى الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية، وغيرها، التى تعبر عنها الدولة السوفيتية. ويقود هذا إلى ابتعاد الدراسات المنشورة عن الواقع الموضوعى حين تتعارض النتائج المنطقية للبحث مع الآراء النظرية «الحزبية» المعلنة، أو حين تمس بلدا لا تسمح الاعتبارات الرسمية «العملية» بوصفه بغير ما يعلنه عن نفسه، دون أن ينفى هذا تمايز الدراسات التى تتجنب الصدام مع هذا أو ذاك.

وهكذا، على سبيل المثال، مع احتدام الجدل حول ما يسمى بـ «التطور اللارأسمالى» ثم ما يسمى بـ «التوجه الاشتراكى»، تمايزت الدراسات السوفيتية للمجتمعات النامية بين تلك التى تصف علاقات الانتاج فى هذه البلدان بأنها علاقات رأسمالية او انتقالية أو «اشتراكية جنينية». ومع تعاظم الدور الاقتصادى للدولة «المتحررة النامية»، واتساع ملكية الدولة فيها، تباين موقف الباحثين السوفيت بصدد التوصيف الاجتماعى الطبقى لهذا القطاع: قطاع الدولة، وقطاع رأسمالية الدولة، ونمط الدولة، ونمط رأسمالية الدولة، وغيرها، كما اختلفت توصيفات طابع الملكية فيه: عامة، وخاصة، الخ. وتنوعت التصنيفات الاجتماعية للعاملين فيه، فالشغلية بروليتاريا، أو طبقة مستغلة غير بروليتارية، أو شغيلة لا يخضعون للاستغلال الرأسمالى، ...الخ والادارة العليا: «بيروقراطية تكنوقراطية» أو «بورجوازية بيروقراطية»، وما إلى ذلك.

بيد أن هذه الاختيارات الايديولوجية الحزبية والنزعة العملية السياسية كثيرا ما تفيد البحث، بقدر ما تناقش وتثير من الاشكاليات النظرية والمنهجية الهامة حول تطور المجتمعات النامية.

ومن أهم الاشكاليات النظرية والمنهجية للبنية الاجتماعية لمصر، والتى تقدم الادبيات السوفيتية الماركسية، وخاصة أدبيات الاستشراق، اسهامات مهمة فيها، يمكن أن نشير إلى:

أولا: بعض الاشكاليات النظرية والمنهجية فى دراسة البنية الاقتصادية الاجتماعية:

أ - الوحدة والتنوع (العمومية والخصوصية) فى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية.

ب - مؤشرات التمايز، وأشكال التفاعل المتبادل لانماط الانتاج.

جـ – النمط المهيمن المحول فى المجتمع الانتقالى متعدد الانماط.

د – المضمون والدور الاقتصادى الاجتماعى لنمط رأسمالية الدولة.

هـ – جوهر التبعية: أثر البيئة الخارجية على التطور الاقتصادى الاجتماعى.

د – توصيف التحلف: مقاييس تطور قوى الانتاج، ومؤشرات ارتقاء البنية القطاعية للاقتصاد.

ثانيا : بعض الاشكاليات النظرية والمنهجية فى دراسة البنية الاجتماعية الطبقية:

أ – الطبقات، والشرائح والفئات الاجتماعية: مؤشرات التمايز وعلاقات التفاعل.

ب – «البورجوازية»، و «البورجوازيات» و «الاحتكارية»، و «البيروقراطية»، و «الطفيلية».

جـ – التوصيف والتصنيف الاجتماعى للفئات الاجتماعية المتوسطة والبينية.

د ـ وضع الفئات «الهامشية» «وشبه البروليتارية» فى البنية الاجتماعية.

هـ ـ أثر العلاقات العشائرية الأبوية ـ ماقبل الراسمالية ـ على البنية الاجتماعية الطبقية الراسمالية.

ثالثا : بعض الاشكاليات النظرية والمنهجية فى دراسة البنية الاجتماعية السياسية:

أ – ديالكتيك السياسة والاقتصاد، طبيعة السلطة.

ب – دور النخبة العسكرية فى مجتمعات «العالم الثالث».

جـ – التكنوقراط والدولة.

د – الظاهرة «البونابرتية» ودور «الزعيم».

هـ – الثورة «الاجتماعية» والثورة «السياسية».

رابعا : بعض الاشكاليات النظرية والمنهجية فى دراسة البنية الاجتماعية الايديولوجية :

أ – المضمون الاقتصادى الاجتماعى «للتصور» الاسلامى للاقتصاد.

ب – المضمون الاجتماعى الطبقى «للتصور» الاسلامى للمجتمع.

جـ – المضون الاجتماعى . السياسى «للتصور» الاسلامى للدولة.

خامسا : بعض الاشكاليات النظرية والمنهجية فى دراسة خصوصية التطور التاريخى :

أ – ما يسمى بنمط الانتاج الأسيوى.

ب – ما يسمى بنمط الانتاج الكولونيالى .

جـ – نمط الانتاج فى مزارع الدولة العبودية وفى مصانع الدولة القنية .

المبحث الثانى

المادية التاريخية كأساس لدراسة تطور وبنية المجتمعات في أعمال كلاسيكى الماركسية والادبيات السوفيتية

أشار فريدريك انجلز ، فى «**كلمة على قبر كارل ماركس**» إلى المادية التاريخية أو ما اسماه بـ «قانون تطور التاريخ البشرى»، وإلى فائض القيمة، أو ما وصفه بـ «القانون الخاص بحركة اسلوب الانتاج الرأسمالى»، باعتبارهما اعظم اكتشافات ماركس[٦]. وأكد فلاديمير لينين أن «المفهوم المادى عن التاريخ» أصبح بعد صدور «**رأس المال**» ، مرادفا لعلم الاجتماع، و «المفهوم العلمى الوحيد عن التاريخ»[٧] .

وفى مجتمعات الغرب ، حيث ظهرت الماركسية ، وفى مجتمعات الشرق وغيرها من المجتمعات التى تعرفت على الماركسية، فإن «نظرية المادية التاريخية» لقيت قبولا واسعا نسبيا لدى غير الماركسيين من الباحثين فى قضايا تطور وبنية المجتمعات. وفى المقابل، فإن «نظرية فائض القيمة» واجهت اعتراضا واسعا نسبيا من قبل المشتغلين بالاقتصاد السياسى، وحتى من قِبَل الموافقين على ما يترتب على قبولها من ضرورة نفى الرأسمالية باعتبارها نظاما قائما على الاستغلال. وهكذا، فى مصر على سبيل المثال، فإن صبحى وحيده، فى مؤلفه «**فى أصول المسألة المصرية**» ، لايخفى توجهه الليبرالى حين يعلن «.... وأننا لا نريد أن نعرض هنا للجدل القائم الآن فى كل مكان حول دور الاقتصاد فى الحياة الاجتماعية، ونقنع بالاشارة إلى ما يقر به حتى أشد المفكرين انكارا للمادية التاريخية من ما بين حالة المجتمعات وحظها من الثروة، وبين الاوضاع التى تتخذها والطرق التى

تنتهجها في انتاجها وتوزيعها،من صلة مباشرة[٨].أما جلال أمين، وهو في كتابه «**مقدمة في الاشتراكية**»، يعلن تبنيه للاشتراكية ويدافع عن المادية التاريخية،فإنه يعلن أن الاستغلال الرأسمالي ناجم عن الحق القانوني المترتب على «الملكية الخاصة لوسائل الانتاج»، ويرفض «نظرية فائض القيمة»، معلنا أن نظرية العمل في القيمة بالية وأنها «ليست ضرورية ولا كافية لاثبات عدم مشروعية الربح»(☆)[٩].

وحول نظريته المادية التاريخية، يقول ماركس «انني انظر إلى تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية كعملية طبيعية تاريخية». ومفسرا هذه النظرة الى تطور المجتمعات باعتباره محكوما بقوانين طبيعية، يؤكد «ان المجتمع، حتى وان ادرك القانون الطبيعي لتطوره...، لا يسعه أن يقفز فوق مراحل التطور الطبيعية، ولا أن يلغي هذه المراحل بمراسيم»[١٠].

ولقد خلص ماركس إلى فكرته الاساسية حول «المجرى الطبيعي التاريخي» لتطور المجتمعات، بتمييز المجال الاقتصادي من بين جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وعلاقات الانتاج من بين جميع العلاقات الاجتماعية، واعتبار الاولى هي المحددة لغيرها من العلاقات. ويتضح هذا من النص الموجز الدقيق الذي عرض به ماركس تصوره المادي التاريخي لبنية وتطور المجتمعات في مقدمة «**نحو مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي**» حيث كتب يقول «في الانتاج الاجتماعي لحياتهم يدخل الناس في علاقات انتاج محددة، ضرورية، مستقلة عن ارادتهم، تتوافق مع درجة محددة من تطور قواهم الانتاجية المادية.ان مجمل هذه العلاقات يمثل البنية الاقتصادية للمجتمع، القاعدة الفعلية التي تنهض فوقها بنية فوقية قانونية وسياسية». ثم يضيف انه «عند درجة معينة من تطورها، فإن قوى الانتاج المادي للمجتمع تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة، أو ما يمثل مجرد تعبير قانوني عن الاخيرة، مع علاقات الملكية، التي تطورت في ظلها حتى ذلك الحين، وتتحول هذه العلاقات من شكل لتطور قوى الانتاج إلى قيود عليها»[١١].

(☆) طبقا لمفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، فإن «فائض القيمة» يمثل جزءا لا يتجزأ من «المادية التاريخية»، إذ يجسد «علاقة الانتاج الاساسية» في التشكيلة الرأسمالية، ومن ثم يمثل أساسا جوهريا للتمييز بينها وبين غيرها من التشكيلات، كما يتضح من سياق هذا الفصل.

ان التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية هى وحدة محددة تاريخيا لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية الاخرى (السياسية والحقوقية والقومية والعائلية)، وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية. انها مجتمع محدد تاريخيا. وفى هذه «العضوية الاجتماعية»، فى هذا «التكوين الاجتماعى»، فإن طابع علاقات الانتاج يرتبط بمستوى تطور قوى الانتاج. وتشكل منظومة علاقات الانتاج البنية الاقتصادية للمجتمع او بنيته التحتية، وتشترط الاخيرة مجمل ظواهر الحياة الاجتماعية الاخرى.

وهكذا، كتب ماركس «ما هو المجتمع ايا كان شكله ؟ إنه نتاج الفعل المتبادل للبشر. هل البشر أحرار فى اختيار هذا الشكل الاجتماعى أو ذلك ؟ بالقطع لا. لتأخذوا درجة محددة من تطور قوى انتاج البشر، وستجدون شكلا محددا للتبادل والاستهلاك. وخذوا درجة محددة من تطور الانتاج والتبادل والاستهلاك، وستجدون نظاما اجتماعيا محددا وتنظيما محددا للأسرة وللفئات والطبقات، وبكلمة مجتمعا مدنيا محددا. ولتأخذوا مجتمعا مدنيا محددا، ستحصلون على نظام سياسى محدد، هو التعبير الرسمى للمجتمع المدنى».(١٢)

ويوضح انجلز «أن المفهوم المادى للتاريخ يرى فى التطور الاجتماعى، فى تطور البنية الاجتماعية، تداخلا لدور العوامل الاقتصادية والسياسية والايديولوجية مأخوذة فى تفاعلها المتبادل، وفى آخر المطاف فقط تتحدد بالشروط الاقتصادية.. ووفقا للمفهوم المادى عن التاريخ، يشكل انتاج وتجديد انتاج الحياة الفعلية العامل الحاسم فى آخر المطاف فى العملية التاريخية. وأكثر من هذا لم نؤكد فى يوم من الايام، لا ماركس ولا أنا. أما إذا شوه احدهم هذه الموضوعة، بمعنى أن العامل الاقتصادى هو، على حد زعمه، العامل الحاسم الوحيد، فإنه يحول هذا التأكيد إلى جملة فارغة لا معنى لها، ولا تدل على شىء». ويؤكد انجلز «ان الظاهرة التاريخية التى تولدها أسباب من طراز آخر هى فى آخر المطاف أسباب اقتصادية، تصبح على الفور بدورها عاملا فعالا، ويمكنها أن تؤثر بالمقابل فى البيئة المحيطة، وحتى فى الأسباب التى ولدتها»(١٣) ولتوضيح هذه الفكرة، يمكن ايراد ما أكده انجلز من أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن أن تؤثر على التطور الاقتصادى بأشكال مختلفة. «ان التأثير المضاد لسلطة الدولة على التطور الاقتصادى يمكن أن

يكون فى ثلاثة أشكال: فيمكنها أن تفعل فعلها ضد التطور الاقتصادى. وعندئذ... فإنها تنهار خلال فترة ما من الزمن، أو أنها تضع امام التطور الاقتصادى العوائق فى بعض الاتجاهات وتطلقه فى اتجاهات اخرى»[١٤].

ان المادية التاريخية، باعتبارها كشفا لبعض القوانين العامة لكل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، جسدت تطبيقا للديالكتيك المادى فى دراسة ماركس لتطور وبنية المجتمعات، سواء فى الغرب أو فى الشرق. ويظهر هذا الطابع العام» لمدخل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية فى النص المذكور من «مقدمة مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى». ان علاقات الانتاج تشكل البنية الاقتصادية لاى مجتمع. وعلاقات الانتاج بهذا المعنى تخص أى تشكيلة اجتماعية، وليس فقط التشكيلة الرأسمالية، سواء فى الغرب أو فى الشرق. وفى تعاقب التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، يشير ماركس الى «اسلوب الانتاج الاسيوى» الذى يشمل، الى جانب بلدان مثل مصر والهند والصين، بلدانا مثل المكسيك وبيرو. ويؤكد ماركس أن أساليب الانتاج: الاسلوب الاسيوى، والقديم والاقطاعى، والبورجوازى الحديث، مرسومة بخطوطها الكبرى، يمكن اعتبارها بمثابة عهود متصاعدة من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. ان علاقات الانتاج البورجوازية هى الشكل التناحرى الاخير لعملية الانتاج الاجتماعى»[١٥].

بيد أن هذا لا يعنى ان كل المجتمعات ينبغى أن تمر بجميع هذه التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المتعاقبة. ويؤكد بليخانوف انه، لما كان للحركة الاقتصادية فى كل مجتمع شكل «أصيل» كنتيجة «لأصالة» الظروف التى تحدث فيها، فليس ثمة «صيغة للتقدم» تشمل ماضى الحركة الاقتصادية فى كل المجتمعات وتتنبأ بمستقبلها. ان دراسة العلاقات الاجتماعية فى «مجتمع معين» هى وحدها التى تبين ما هو «حتمى» وما هو «غير حتمى» فى مسار تطوره. ان المادية التاريخية لا تحدد مسارا عاما و «حتميا» لكل الشعوب فى كل الازمان. ان علاقات الانتاج تتغير تحت تأثير تطور القوى المنتجة، وتحت تأثير البيئة الخارجية التى تحيط بالمجتمع المعنى. وحالما تتشكل هذه العلاقات، تترتب نتائج بالضرورة على هذه العلاقات. وبهذا المعنى تتوافق الحركة الاجتماعية مع القانون[١٦].

ان التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، فى تطورها وفى بنيتها، تمثل تفاعلا متبادلا بين البنية الاقتصادية للمجتمع وبنيته الاجتماعية الطبقية. ويؤكد «لينين» أن مفهومى «النظام الاجتماعى»و «التشكيلة الاجتماعية» وغيرهما، أن كل هذا غير ملموس بشكل كاف بدون مفهومى «الطبقة والمجتمع الطبقى»(١٧).ويوضح انجلز أن «العلاقات الاقتصادية فى كل مجتمع معين تتجلى قبل كل شىء كمصالح»(١٨). ويقول بليخانوف ان «المزيد من تطور أى مجتمع يتوقف دائما على الوزن النسبى للقوى الاجتماعية داخله»(١٩).

ان المادية التاريخية تؤكد على أن اختفاء تشكيلة اقتصادية اجتماعية ما يتوقف على العنف الثورى للطبقات التى تستند إلى منجزات تطور قوى الانتاج، وصاحبة المصلحة فى القضاء على الشكل الاجتماعى القديم. وان المصالح الطبقية تكمن وراء الاطاحة العنيفة، فى زمن الثورة الاجتماعية، بالتشكيلات الطبقية القائمة. ويؤكد ماركس أنه لا توجد تشكيلة واحدة ظهرت بدون العنف، الذى مثل - بتعبيره - «قابلة كل مجتمع جديد»(٢٠) حيث - بكلماته ايضا - «الثورات هى قاطرات التاريخ.»(٢١) ان تعاقب التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية هو قفزة نوعية فى مجمل علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية اجمالا، وليس مجرد تغير كمى ومراحل مختلفة فى إطار منظومة علاقات الانتاج نفسها.

ان وجود مستوى واحد لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى مجتمعات مختلفة يعنى انتسابها إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية واحدة، مهما تمايزت هذه المجتمعات من حيث نظمها السياسية واخلاقها وعاداتها، ومهما تباينت الاشكال الملموسة لادارة انتاجها واقتصادياتها، وغير ذلك. وهذا التحديد للمادية التاريخية سمح لها بتمييز مرحلة تاريخية عن أخرى فى مجرى التطور الاجتماعى، كما مكنها من تأكيد أن التاريخ الانسانى يمثل تعاقب التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية.

ان تعاقب التشكيلات يقوم فى جوهره على تعاقب اساليب الانتاج، الأمر الذى يمثل بدوره نتيجة لمفعول قانون تناسب العلاقات الانتاجية مع طابع ومستوى تطور قوى الانتاج. ويمثل هذا قانونا عاما لجميع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، وفقا لنظرية المادية التاريخية. ولكن تفاقم التناقض

الاساسى لاسلوب الانتاج المحتضر، وتشكل المقدمات الموضوعية لاسلوب الانتاج الجديد نتيجة لتطور قوى الانتاج، لا يؤمن بحد ذاته الاطاحة بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية القديمة، والانتقال الى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجديدة. ان هذه الاطاحة تشترط ضرورة فعل القوى الذاتية، أى القوى الطبقية، فى مجرى الصراع.

ان الطبقات والفئات والشرائح والجماعات الاجتماعية تشكل البنية الاجتماعية للمجتمع، وتدخل فى صلات متبادلة مع البنية الاقتصادية له، حسب المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمعات. ولقد استندت المادية التاريخية الى منجزات علم الاجتماع فى دراسة البنية الطبقية للمجتمع، وخاصة تحليل الاقتصاديين الانجليز لوضع الطبقات المرتبط باقتصاد المجتمع، الذى القى الضوء على وجود الطبقات، ومحاولة المؤرخين الفرنسيين دراسة التاريخ من وجهة نظر صراع الطبقات، الذى لفت الانتباه الى الصراع الطبقى.

ولقد اكد ماركس «ان الجديد الذى اعطيته يتلخص فى اقامة البرهان على ما يأتى:(٢٢)

١ - ان وجود الطبقات لا يقترن الا بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج،

٢ - ان الصراع الطبقى يفضى بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا.

٣ - ان هذه الديكتاتورية نفسها لا تعنى غير الانتقال الى القضاء على كل الطبقات واقامة المجتمع الخالى من الطبقات»

ويقوم قانون تقسيم العمل فى أساس ظهور الطبقات.وفى تعريفه للطبقات،يؤكد لينين على أن العلاقات بوسائل الانتاج هى الأساس الاقتصادى الحاسم فى الانقسام الطبقى، وان هذه العلاقات هى المحددة لكل السمات الاخرى للطبقات. «ان كلمة طبقات تطلق على جماعات واسعة من الناس تمتاز بالمكان الذى تشغله فى نظام للانتاج الاجتماعى، محدد تاريخيا بعلاقاتها (التى يحددها ويكرسها القانون فى معظم الاحيان) بوسائل الانتاج، بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل، وبالتالى بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية، وبمقدار حقها من الثروات»(٢٣). وانطلاقا من هذا يرفض البحث عن المؤشر

المحدد للطبقات فى «مصدر الدخل»، طالما ان هذا يعنى تقديم «علاقات التداول» على «علاقات الانتاج»، حيث لا تتعدى الاولى كونها نتيجة للثانية[٢٤] ان كل تشكيلة واسلوب للانتاج يرتبط اذن بطبقات معينة.

وتؤكد المادية التاريخية على التفاعل المتبادل بين البنية الاقتصادية للمجتمع والبنية الاجتماعية له، وتبرز تغير البنيتين حسب المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمعات. وطبقا للمادية التاريخية، فإن الطبقات هى جماعات من الناس تظهر بشكل موضوعى، وتشغل موقعا محددا فى جملة العلاقات الاجتماعية، المادية والايديولوجية. وتتميز الطبقات بمجموعة من السمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والنفسية. وتمثل العلاقات بوسائل الانتاج الأساس الاقتصادى الحاسم فى الانقسام الطبقى، هذا الانقسام الذى يحدد جميع السمات الأخرى. وتميز المادية التاريخية - على أساس هذا التعريف - بين الطبقات اللازمة لكل تشكيلة اقتصادية إجتماعية.

وهكذا، على سبيل المثال، توجد فى التشكيلة الرأسمالية طبقتان اساسيتان فى البنية الطبقية، تقف كل منهما متناقضة المصالح مع الأخرى،هما البورجوازية والبروليتاريا. وإلى جانبهما توجد طبقات غير اساسية وفئات اجتماعية ومجموعات بينية، تمثل اما بقايا مجموعات اجتماعية كبيرة لاسلوب الانتاج السابق (ومنهم الاقطاعيون والفلاحون والحرفيون) أو مرتبطة بشكل الانتاج اللاحق الوليد (البورجوازية والبروليتاريا).

وداخل الطبقات يمكن تمييز فئات ومجموعات، تبعا للتعبير الملموس عن المؤشرات الطبقية العامة (البورجوازية المتوسطة والكبيرة والاحتكارية). كما توجد مجموعات اجتماعية أيضا: المثقفون والمستخدمون المرتبطون بتمييز مجالات العمل الذهنى فى العمل الاجتماعى، والمجموعات الاجتماعية للمدينة والريف التى تعبر عن توزع اقسام من الطبقات والفئات الاجتماعية بين المدينة والزراعة (الشريحة الواسعة للمجموعات المختلفة من البورجوازية الصغيرة)، إلى جانب مجموعات اجتماعية أخرى أكثر ضيقا (العناصر غير المتبلورة طبقيا، وخدم المنازل، ....الخ)[٢٥].

ان الثورة الاجتماعية، الانتقال الثورى من تشكيلة اقتصادية اجتماعية

إلى أخرى، لا يمكن أن يكون، كقاعدة، حدثا سريعا. وهكذا، كتب ماركس، «ان عهود تاريخ المجتمع، مثل عهود تاريخ الأرض، لا ينفصل احدها عن الاخر بحدود صارمة تماما»(٢٦) ان مدى زمنيا طويلا لا بد منه لكى تتوطد تماما العلاقات. الاجتماعية الاكثر تقدما، ولكى تترسخ البنية التحتية الاقتصادية،ولكى تنهض البنية الفوقية.ان المؤسسات الاجتماعية القديمة التى ولى عهدها تستمر لزمن طويل، مقاومة للطبقات المنتصرة الجديدة. وفى العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، فإن قوة الاستمرار تعرقل التوطد السريع للاشكال الجديدة، الاكثر تقدما. وإذا كان الانتصار السياسى للقوى الثورية، وانتقال السلطة من طبقة إلى أخرى، الخطوة الأولى للثورة، فإن الخطوة الحاسمة هى بناء العلاقات الاقتصادية الاجتماعية(٢٧).

وتمثل دراسة التغيرات فى البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع فى فترات الانتقال إحدى أهم القضايا فى المادية التاريخية. ان هذه البنى لا تمثل تشكيلات متميزة، ولا تعدو أن تكون تداخلا للمرحلة المتأخرة للتشكيلة القديمة والمرحلة المبكرة للتشكيلة الجديدة. ومن ثم فإن محتوى فترة الانتقال يمثل انحلال اسلوب الانتاج القديم وتكون الجديد. ويمكن أن تنسب فترة الانتقال إلى زمن بعينه على مستوى التاريخ العالمى ككل، ولكن ليس بالضرورة على المستوى الاقليمى او المحلى. كما يمكن ان تشهد الاقاليم وانبلدان المختلفة فى نفس الزمن فترات انتقال متباينة بين التشكيلات المختلفة(٢٨).

ان النمط الاقتصادى الاجتماعى السائد فى البنية الاقتصادية للمجتمع متعدد الانماط، يشكل الاساس الاقتصادى للتشكيلة المعينة، وتمثل بقية الانماط فى هذا المجتمع انماطا خاضعة. وهكذا كتب ماركس «ان كل مجتمع له نمط انتاج محدد أو شكل محدد للانتاج، يحدد مكانة وتأثير بقية اشكال وعلاقات الانتاج. انه نور عام تذوب فيه جميع الالوان الأخرى محددا خصائصها. أنه ايثير خاص يحدد الوزن النسبى لكل ما هو قائم فى نطاق تأثيره»(٢٩).

والواقع أن المادية التاريخية تميز بين الانماط التشكيلية والانماط غير التشكيلية. الاولى تشكل فى اقصى تطورها – فى ظروف معينة – منظومة

علاقات الانتاج، التى تحدد بدورها طابع البنية التحتية للمجتمع، وهى المشاعية البدائية والعبودية والاقطاع والرأسمالية والشيوعية. أما الثانية فلا تشكل منظومة سائدة لعلاقات الانتاج، رغم أنها تقوم بوظائف مختلفة فى البنية الاقتصادية للمجتمع، ويمكن أن تورث من اشكال الانتاج السابقة (النمط الابوى)، أو تمثل الاساس التاريخى لميلاد شكل جديد (النمط السلعى البسيط فى علاقته بالنمط الرأسمالى).

ويمكن لنمط تشكيلى أن يصبح نمطا غير تشكيلى، مثل بقايا النمط الاقطاعى فى عهد تطور الرأسمالية، وحيث تشكل الرأسمالية نمطا تشكيليا يمثل الاساس الاقتصادى للتشكيلة الجديدة. وفى المجتمعات متعددة الانماط، تتحدد مكانة وأهمية وحدود تطور الانماط غير التشكيلية بمنظومة علاقات الانتاج السائدة للنمط التشكيلى. ويؤثر الاخير بشكل مباشر على بقية الانماط، مزيحا علاقات الانتاج الموروثة عن المجتمع القديم، ومطورا العلاقات الجديدة غير الناضجة الناشئة فى ذلك المجتمع، على حين تتحدد خصائص تطور الانماط غير التشكيلية بوزنها النسبى. وتنعكس تناقضات التفاعل المتبادل بين هذه الانماط فى تناحر المصالح الاقتصادية للطبقات، وفى تعقد البنية الفوقية السياسية لهذه المجتمعات. وفى الوقت الراهن، فإن معظم البلدان النامية تمثل مجتمعات متعددة الانماط.[٣٠]

ويعرض ماركس مفهومه للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية فى «رأس المال» ويقدم الأساس النظرى المنهجى للتمييز بين التشكيلات كأنماط محددة تاريخيا للمجتمعات. وهكذا فانه «أيا كانت الاشكال الاجتماعية للانتاج، فإن العاملين ووسائل الانتاج يمثلون دائما عوامله. ولكن إذا وجدا بمعزل عن بعضهما البعض، فإنهما يمثلان عوامله من حيث الامكانية فقط. ولكى يتم الانتاج، على وجه العموم، فإنه لا بد من اتحادهما. وان ذلك الطابع والاسلوب الخاص الذى يتحقق به هذا الاتحاد، هو ما يميز العهود الاقتصادية المختلفة للنظام الاجتماعى»[٣١] وان «ذلك الشكل الذى يتم به... انتزاع العمل الفائض من المنتج المباشر، من العامل، يميز التشكيلات الاقتصادية للمجتمع، على سبيل المثال، المجتمع القائم على العبودية، عن المجتمع القائم على العمل المأجور»[٣٢]

ان ما يميز التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية اذن بعضها عن البعض هو علاقات الانتاج، اسلوب الجمع بين المنتجين المباشرين ووسائل الانتاج، وشكل انتزاع العمل الفائض من المنتج المباشر.

ويواصل ماركس «ان العهود الاقتصادية لا تتمايز بما ينتج، وانما بكيف ينتج؟ بأى وسائل عمل ؟. إن وسائل العمل ليست فقط مقياسا لتطور قوة العمل الانسانى، وإنما هى أيضا مؤشر لتلك العلاقات الاجتماعية التى يتم العمل فى ظلها»[٣٣] وان «الناس، بحصولهم على قوى انتاجية جديدة، يغيرون اسلوب انتاجهم. وبتغير اسلوب الانتاج، اسلوب تأمين حياتهم، فإنهم يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية-ان الطاحونة اليدوية تقدم لكم مجتمعا باقطاعى كبير واما الطاحونة التجارية فتقدم لكم مجتمعا برأسمالى صناعى»[٣٤].

ان التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية تتمايز ايضا اذن بمستوى تطور قوى الانتاج، بمستوى تطور وسائل الانتاج، وبالاخص بمستوى تطور ادوات العمل الميكانيكية. ويشترط تحديد التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة فى مجتمع معين زمانا ومكانا، تحديد عنصرى اسلوب الانتاج، اى علاقات الانتاج وقوى الانتاج فى وحدتهما.

ان دراسة تطور وبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، دراسة تطور الابنية والتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، سواء فى مجتمعات الغرب أو الشرق بالمعنى الواسع لهذين المفهومين، تشترط اذن الانطلاق من عدد من الاسس المنهجية والنظرية طبقا لنظرية المادية التاريخية. كما تتطلب أن يتم هذه الدراسة على أساس ادراك التفاعل المتبادل بين العناصر المكونة للبنية الاقتصادية الاجتماعية والبنية الاجتماعية الطبقية فى ترابطهما، وإنطلاقا من ضرورة تعيين العناصر المحددة الاساسية فى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة المتعاقبة.

ان اسلوب الانتاج (او نمط الانتاج) يمثل وحدة لقوى وعلاقات الانتاج. ومن ثم فإن اهتماما كبيرا ينبغى أن يعطى لتطور قوى الانتاج، التى يمثل البشر عنصرا جوهريا فيها، حيث يقود التقدم التقنى الى تغيرات اجتماعية اقتصادية هامة.

وإذ يدرس المحتوى المادى (قوى الانتاج) والشكل الاجتماعى (علاقات الانتاج) لتطور الانتاج فى وحدتهما، فإنه لا بد من التركيز على دراسة المقدمات الاقتصادية للانتقال من أسلوب انتاج إلى آخر، وكيفية هذا الانتقال، فى الظروف التاريخية لكل مجتمع.

وتقع دراسة تاريخ تطور علاقات الانتاج فى كل تنوع مظاهرها، فى مركز اهتمام دراسة التطور الاقتصادى الاجتماعى لمختلف البلدان، حيث تشغل دراسة تاريخ علاقات الملكية مكانا هاما فى مثل هذه الدراسة.

وتدرس الظواهر السياسية والقانونية والايديولوجية والنفسية، وغيرها من عناصر البنية الفوقية، بقدر تفاعلها المتبادل مع التطور الاقتصادى، وبالتحديد بقدر ما تؤثر على تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية المعين المدروس.

أما الاقتصاد السياسى، الذى يدرس علاقات الانتاج فى اسلوب للانتاج محدد تاريخيا، والذى يوضح السمات الجوهرية والقوانين الداخلية لمثل هذا الاسلوب الانتاجى، فإنه يقدم الاساس النظرى لدراسة التطور الاقتصادى الاجتماعى لمختلف البلدان.

ان المادية التاريخية لا تقتصر، فى دراستها لتطور وبنية المجتمعات، على دراسة « العوامل الاقتصادية » . وهذا مما يجنبها الانزلاق إلى مواقع المادية الاقتصادية. وهى إذ لا تبالغ فى دور عناصر «البنية الفوقية»، تتجنب الوقوع فى «المثاليات التاريخية». والمادية التاريخية ، إذ لا تقع فى إسار مجرد «سرد الحقائق»، فانها لا تتحول الى «منهج وصفى» يستغرق فى مجرد معالجة الظواهر الجزئية ويستبعد التعميمات النظرية. المادية التاريخية تسعى الى الفهم الاعمق لقوانين التطور الاجتماعى، وذلك بتوضيح خصوصية ظهور هذه القوانين فى هذا البلد أو ذاك، فى هذه المرحلة أو تلك. ويستحيل، طبقا للمادية التاريخية، فهم التاريخ الاقتصادى الاجتماعى للبلدان المختلفة دون الوقوف على الأرضية التاريخية ، حيث تتنوع سمات أسلوب الانتاج الواحد فى هذا البلد أو ذاك، فى هذا الزمن أو ذاك. وتقدم مقولة «التشكيلات الاقتصادى الاجتماعية المتعاقبة»، والتى تحدد مراحل تطور التاريخ الانسانى العالمى، حلا منهجيا لمشكلة التقسيم العلمى لمراحل التطور الاقتصادى الاجتماعى

الى فترات. وبكشف القوانين التاريخية الموضوعية لتطور المجتمعات، لا يصبح التاريخ فوضى من الاحداث والصراعات غير المنطقية.

وتسلم المادية التاريخية بالتأثير المزدوج للبيئة الجغرافية، أى التأثير المعرقل أو المواتى لتطور المجتمعات. ولكنها ترفض فى نفس الوقت «الاتجاه الجغرافى فى علم الاجتماع»، والذى ينطلق من الاهمية الكبيرة للبيئة الجغرافية فى تطور المجتمعات، ليبالغ فى دور هذه البيئة، وليؤكد على أن التطور الاجتماعى رهن اما بهذه البيئة عامة أو ببعض عناصرها. وتقدم المادية التاريخية، بذلك، تفسيرًا للتطور الذى يجرى فى بلد بعينه رغم ثبات البيئة الجغرافية، ولتفاوت التطور بين مجتمعات فى إطار بيئة متماثلة. وتتحدد درجة تأثير وتأثر المجتمع بالبيئة الجغرافية، فى نهاية المطاف، بطابع النظام الاجتماعى، وبمستوى تطور الانتاج والتكنيك والعلم.

كما ان المادية التاريخية لا تنكر أهمية العوامل الخارجية بالنسبة لتطور المجتمعات، سواء سهلت أو عرقلت هذا التطور. ولكنها تؤكد على أن هذه العوامل، وان حددت شكل التطور، فإنها لا تحدد المجرى الرئيسى لعملية التطور ككل. وان مصدر تطور المجتمع يكمن فى المجتمع ذاته، فى التناقضات الداخلية الملازمة له. ويتوقف على حل هذه التناقضات، على دور هذه العوامل الداخلية، اتجاه تطور المجتمع والنظام الاجتماعى السائد فيه. وتؤثر التناقضات والعوامل الخارجية على المجتمع دائما من خلال التناقضات والعوامل الداخلية التى تمثل العامل الرئيسى الحاسم للتطور. وفى دراسة تطور المجتمعات، من الضرورى التركيز على رصد العوامل الداخلية دون اهمال العوامل والتناقضات الخارجية، ومراعاة التفاعل والترابط بين هذه وتلك.

وترى المادية التاريخية أن الفرد لا يمكنه، حسب هواه، تغيير المسار الموضوعى للتاريخ. لكنها لا تنكر دور الافراد من القادة العظام فى التاريخ، ولا تستصغر دور الفرد. وأوضحت المادية التاريخية الأهمية الحقيقية للفرد فى التطور الاجتماعى، وحددت الظروف التى يمكن للفرد فيها أن يلعب دورا فعالا فى التاريخ. وإذ تؤكد المادية التاريخية على أن الجماهير الشعبية هى صانعة التاريخ،فإنها تؤكد على أن الطبقات التى تنقسم اليها هذه الجماهير،تنظم احزابها السياسية فى مجرى الصراع الطبقى ساعية الى استلام السلطة. لكن

هذه الطبقات وطلائعها تعجز عن هذا بدون وجود القادة الأفراد.لكن الاخيرين لا يظهرون الا طبقا للضرورة التاريخية، عندما تنضج الظروف الموضوعية المناسبة، ويستطيعون القيام بمهامهم بفضل ادراكهم للمتطلبات الاجتماعية الموضوعية، وبقدر ما يتسمون به من صفات شخصية.(٣٥)

الفصل الثانى

خصائص التطور الاجتماعى الرأسمالى فى بلدان الشرق

المبحث الثالث

تطور مجتمعات الشرق المستعمرة والتابعة
في عصر تطور الرأسمالية
في ضوء أعمال كلاسيكيي المادية التاريخية

ان دراسة ماركس للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، ركزت – في الاساس – على دراسة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية. ولقد درس التشكيلة الاخيرة في تطورها وفي بنيتها وفق النموذج الاوربي الغربي، كما تشكلت في بريطانيا. ولقد كتب لينين «ان المادية في التاريخ لم تتطلع قط إلى تفسير كل شيء، وإنما الى توضيح الاسلوب «العلمي الوحيد» لتفسير التاريخ، طبقا لتعبير ماركس في «**رأس المال**». ويضيف «ان ماركس لا يتحدث الا عن «تشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة فقط، هي التشكيلة الرأسمالية، أي أنه يقول إنه حلل قانون تطور هذه التشكيلة وحدها، دون غيرها من التشكيلات».[٣٦]

لقد درس ماركس علاقات الانتاج لاسلوب الانتاج الرأسمالي، وفي كتابه «**رأس المال**»، اعلن ماركس ان «اكتشاف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع المعاصر هو غاية مؤلفي النهائية».[٣٧] ومشيرا الى نفس الكتاب، أكد ماركس أن الفصل عن التراكم البدائي «لا يدعي انه يضع أكثر من وصف ذلك السبيل الذي انبثق به النظام الاقتصادي الرأسمالي في أوروبا الغربية من احشاء النظام الاقتصادي الاقطاعي».[٣٨]

ان اسهام ماركس النظرى تركز - بالاساس - فيما يسمى بالاقتصاد السياسى «بالمعنى الضيق»، أى الاقتصاد السياسى للرأسمالية. أما ما قدمه فيما يسمى بالاقتصاد السياسى «بالمعنى الواسع»، أى الاقتصاد السياسى للرأسمالية مع غيرها من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، فإنه لا يتعدى اسهامات نظرية محدودة، بالقدر الذى ارتبط بمجال دراسته النقدية للرأسمالية.

وفى «الرد على دوهرنج» كتب انجلز أنه «بهدف القيام بهذا النقد للاقتصاد البورجوازى من جميع الوجوه، لم يكن كافيا الاطلاع على الشكل الرأسمالى للانتاج والتبادل والتوزيع. فقد كان من اللازم أيضا أن ندرس ونقارن - وان فى الخطوط العريضة - الاشكال التى سبقته او التى توجد بمحازاته فى البلدان الاقل تطورا. ان هذه الدراسة المقارنة لم يقم بها حتى الآن على العموم إلا ماركس، ولذلك فنحن مدينون، كليا تقريبا، لمؤلفاته بكل ما تم اثباته حتى الآن فى ميدان البحث النظرى للاقتصاد ما قبل - البورجوازى » (٣٩)

ويؤكد كلاسيكيو المادية التاريخية على أن دراسة علاقات الانتاج للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية كانت لا تزال فى بدايتها بعد إنجاز اعمالهم الرئيسية فى الاقتصاد السياسى، التى مثل «رأس المال» لماركس أهمها على الاطلاق. وهكذا يؤكد انجلز فى « الرد على دوهرنج » أن الاقتصاد السياسى كعلم عن الاشكال والظروف التى يجرى فيها الانتاج والتبادل فى مختلف المجتمعات البشرية، والتى يتم فيها طبقا لذلك توزيع المنتجات فى كل مجتمع معنى، ان الاقتصاد السياسى، بهذا المعنى الواسع، لا يزال فى طور الاستعداد للنشوء. ان ما يقدمه لنا علم الاقتصاد، حتى الآن، مقتصر كليا تقريبا على منشأ وتطور اسلوب الانتاج الرأسمالى»(٤٠)

ان نظرية التشكيلة الرأسمالية التى صاغها ماركس لا يمكن تطبيقها بشكل آلى على تشكيلات رأسمالية متفاوتة فى درجة تطورها، حيث أنه، بكلمات ماركس، على ارض الواقع «يواجه المرء باستمرار مجرد بعض التقارب، لكن هذا التقارب يكون أشد بقدر اكتمال تطور اسلوب الانتاج الرأسمالى»(٤١)

وحتى بالنسبة لتشكيلات رأسمالية متماثلة فى درجة تطورها، فإن خصوصية البنية الاقتصادية الاجتماعية لها يمكن اداركها فقط عن طريق

دراسة الظروف الامبيريقية الملموسة لكل مجتمع على حدة. ذلك أنه، كما أكد ماركس نفسه في «**رأس المال**»، «البنية الاقتصادية التحتية الواحدة - الواحدة من حيث الشروط الأساسية - بسبب التنوع اللانهائي للظروف الامبيريقية والظروف الطبيعية والعلاقات المعرفية المؤثرة من خارج التأثير التاريخي...الخ.يمكن أن يلاحظ في تجليها تمايزات وتدرجات لانهائية،يمكن فهمها فقط عن طريق تحليل الظروف الامبيريقية المعطاة» .[٤٢]

وفي عصر تكون التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية في اوربا الغربية، أكد كلاسيكيو المادية التاريخية على الأثر الكبير للعلاقات مع بلدان الشرق على تطور الرأسمالية في الغرب واكدوا - وهذا هو الأهم في حدود بحثنا - على أن الرأسمالية الغربية قد أثرت، بدرجة هامة، على التطور الاقتصادي الاجتماعي لمجتمعات الشرق. وعلى أساس تطور قوى الانتاج الرأسمالية وتوسع التجارة العالمية وتكون السوق الرأسمالي العالمي، فإن كلاسيكيي الماركسية قد أكدوا على تطورين هامين، الأول هو التطور الرأسمالي في مجتمعات الشرق المستعمرة وشبه المستعمرة. حيث أن رأس المال، كما كتب ماركس، يخلق «الميل في كل مكان لانتشار الانتاج المؤسس على الرأسمال، أو أسلوب الانتاج المتوافق مع رأس المال»، وأن رأس المال يسعى إلى «أن يقيم الانتاج المؤسس على رأس المال محل أساليب الانتاج القديمة البدائية، من وجهة نظر رأس المال»[٤٣] أما التطور الثاني فهو التطور في السوق العالمية في زمن الثورة الصناعية والسيطرة الاستعمارية، «حيث ينشأ تقسيم العمل الدولي الجديد الذي يلائم توزيع المراكز الرئيسية للانتاج الآلي، ويحول جزءا من الكرة الارضية الى الانتاج الزراعي، بشكل أساسي ، من أجل الجزء الآخر من الكرة الأرضية كمجال للانتاج الصناعي أساسا» كما أوضح ماركس في «**رأس المال**»[٤٤].

ان البيئة الخارجية التاريخية التي خلقها تطور الرأسمالية في أوروبا الغربية قد أثرت بأشكال مختلفة على التطور الاقتصادي الاجتماعي لمجتمعات الشرق، وتفاوت التأثير عمقا بمدى تطور الرأسمالية الغربية.

وهكذا، فإن الرأسمالية في مرحلة الصناعة اليدوية في اوربا الغربية لم تتمكن عمليا من التأثير الفعلي على الوضع الاقتصادي الاجتماعي في مجتمعات الشرق. وأدى انتصار الرأسمالية في الغرب في مجرى الثورة

الصناعية الى ظهور المقدمات للتطور الرأسمالى فى هذه المجتمعات، مع تغير أشكال واساليب استغلالها. ومع تكون الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية فى الغرب ، فإن البنية الاقتصادية الاجتماعية لبلدان الشرق تحددت بانخراطها المتزايد فى الانتاج الرأسمالى العالمى.

وعلى وجه العموم، فإن قضايا تطور التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية فى بلدان الشرق فى مطلع تاريخها الحديث، منذ بداية القرن التاسع عشر،لا يمكن دراستها بمعزل عن الاتجاه العام للتطور الرأسمالى العالمى، وبالاخص التحولات الهامة فى مجرى هذا التطور فى زمن الثورة الصناعية، وزمن تشكل الامبريالية.

فى مرحلة الصناعة اليدوية ، اتسمت الرأسمالية الأوربية الغربية بانتاجية منخفضة للعمل، ولم تتجاوز وضع النمط ضمن السيطرة الاقطاعية. فى هذه الظروف لم تتمكن هذه الرأسمالية من امتلاك الامكانيات الضرورية للنفاذ الى المجتمعات الشرقية.

أى ان الصناعة الاوربية لم تستطع أن تنافس الصناعة الشرقية فى ظروف سيادة الانتاج اليدوى. وكانت صناعة اوروبا فى حاجة للحماية من منافسة سلع البلدان الأسيوية. وهكذا أصدرت انجلترا القوانين التى حرمت ارتداء الملابس من المنسوجات المستوردة من الهند والصين وايران، وأعلن الصناعيون الانجليز «أن استيراد المنسوجات القطنية والصوفية يؤدى إلى افقار الصناعيين الانجليز سيئى الحظ»(٤٥).

ويؤكد ماركس «ان الثروات المتدفقة من الهند الى انجلترا على امتداد القرن الثامن عشر لم يتم الحصول عليها عن طريق التجارة المحدودة نسبيا ، بقدر ما تم عن طريق النهب المباشر للبلاد ، والاستيلاء على الثروات الضخمة المنقولة بعد ذلك الى انجلترا . (٤٦) ولقد جرى نهب المستعمرات آنذاك ، كما أوضح انجلز ، بـ« اشكال اقطاعية وشبه اقطاعية » . (٤٥)

بيد أن النهب الاوربى الاستعمارى لثروات المستعمرات الشرقية لم يجر فقط عن طريق الاغتصاب السافر، وإنما أيضا، وبشكل متزايد، عن طريق التجارة. ان سلع هذه المستعمرات، التى جرى انتزاعها بأسعار زهيدة وتم تسويقها فى اوربا بأعلى الاسعار، كانت مصدرا أساسيا لاثراء المستعمرين.

ولقد أمنت شركات الهند الشرقية حماية السوق الاوربى من السلع الصناعية لمستعمرات الشرق، وساعدت على الحفاظ على التفوق الاقتصادى للمراكز الاستعمارية. وهكذا، يؤكد ماركس أن «السيطرة التجارية، خاصة فى مرحلة الصناعة اليدوية قد أمنت الهيمنة الصناعية».(٤٨) ومع نمو الصناعة فى أوروبا، زادت حاجتها إلى إستيراد الخامات من بلدان الشرق والى تصدير المنتجات المصنعة اليها، وبشكل خاص، كما يقول انجلز، فإن «الحاجة للتصدير الى تلك البلدان هى التى أقامت وطورت الصناعة الكبيرة».(٤٩)

وعند بداية القرن التاسع عشر ، كانت الممتلكات الاستعمارية الواسعة فى الشرق قد ادمجت فى التجارة العالمية، وتحولت إلى ملحق اقتصادى للبلدان الاستعمارية. وفى ذلك الزمن وضعت أسس التطور الاقتصادى وحيد الجانب للمستغمرات، وجرى خرق المراحل الطبيعية لارتقائها، وشددت كل الأشكال التقليدية للاضطهاد، مع تعديل هذه الأشكال بما يوائم سلب الثروات من قبل المستعمرين.

وبهدف توسيع التبادل بين المستعمرات والمراكز الاستعمارية، أجرى المستعرون اصلاحات ادارية تسهل تحويل المستعمرات الى اسواق لتصريف السلع الصناعية والى مصادر للمواد الخام. واصبحت السلطات الاستعمارية تتدخل بشكل فعال فى اقتصاديات البلدان الخاضعة، بما يدفع الى تحويلها السريع فى الاتجاهات الضرورية لمصالح المراكز الاستعمارية.وقد أوضح ماركس «أن طواغيت الصناعة قد أدركوا أن مصالحهم الحيوية تتطلب تحويل الهند الى بلد منتج. وأنه ينبغى، لهذا الغرض قبل كل شىء، تجهيزها بمنشآت الرى ، وبالطرق الداخلية للمواصلات » . وأكد «انى أعرف أن طواغيت الصناعة البريطانية لا يسترشدون فى سعيهم الى تغطية الهند بالسكك الحديدية الا بالرغبة فى ترخيص كلفة نقل القطن والخامات الاخرى الضرورية لمصانعهم».(٥٠) وفى **«رأس المال»** كتب ماركس - مشيرا الى سياسة الرأسمالية الصناعية الاوروبية تجاه المستعمرات فى منتصف القرن التاسع عشر - أنه قد أسبح واضحا «أنه من غير الممكن الاغراق الدائم لهذه البلدان بمنتجاتنا الصناعية، بدون أن نعطيها الامكانية بدورها لتسويق أى من المنتجات».(٥١)

ان هذه السياسة الاستعمارية قد تجسدت فى بناء الاساس المادى للمجتمع الرأسمالى فى بلدان الشرق. وأخذ هذا البناء شكل تطوير قوى الانتاج فى الزراعة والصناعة والنقل، وغيرها. وترتب على هذا خلق العمالة الصناعية، وتوحيد السوق القومي، والارتباط بالسوق العالمى، وما اليها من تطورات. وهكذا فى مقالته «**النتائج المقبلة للحكم البريطانى فى الهند**»، يؤكد ماركس، أنه رغم خساسة أهداف انجلترا وجرائمها فى الهند، ورغم آلام تدمير العالم القديم، فإن ما قامت به كان شرط التقدم التاريخى. «ان صفحات تاريخ سيطرة البريطانيين فى الهند تكاد لا تنطق بأى شىء غير التدمير، ويكاد لا يظهر عملهم البناء وراء اكوام الانقاض. ومع ذلك بدأ هذا العمل». لقد بدأ ادخال الآلات الحديثة، النتاج التقنى الثورى للرأسمالية، عن طريق شروع سلطات الاحتلال البريطانى فى مد السكك الحديدية. اما تداعيات هذه الخطوة، كما تنبأ بها ماركس، فقد تمثلت فى ان «مد السكك الحديدية يمكن استعماله بسهولة فى الاغراض الزراعية... وعلى هذا النحو يمكن توسيع نظام الرى الاصطناعى بسرعة وقوة، وهذا هو الشرط الضرورى لأجل الزراعة فى الشرق». وسيدفع قيام السكك الحديدية، فى بلاد شاسعة وتمتلك الفحم والحديد، إلى تطور الصناعة الحديثة، سواء لانتاج الآلات اللازمة لانشائها، أو لتغطية حاجات نشاطها الجارى». وهذا يستتبع «استعمال الآلات أيضا فى فروع من الصناعة غير مرتبطة مباشرة بالسكك الحديدية»، كما كتب ماركس متوقعا الآثار الاقتصادية للاستعمار.(٥٢)

لقد جرت تصفية اساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية فى المستعمرات بقوة القهر الاستعمارى الاقتصادى وغير الاقتصادى للرأسمالية الصناعية الاوربية. وهكذا، كتب ماركس أنه «يتعين على بريطانيا أن تؤدى فى الهند رسالة مزدوجة: تدميرية وبناءة، القضاء على المجتمع الأسيوى القديم، من ناحية، وارساء الاساس المادى للمجتمع الغربى فى آسيا، من ناحية أخرى».

وهكذا تمكن البريطانيون من «تدمير المشاعات المحلية واستئصال الصناعة المحلية»(٥٣) لقد دمرت انجلترا الاساس الاقتصادى للمجتمع الهندى، بتدميرها للمشاعات الريفية الهندية. «لقد قضى الفاتح البريطانى على آلة الحياكة اليدوية الهندية ودمر المغزل اليدوى. ففى البدء ازاحت بريطانيا المنسوجات القطنية من الأسواق الاوروبية، ثم شرعت تورد الغزل

الى هندستان. وانتهت بأن أخذت تغرق وطن المصنوعات القطنية بالبضائع القطنية». ولقد كان هذا يعنى القضاء على اقتصاد الاكتفاء الذاتى لهذه المشاعات، القائم على ترابط الانتاج الزراعى والانتاج الحرفى. ويؤكد ماركس «ان هذه الاشكال المقولبة الصغيرة للعضوية الاجتماعية قد دمرت بمعظمها، وهى تزول الى الأبد من جراء تأثير الآله التجارية الانجليزية والحرية الانجليزية فى حقل التجارة».[٥٤]

لقد قضت الثورة الصناعية على الصناعات اليدوية، فى الغرب وفى الشرق. وارتبط هذا بانتشار التطور الرأسمالى على النطاق العالمى، عبر توسع التجارة العالمية وتكوّن السوق العالمى. وفى مجرى هذه العملية «إذا كان رأس المال محطِّما بالنسبة لاعادة انتاج نمط الحياة القديم، فهو مثوِّر، يقضى على كل الحواجز التى تعوق تطور قوى الانتاج»، كما اكد ماركس.[٥٥] وبشكل خاص فى زمن الثورة الصناعية، كما أوضح انجلز «فإن الصناعة الكبيرة ربطت جميع شعوب الأرض ووحدت كل الاسواق المحلية الصغيرة، فى سوق عالمى شامل، ومهدت التربة فى كل مكان للحضارة والتقدم وأدت إلى أن يؤثر كل ما يحدث فى البلدان المتحضرة على بقية البلدان».[٥٦]

وباختصار، فإن التفاعل المتبادل بين علاقات الانتاج الرأسمالية فى الغرب والعلاقات ما قبل الرأسمالية فى الشرق، كان يقود، وفقا لتنبؤات ماركس وانجلز، إلى انتصار الرأسمالية على الصعيد العالمى، مع انتصار الصناعة الرأسمالية الآلية الكبيرة، حيث «... بدافع الحاجة إلى أسواق جديدة، تنطلق البورجوازية الى جميع انحاء الكرة الأرضية. فينبغى لها أن تدخل وتتغلغل فى كل مكان، وتوطد دعائمها فى كل مكان، وتقيم الصلات فى كل مكان... وتجر البورجوازية إلى تيار المدنية كل الأمم، حتى أشدها همجية، تبعا لسرعة تحسين جميع أدوات الانتاج وتسهيل وسائل المواصلات الى ما لا حد له. فإن رخص منتجاتها هو فى يدها بمثابة مدفعية ثقيلة تقتحم وتخرق كل ما هناك من اسوار صينية. وتنحنى امامها رؤوس أشد البرابرة عداء وكرها للاجانب. وتجبر البورجوازية كل الأمم، تحت طائلة الموت، على أن تقبل الاسلوب البورجوازى فى الانتاج، وأن تدخل الى ديارها المدنية المزعومة، أى أن تصبح بورجوازية. فهى باختصار تخلق عالما على صورتها ومثالها».[٥٧]

ولقد تعاظمت الآثار الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية الغربية على مجتمعات الشرق فى زمن تحول هذه الرأسمالية الى امبريالية. وكانت هذه الآثار موضع التحديد والتحليل من قبل لينين. لقد تغير المضمون الاقتصادى للاستعمار فى عهد الامبريالية. ويوضح لينين أن «تصدير البضائع كان المميز للرأسمالية القديمة، حيث سيطرت المنافسة الحرة. وأصبح تصدير رأس المال هو المميز للرأسمالية الحديثة، حيث تسيطر الاحتكارات».(٥٨)

وفى زمن تبادل السلع بين المستعمرات والمراكز الاستعمارية، تطورت العلاقات السلعية النقدية فى بلدان الشرق، وظهرت العناصر الاولى للرأسمالية. وفى الظروف الجديدة مع اتساع تصدير رأس المال من المراكز الاستعمارية الى المستعمرات، تواصل تطور العلاقات السلعية النقدية فى بلدان الشرق، و «جرى غرس الانتاج الرأسمالى فى المستعمرات بشكل متسارع أكثر فأكثر».(٥٩)

ان احدى خصائص الامبريالية الأساسية، كما يؤكد لينين، هى أنها «تولد بشكل متجدد دائم الرأسمالية (من الاقتصاد الطبيعى للمستعمرات والبلدان المتخلفة)، وبشكل متجدد تولد التحول من الرأسمالية الصغيرة الى الكبيرة من التبادل السلعى البسيط الى التبادل السلعى المتطور،الخ».(٦٠) وهكذا، فإن الانتاج السلعى والرأسمالى، المرتبط برأس المال، قد وجد فى الغالبية العظمى للبلدان المستعمرة».(٦١)

لقد أكد كلاسيكو المادية التاريخية اذن على التطور الرأسمالى فى المجتمعات الشرقية المستعمرة تحت تأثير الرأسمالية الاوروبية. واعلن ماركس أن هذا التطور لا يمكن النظر اليه فى شكل مخطط ثابت وحيد، معترضا بشكل حاسم على تحويل دراسة المقدمات التاريخية لظهور الرأسمالية فى أوروبا الغربية الى نظرية تاريخية فلسفية حول الطريق العام الذى لابد أن تسير فيه بشكل محتم جميع الشعوب»!(٦٢) وكتب انجلز أن «سيطرة البورجوازية مستحيلة فى أى بلد من البلدان بدون الاستقلال القومى»!(٦٣) واوضح لينين أن اقامة الدول القومية فى آسيا، هى وحدها التى تؤمن «افضل الشروط للتطور الرأسمالى»!(٦٤) ولم يكن لشعوب المستعمرات أن تغير من الآثار الاجتماعية التقدمية للتطور الرأسمالى فى ظروف استمرار

السيطرة الاستعمارية، حيث، بكلمات ماركس، أن «سكان الهند لن يتمكنوا من جنى ثمار نضوج تلك العناصر من المجتمع الجديد التى زرعتها البورجوازية البريطانية فى صفوفهم.. طالما لم يصبح الهنود أنفسهم على ما يكفى من القوة لكى يخلعوا عن كاهلهم النير البريطانى إلى الأبد».(٦٥)

لكن كلاسيكيى المادية التاريخية لم يدرسوا المجرى «الملموس» والتطور «المقيد» للرأسمالية فى بلدان الشرق وغيرها من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة تحت تأثير «التدخل الاستعمارى» . وإن كانوا قد قدموا ، إلى جانب الأسس النظرية والمنهجية للمادية التاريخية التى صاغوها ، عددا من الاشارات والملاحظات الهامة فى فهم خصوصية التطور الاقتصادى الاجتماعى وميلاد الرأسمالية فى هذه البلدان. أن تطور البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية للمجتمع الهندى، كمثال، قد تحدد منذ بداية التدخل البريطانى فى الهند، وبالذات فى اعقاب استعمارها، فى إطار التفاعل المتبادل بين التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الصاعدة فى أوروبا، والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية فى الشرق. ويؤكد ماركس على أن السيطرة البريطانية على الهند ينبغى البحث عن مقدماتها، ليس فقط فى الظروف الخارجية، وإنما أيضا – وربما بالاساس – فى الأوضاع الداخلية للهند، حيث «لم يكن بمقدور الهند أن تتجنب مصير الاستيلاء عليها». ويفسر ماركس حتمية استعمار الهند بتفتتها السياسى والاقتصادى، فى علاقة جدلية يولد فيها كل جانب للتفتت الجانب الاخر، ويتولد فى النهاية «المجتمع الذى يرتكز هيكله كله على ضرب من التوازن المشروط بتنابذ جميع اعضائه وانعزالهم العضوى عن بعض» . وانطلاقا من هذا، يطرح ماركس تساؤلا : «ترى ألم يكن محكوما على بلد كهذا ومجتمع كهذا أن يصبح غنيمة لفاتح؟». ويرد بالايجاب!(٦٦)

لقد اتسم التطور الاقتصادى الاجتماعى للهند، على امتداد قرون طويلة قبل «الفتح» الرأسمالى البريطانى لها، بالركود، حيث – بكلمات ماركس – مهما كانت التغيرات السياسية فى ماضى الهند كبيرة، فإن ظروفها الاجتماعية ظلت كما هى منذ أقدم الازمنة حتى العقد الاول من القرن التاسع عشر».(٦٧) ان هذا الركود تفسره أسباب متعددة، فى مقدمتها انحطاط قوى الانتاج. أما هذا الانحطاط، فإن تفسيره لا يتمثل فى النظرية العنصرية

الاستعمارية عن مراوحة التطور الاقتصادى الاجتماعى لشعوب الشرق فى مكانه حتى تفتحت عيونها على الحضارة مع قدوم المستعمرين الاوربيين. ان الحضارات المبكرة لشعوب الشرق – ومنها الحضارة الهندية – قد ارتبطت بتطور قوى الانتاج، حين توفرت الدولة المركزية القوية التى أمنت احتياجات تنظيم الرى الاصطناعى. وارتبط انهيار هذه الحضارات بتدهور قوى الانتاج – وفى قلبها الزراعة أساس الإنتاج فى التشكيلات ما قبل الرأسمالية – مع غياب مثل هذه الدولة. ويوضح ماركس أن «الزراعة، كما يحدث عادة فى الدول الأسيوية، تنحط فى ظل حكومة ما، وتنبعث من جديد فى ظل حكومة أخرى، والعلة هنا رهن ايضا بالحكومة الطالحة أو الصالحة»(٦٨)

ولقد رأينا كيف أوضح ماركس تطور الصناعة اليدوية وازدهارها فى الهند، حتى أن الصناعة اليدوية الاوروبية لم تكن قادرة – بغير الحماية – على منافستها. لكنه لا يوضح لنا اسباب عدم تطور هذه الصناعة فى مرحلة الصناعة اليدوية سواء فى المدن أو فى الضياع، قبل التدخل الغربى. فضلا عن أنه لم يتناول الاسباب التى حالت دون قيام المدن الهندية بالدور الذى نهضت به المدن الاوروبية فى التمهيد للانقلاب الصناعى. وإذا غضضنا الطرف عن المبالغة فى توقع تثوير قوى الانتاج، وخاصة الصناعية، بفضل دور الرأسمالية الاوروبية الصناعية، فإن دور الرأسمالية الهندية فى تطوير الصناعة الآلية الكبيرة لم تبرزه كتابات كلاسيكيى الماركسية . أضف إلى هذا ان استمرار الحرفة، رغم الضربات الساحقة التى تعرضت لها تحت وطأة المنافسة الاوربية، وفى ظروف حرمانها من الحماية التى تمتعت بها الصناعة اليدوية والآلية الاوروبية، هو من الأمور التى لم يفسرها كلاسيكيو المادية التاريخية. وأخيراً، فإن ماركس، رغم إشارته الى تطور رأس المال التجارى والربوى، المحلى والكومبرادورى (الذى يرتبط بعلاقة عضوية بمصالح قوى خارجية)، فإنه لا يوضح دوره فى نشأة الرأسمالية الصناعية فى الهند، والدور التاريخى الذى لعبه فى هذه العملية.

ان ضعف التراكم الرأسمالى داخل الحرفة والصناعة اليدوية الهندية، والضعف النسبى للرأسمالية الهندية اجمالا، يفسر بدرجة هامة بأن مصادر التراكم البدائى لرأس المال كانت ضيقة للغاية أمامها . والأهم أن الهند نفسها

كانت موضوعا للتراكم البدائي لرأس المال لصالح الرأسمالية الأوروبية، وخاصة البريطانية، الأمر الذي أضعف بشدة امكانيات التراكم الرأسمالي القومي الهندي. وهكذا، فقد اشار ماركس إلى اغتناء أصحاب رأس المال النقدي الهندي من التجار والمراقبين في زمن التدخل الاستعماري، مشيرا إلى «الرأسماليين الوطنيين» و«الاكتناز على نطاق واسع» في الهند، وتوسع «سوق المال في بومباي» وغير ذلك، ومؤكدا على توسع هذا التراكم لدى «الرأسماليين الهنود» والاكتناز الهائل للرأسمال الجاري في الهند «في منتصف القرن التاسع عشر.[٦٩]

بيد أنه يمكن ادراك ضيق حدود هذا التراكم الرأسمالي إذا لاحظنا ما تعرضت له الهند من نهب مكثف. وهكذا، إلى جانب النهب التجاري، يشير ماركس إلى الضرائب المتعاظمة والدين العام المتزايد، كأدوات للنهب المالي للهند. «ان الضرائب القديمة ازدادت ثقلا، كما أضيفت ضرائب جديدة الى الضرائب القديمة». وشهدت الهند في ظل الاحتلال البريطاني «زيادة متصلة في الدين الوطني الكبير»[٧٠] وبالاساس فإن هذا الدين نجم عن نهب الهند حيث أنه «من المؤكد أن أحدا لن يزعم أن الحكومة الهندية تفضل الديون المتزايدة والعجز المتعاظم لأنها تنفر من أن تمس بقسوة موارد الشعب. انها تغرق في الديون لأنها لا تجد وسيلة أخرى من أجل تدبير الأمور»[٧١]

أن كلاسيكيي المادية التاريخية لم يدرسوا علاقات الانتاج في زراعة مجتمعات الشرق، بيد أن اشاراتهم الى علاقات الملكية تمثل، بشكل غير مباشر، دليلا على تأكيدهم على سيادة علاقات الانتاج الاقطاعية الشرقية في الفترة المعاصرة للتوسع الاستعماري الاوربي. وهكذا، على سبيل المثال، يقول ماركس «ان الملكية الاخيرة للأرض تعود إلى الحكومة في الهند، كما هو الحال في معظم البلدان الاسيوية».وان «مايسمى «ملكية الحكومة» لايعدو اشتقاقا لسند التملك من السلطان المعترف به في كل البلدان، والذى بنيت مبادئه على القانون الاقطاعي «وانه في الهند، وجد» موظفون حكوميون عينوا كي يشرفوا على ويجمعوا الضرائب المستحقة على المشاعات القروية لكي يدفعوها للأمراء، وان هؤلاء «الملاك الاقطاعيين قطعوا شوطا بعيدا جدا في طمس حقوق الحكومة وحقوق الزراع في نفس الوقت». واما المشاعات

القروية، القائمة على الاكتفاء الذاتي، فقد مثلت أساسا متينا لعلاقات الانتاج الاقطاعية، حيث سادت فيها «العبودية والنظام الطائفي»[٧٢] ويؤكد انجلز على أن هذه المشاعات مثلت في الهند «القاعدة الافضل والاوسع للاستغلال والطغيان»[٧٣]

وبدعوى أن حقوق التملك المائعة التي يدعيها كبار الملاك الهنود «ناشئة عن اعمال الاغتصاب الجارية ضد الحكومة وضد الزراع في وقت واحد»، وبحد الاعفاء من الضريبة، فإن بريطانيا قررت فحص «سندات الملكيات العقارية الهندية». واستنادا الى هذا كله، قامت الحكومة البريطانية بمصادرة واسعة للأرض مثلت مصدرا هاما للتراكم البدائي لراس المال، نجم عنها تسارع عملية تجريد الفلاحين من الأرض.[٧٤] ولقد تلقت الرأسمالية الهندية جزءا من الغنيمة، وتوسعت سوق رأس المال، والى جانبها توسعت سوق قوة العمل من الفلاحين والعبيد والحرفيين، ومهدت الأرض لقيام الانتاج الرأسمالي.

أن كلاسيكيي الماركسية لم يدرسوا، لاوضع المزارع الرأسمالية ولا المصانع الرأسمالية الهندية خلال القرن التاسع عشر. بيد أنه من الهام أن نلاحظ تأكيد ماركس على دور سلطات الاستعمار البريطاني في تشديد النهب الاقطاعي في الهند، سواء عن طريق «هذه الضريبة الخفيفة ظاهريا، التي تسحق الشعب الهندي سحقا، والتي تتطلب جبايتها اللجوء الى وسائل شائعة مثل التعذيب،[٧٥] أو وفق نظام الملكية الجديد للأرض الذي فرضته انجلترا، والذي شدد النهب الاقطاعي حيث أصبح المزارع مجبرا على الفلاحة مثله مثل القن، لكنه لا يحصل على أية ضمانة للعوز كما هي حال القن «مع تحوله الى مستأجر مجرد من الحقوق، يمكن تجريده من الأرض، ومفروض عليه زراعة الأراضي الرديئة، خاضعا للاستغلال التجاري الربوي المكثف»[٧٦]

المبحث الرابع

الاستشراق السوفيتي وخصائص التطور الاقتصادى الاجتماعي وميلاد الرأسمالية في بلدان الشرق

تقدم الادبيات السوفيتية التى تتناول التطور الاقتصادى الاجتماعى للبلدان النامية، وخاصة أدبيات الاستشراق، تحليلا غنيا للميلاد المشوه والتطور المقيد والطابع الخاص للرأسمالية فى بلدان الشرق. ويكتسب هذا التحليل أهميته من قصور وعرضية نظرة كلاسيكيي الماركسية إلى هذه القضايا. ان عرضية هذه النظرة تبرز من أن تناول الاعمال الكلاسيكية لمؤسس المادية التاريخية لتطور الرأسمالية فى مجتمعات الشرق، كان بالاساس من منظور التفاعل المتبادل بين التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية فى الغرب والتشكيلات ما قبل الرأسمالية القائمة في الشرق ، في زمن انتصار الرأسمالية الغربية والغزو الاستعمارى. وفى هذا التناول – كما أشرنا – كان التحليل يتركز على التشكيلة الرأسمالية الاوروبية. واما قصور هذه النظرة، فقد تمثل فى أن التعرض لمجتمعات الشرق قد أنصب بالأساس على متابعة أثر العوامل الخارجية – التدخل الاستعمارى – على تطور هذه المجتمعات الشرقية، اما تحليل العوامل الداخلية، فقد جاء فى اشارات مقتضبة استنادا الى مادة ضيقة متاحة، رغم بعض الملاحظات ذات الدلالة المنهجية والنظرية حول التطور المقيد للبنية الاقتصادية الاجتماعية بفعل النهب والسياسة الاستعمارية، وحول المجرى المعدل لهذا التطور بسبب خصوصية المجتمعات الشرقية. ولقد كان طبيعيا – ازاء هذا التناول العرضى القاصر – ان يبالغ كلاسيكيو المادية التاريخية فى تقدير دور الاستعمار فى تثوير قوى الانتاج وتثوير العلاقات الاجتماعية، أى فى التنبؤ بانتصار الرأسمالية فى مجتمعات الشرق، وتصفية البنى التشكيلية ما قبل الرأسمالية.

وبشكل خاص، فإن أدبيات الاستشراق السوفيتي. آخذة بعين الاعتبار التفاعل المتبادل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية، أى بين آثر التشكيلة الرأسمالية الغربية المنتصرة والتشكيلات ما قبل الرأسمالية الشرقية الخاضعة، قدمت تحليلا ملموسا لخصوصية التطور التشكيلي الناجم عن تشابك ما ولدته الرأسمالية الاستعمارية والتكوينات الشرقية، ودراسة أشمل وادق لخصوصية تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية - تطور الرأسمالية - فى آسيا وافريقيا الشرقية.

وفى هذه الدراسات للاستشراق السوفيتي، فإن تحليل المجرى الملموس لتطور الصناعة الحرفية والزراعة الفلاحية فى مجتمعات الشرق التى خضعت للادماج القسرى فى السوق الرأسمالى العالمى يتسم بأهمية منهجية ونظرية عالية. ويسهم هذا التحليل فى توضيح الاسباب العميقة لعدم «انهيار الحرفة التام» وعدم «تصفية الاقتصاد الطبيعي» - وفقا للتنبؤات الكلاسيكية - فى مجتمعات الشرق، أى فهم اسباب عدم اكتمال التطور الرأسمالى فى هذه المجتمعات، وتحديد ما يترتب على هذا من طابع خاص للتركيب الطبقى لها، كما سنرى فيما بعد.

ان الرأسمالية لم تولد بشكل مستقل فى بلدان الشرق فى ظروف الغزو الاستعمارى للرأسمالية الاوروبية. لكن هذه الرأسمالية (الشرقية) لم تكن مجرد ظاهرة منقولة. لقد تغلغلت العلاقات الانتاجية للرأسمالية فى بيئة اجتماعية اقتصادية مختلفة. وبتشابكها مع العلاقات الانتاجية للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الموجودة في الشرق، ومتأثرة بالعادات والتقاليد ومجمل العلاقات الاجتماعية المحلية فى بلدان الشرق، اكتسبت الرأسمالية الناشئة اشكالا وخصائص جديدة.

ولقد كان تغلغل الرأسمالية فى مجال الانتاج الاجتماعى آمراً صعباً فى البلدان المستعمرة، حيث كرست السيطرة الأجنبية الرأسمالية استخدام اساليب القهر اللا اقتصادى لتكثيف نهب هذه البلدان. ولكن فى ظروف هذه السيطرة، توفرت بدرجة كافية امكانية تغلغل الرأسمالية فى مجالات التبادل والتوزيع، وبالذات في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية. اما فى الاقتصاد المحلى، فإن المال كان بمقدوره التغلغل فقط فى ذلك القسم من التداول الداخلى الذى حاز طابعا سلعيا نقديا .

وفى غالبية بلدان الشرق، وخاصة الكبيرة، فإن رجال الاعمال الاجانب كان عليهم أن يتعاونوا مع رأس المال التجارى الربوى المحلى فى مجالات التداول السلعى .النقدى الداخلية . ولقد حفز هذا التعاون - هذا النشاط الكومبرادورى - ميلاد النبتات الأولى للرأسمالية ، المحلية . أضف إلى هذا ، أن مجال التبادل والتوزيع ، والذى سيطرت فيه الرأسمالية ، قد اتسع بشكل متصل ، نتيجة اجراءات التحويل القسرى للبلدان المستعمرة الى مراكز للامداد بالخامات فى السوق الرأسمالى العالمى ، والتحويل الجبرى للاقتصاد إلى نظام الانتاج السلعى ، وجذب المنتجين المباشرين إلى دائرة العلاقات السلعية النقدية عنوة ، وغيرها . ولقد ترتب على هذا كله انحلال العلاقات ما قبل الرأسمالية وتشكل النمط الرأسمالى .

ان خصوصية التطور الرأسمالى وتقدم الصناعة فى مجتمعات الشرق المستعمرة وشبه المستعمرة، أى خصوصية قيام نظام الانتاج الصناعى الرأسمالى المستند الى استخدام الآلات ، والتطور المشوه للصناعات الحرفية فى هذه المجتمعات، قد تحدد بتفاعل متبادل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

لقد مثلت الصناعة الحرفية فى بلدان الشرق - كما فى بلدان الغرب - اساس الانتاج الصناعى قبل انتصار الرأسمالية واستكمال الثورة الصناعية.

ويقدم كتاب «**الثورة الصناعية فى بلدان الشرق**» اسهاما بارزا بين ادبيات الاستشراق السوفيتى فى تحليل خصوصية تطور الانتاج الصناعى الحرفى فى مجتمعات الشرق فى اعقاب الغزو الرأسمالى الاستعمارى.(٧٧) ويتسم بأهمية بالغة فى هذا التحليل تعيين الاسباب العميقة للتخلف الصناعى فى هذه المجتمعات، هذا التخلف الذى نجد أحد أهم مؤشراته فى الاستمرار الواسع لاشكال الانتاج ما قبل الصناعية، أى فى الاستمرار الواسع للصناعة الحرفية.

لقد بدأ ادخال نظام الآلات فى اقتصاديات بلدان الشرق فى منتصف القرن التاسع عشر. وحتى ذلك التاريخ، كانت «الاطراف» الشرقية، المستعمرة والتابعة، لا تزال فى مرحلة التطور ما قبل الرأسمالى، ولم تكن الرأسمالية - كنظام اجتماعى جديد - قد قامت بعد فى الغالبية الساحقة للبلدان، ولم تكن قد تشكلت بعد العلاقات الرأسمالية، كما لم تظهر بعد الصناعة اليدوية الرأسمالية. ولقد حدد هذا مسبقا، من ناحية، ضرورة أن تنتقل العلاقات

الرأسمالية والتقنية الآلية من الغرب وحدد من ناحية أخرى مجالات التغلغل الاولى للالات فى الشرق، وفق التعاقب الذى املته مصالح البلدان الاستعمارية الغربية.

وهكذا، باستثناء مصر فى عهد محمد على(☆)، فإن نظام الآلات قد استخدم فى البداية فى مجال النقل، حيث كانت السكك الحديدية والسفن التجارية والاتصالات السلكية واللاسلكية هى أول نظم الآلات عرفتها بلدان الشرق. وكان هذا عكس ما جرى فى بلدان اوروبا الغربية وامريكا الشمالية، حيث جرى استخدام الآلات فيها فى البداية فى الصناعة ثم فى النقل. ونقد تحدد التعاقب المشار اليه لادخال الآلات فى الشرق، بخصائص التطور الاقتصادى «للاطراف» المستعمرة التابعة، وبالحاجات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للبلدان الاستعمارية فى «المراكز» الرأسمالية.

وفى مجتمعات الشرق، حتى منتصف القرن العشرين، أى بعد نحو قرن من بدء تشكيل النمط الرأسمالى والنمو المتصل لاستخدام الآلات، لم تكتمل الثورة الصناعية، سواء فى جوانبها التقنية أو فى جوانبها الاجتماعية الاقتصادية. لقد ظهرت مؤسسات الصناعة الآلية فى فروع تجهيز الخامات الزراعية واستخراج الخامات المعدنية، أى فى الفروع المنتجة لمواد التصدير فى بلدان الشرق منذ منتصف القرن التاسع عشر، وباستثناءات نادرة قبل هذا. ولكن منذ البداية، فإن نظام الآلات الذى ادخل فى الصناعة لم يكن بمقدوره أن يؤدى إلى امتلاك القدرة على انتاج الآلات فى المستقبل. ولم يؤد ادخال نظام الآلات فى هذه البلدان الى تحويل البنى الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الى بنى الرأسمالية. وعلى الرغم من تطور الرأسمالية المحلية، على امتداد قرن تقريبا، فإنها لم تصبح مسيطرة، لا من حيث عدد المشتغلين ولا من حيث حجم المنتجات. ولم تستطع الصناعة الآلية المحلية أن تنتصر على الاشكال الدنيا من الانتاج الصناعى، ومن امتلاك مواقع حاسمة فى السوق الداخلية.

(☆) لقد جرى ادخال الآلات فى مصر أيضا فى زمن الاحتلال، وفق التعاقب المذكور اعلاه، بسبب السياسة الاستعمارية. ونلاحظ أن ادخال الآلات فى عهد محمد على لم يرتبط بقيام صناعة رأسمالية، وإنما جرى فى المصانع الاقطاعية التى لم تستند الى العمل المأجور، ولم تنتج للسوق، وصفيت قبل أن تتطور على أسس رأسمالية، مع التغلغل اللاحق للعلاقات السلعية النقدية ونشأة البورجوازية المحلية(٧٨).

ان هذا التأخر غير العادى للتقدم الاقتصادى الاجتماعى والتقنى فى بلدان الشرق، والذى تجسد فى سيادة البنى الاقتصادية الاجتماعية التقليدية والتقنية البدائية فى الانتاج الصناعى الحرفى، يمكن تفسيره بخصائص البنية الاقتصادية وطابع استغلال هذه البلدان. ان استمرار الحرفة يتطلب لتفسيره دراسة تطور الاشكال الدنيا من الانتاج الصناعى فى أعقاب الغزو الاستعمارى لبلدان الشرق.

وطبقا لتصنيف أ. ب. كولونتايف للحرف الشرقية، فقد قامت فى بلدان الشرق قبيل الغزو الغربى الاستعمارى ثلاث مجموعات، متميزة اقتصاديا واجتماعيا، من الاشكال الدنيا للانتاج الصناعى، وهى : الحرفة المدينية، والحرفة الزراعية خارج المشاعة، والحرفة الزراعية داخل المشاعة. ولقد قامت الاولى فى المدن. اما الثانية فقد قامت فى القرى أو فى «البلدان» التى عاش فيها الحرفيون بالاساس. وقامت الثالثة فى المشاعات القروية.(٧٩)

وتبين دراسة تطور هذه الحرف فى اعقاب الغزو الاستعمارى، تفاوت الاثر على كل نوع من هذه الحرف تحت تأثير تشديد استهلاك المنتجين المباشرين، والتسعير الجبرى للانتاج، والادخال القسرى للسلع التصديرية، واشتداد المنافسة ، وغيرها .

ولقد اختلفت هذه المجموعات من «الحرفة الشرقية» بدورها فى نظام اعادة الانتاج الاجتماعى، وبأصناف ونوعية المصنوعات، وبطابع سوق التصريف، وما إلى ذلك. ونجمت هذه الفروق عن التمايز، بدرجة أكبر وفى وقت مبكر، بين سكان الشرق بالمقارنة بسكان الغرب، من الناحية الاجتماعية ومن حيث الثراء.

لقد انتجت الحرفة المدينية – بالاساس – سلع الاستهلاك الترفى (مثل الحرير الصينى، والأقمشة القطنية الهندية، ومصنوعات السلاح العربية) للفئات العليا من المجتمعات الشرقية (من الاقطاعيين والمرابين والتجار، وغيرهم)، أو للتصدير. اما الحرفة الزراعية خارج المشاعة، فقد انتجت – بالاساس – سلع الاستهلاك الضرورى (الملابس والاحذية والأوانى، وما اليها) للسكان الزراعيين. وأخيرا، فإن الحرفة الزراعية داخل المشاعة، انتجت – بالاساس – سلع الاستهلاك الانتاجى للزراعة (ادوات العمل).

ومن المهم ملاحظة أن مصنوعات الحرفة المدينية تم تبادلها بالنقود منذ البداية، واتسمت بارتفاع مستوى جودتها. اما مصنوعات الحرفة الزراعية خارج المشاعة فقد اتسمت بانخفاض مستوى جودتها. وبقدر اتساع العلاقات السلعية النقدية ، تنامى تبادلها بالنقود . اما مصنوعات الحرفة الزراعية داخل المشاعة، فقد تحدد مستوى تطورها بتطور وحالة الزراعة، وتم تبادلها عينيا بالاساس مع الفلاحين وفق التقاليد المحلية.

ويصبح من المهم متابعة آثار المنافسة المهنية الأجنبية، والتحويل الجبرى للزراعة إلى زراعة سلعية، على تطور هذه الأنواع المختلفة من الحرف فى ظروف السيطرة الاستعمارية.

لقد تقلص بشدة انتاج الحرفة المدينية، وهلكت بعض أنواع الحرف تماما. ولم ينجم هذا عن المنافسة من جانب المصانع الحديثة (حيث لا تنافس سواء من حيث نوع أو طابع المصنوعات الحرفية ومنتجات الصناعة الآلية)، بقدر ما نجم عن اعادة توزيع الناتج الصافى للمجتمع لصالح المستعمرين، وعلى حساب السكان المدينيين، الذين مثلوا المستهلك التاريخى لانتاج هذه الحرفة. وفضلا عن هذا، فقد تعاظم اتجاه قسم مهم من استهلاك الطبقات الاستغلالية، إلى جانب استهلاك الحرفيين انفسهم الى السلع الصناعية الاشد رخصا والأجود نوعا، وبذلك فقدت هذه الحرفة القسم الأهم من مستهليكها الاساسيين.

ولقد تأثرت الحرفة الزراعية خارج المشاعة بالتحويل الجبرى للزراعة الى نظام الانتاج السلعى،الذى حرم الفلاحين من القدرة على التحديد المسبق كم يستهلك ومتى يستهلك. وأضحى على الحرنيين أن ينتقلوا من الانتاج حسب الطلب الى الانتاج للسوق،وتحولوا الى منتجين سلعيين صغار. وقادهم هذا التحول الى دائرة المنافسة مع السلع الصناعية المستوردة. ومع غياب فرص العمل فى المصانع الآلية أمام الحرفيين، كان عليهم أن يخفضوا- الى الحد الادنى- استهلاكهم الشخصى، وأن ينتقلوا الى استخدام منتجات المصانع من السلع نصف المصنعة(الغزل والجلود المدبوغة، وغيرها) الأمر الذى مكنهم من القدرة على الصمود امام المنافسة من جانب المصانع الاجنبية. وآزرهم فى هذا الصمود التفتت الشديد للطلب. وهكذا، فإن هذه الحرفة قد توسعت،

مستفيدة من استمرار الظروف الاجتماعية والثقافية والمناخية، وغيرها. وكان تأثير المنافسة المصنعية أشد ضعفا على الحرفة الزراعية داخل المشاعة، حيث دفع الاسغلال المتعاظم للمنتجين المباشرين الزراعيين الى تقييد صلاتهم بالسوق، واستمرار انتاجهم الطبيعي، وعدم تطوير ادوات العمل. وهكذا استمرت الصلة الوطيدة بين المزارع والحرفي. وفي ظل اسلوب الانتاج المعطى، لم يكن لرخص المنتجات الصناعية من وسائل الانتاج الزراعية ان يكفل تغلغلها في مثل هذا السوق، ومن ثم فقد جرى توسع مطلق في هذه الحرفة مع نمو السكان وزيادة الحيازات.

وهكذا، على الرغم من أنه قد لوحظ تراجع نسبي في نصيب جميع أنواع الحرف في إجمالي المنتجات الصناعية المنتجة والمستهلكة في بلدان الشرق في العهد الاستعماري، فقد نمت بشكل مطلق اعداد ومجالات نشاط هذه الحرف (من حيث اعداد المشتغلين، وقيمة المنتجات، والناتج الصافي، وغيرها).

وقد ارتبط هذا النمو المطلق بتغير خصائص الحرفة الاقتصادية الاجتماعية، وتحديدا بخضوع الحرفة المدينية والحرفة الزراعية خارج المشاعة لرأس المال التجاري الربوي أو حتى لرأس المال الصناعي، وبتحولها التدريجي الى الانتاج الرأسمالي المنزلي واحيانا الصناعة اليدوية. لكن خصوصية هذه التطورات في العهد الاستعماري تمثلت في أن تحول الحرفة الى الاشكال المبكرة لنشاط الاعمال الرأسمالي لم يتم عن طريق تحول الحرفي نفسه الى رأسمالي، وإنما بالاساس عن طريق تنظيم المؤسسات الرأسمالية بواسطة اشكال رأس المال التقليدية.

وأيضا، فإن خصوصية التطور الرأسمالي والانقلاب الزراعي في مجتمعات الشرق المستعمرة وشبه المستعمرة، أي خصوصية قيام نظام الانتاج الزراعي الرأسمالي الى المستند الى استخدام التقنية الحديثة، والتطور المشوه للزراعة الفلاحية في هذه المجتمعات، قد تحددا بتفاعل متبادل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

ولقد مثلت الزراعة الفلاحية – في بلدان الشرق كما في بلدان الغرب – أساس الانتاج الزراعي قبل انتصار الرأسمالية واستكمال الثورة الزراعية.

ويقدم كتاب «البنى الزراعية في بلدان الشرق» اضافة هامة بين أدبيات الاستشراق السوفيتي فى تحليل خصوصية تطور الانتاج الزراعى الفلاحى فى مجتمعات الشرق، فى اعقاب الغزو الرأسمالى الاستعمارى.[٨٠] ويتسم بأهمية بالغة فى هذا التحليل، تعيين الاسباب العميقة للتخلف الزراعى فى المجتمعات المذكورة، هذا التخلف الذى نجد أحد أهم مؤشراته فى الاستمرار الواسع لاشكال الانتاج ما قبل الصناعية - فى الاستمرار الواسع للزراعة الفلاحية ذات الاقتصاد الطبيعى (العينى).

فى الاقتصاد الطبيعى العينى يتميز الانتاج بأنه مغلق ومحدود وتقليدى ومفتت. ويستند هذا الانتاج الى أدوات الانتاج اليدوية، وينمو بمعدلات بطيئة. وقد ساد هذا الاقتصاد فى التشكيلات ما قبل الرأسمالية. ويرجع هذا الى عدم التطور النسبى لقوى الانتاج والتقسيم الاجتماعى للعمل، وسيادة الزراعة، والطابع الاستهلاكى المباشر للانتاج. وبقدر تطور قوى الانتاج، فإن الانتاج السلعى يصفى الاقتصاد الطبيعى، حيث يستند الانتاج السلعى الى تقسيم اجتماعى للعمل يؤمن الظروف لنمو أسرع لانتاجيته ولاستخدام أدوات عمل أكثر تطورا.

وعلى الرغم من أن الرأسمالية تمثل شكلا للانتاج السلعى، فإن بقايا الاقتصاد الطبيعى تستمر فى ظلها، وخاصة فى المزارع الفلاحية. وفى العديد من البلدان النامية، فإن الاشكال الطبيعية للاقتصاد الزراعى تمثل قسما هاما من الاقتصاد الوطنى، وبعضها ما زالت تمثل الى الآن الشكل السائد للاقتصاد.

ويلاحظ هنا ان الاقتصاد الطبيعى يعنى ، فى الاقتصاد السياسى الماركسى، ذلك الاقتصاد المستند الى منظومة قوى الانتاج التى تسود فيها وسائل الانتاج التى ظهرت بشكل طبيعى، مقارنة بتلك التى تم تصنيعها بشكل تاريخى. وكان استمرار هذا الاقتصاد فى المزارع الفلاحية لبلدان الشرق نتاج تفاعل البنية الاقتصادية الاجتماعية فى هذه البلدان، وأثر الاستغلال الاستعمارى الرأسمالى على هذه المزارع الفلاحية.

لقد كانت الملكية الزراعية الكبيرة فى بلدان الشرق، فى زمن الغزو الاستعمارى، مقيدة بدرجة كبيرة بأشكال العلاقات المميزة للتنظيم المشاعى. لقد مثل الانتاج الفلاحى فى بلدان الشرق جزءا عضويا من المشاعات التى

مثلت البنى الاقتصادية الاجتماعية الأدنى. وجرى استغلال المشاعات من قبل الدولة عن طريق النظام الضريبى الاتاوى، والقيام بالاشغال العامة، وخدمة ضياع الامراء والملوك. وتشكلت - تدريجيا - فئة الفلاحين، التى وقعت فى تبعية شخصية للافراد والمعابد وغيرهم من ممثلى الطبقة المسيطرة (بسبب التزامات الدين، والاستعباد الشخصى، وغيرها). لكن تمايز المزارعين، وانهيار المشاعة الزراعية، وقيام الحيازات الكبيرة قيدت بسبب تماسك الجماعية التقليدية للعمل، والاشكال العينية للتبادل. وجرى تطور العلاقات الاقطاعية بدون تغيير جوهرى فى نفس التنظيم الاجتماعى للعمل، حيث استمر عدد من الوظائف الهامة لعملية اعادة الانتاج فى إطار المشاعة. أما فى البلدان التى انهار فيها النظام المشاعى فى فترة مبكرة نسبيا، فإن الدولة، التى اغتصبت وظائف ومؤسسات المشاعة، قيدت التطور الحر للمزارع الفلاحية الصغيرة، واستمر الفلاحون تابعين لطبقة الاقطاعيين بشكل جماعى فى صورة الدولة الاقطاعية.

ان شكل التحويل السلعى الرأسمالى للمزارع الفلاحية الصغيرة، والتغير الاجتماعى لطبقة الفلاحين، يتوقف على البيئة التاريخية الملموسة، وطابع التطور الاقتصادى، وأوضاع الطبقات فى البلد المحدد التى يكتمل فيها نشوء وتطور الرأسمالية. وفى ظروف التطور الرأسمالى غير الثورى الذى يجرى فى ظروف لم تضمحل فيها - أو حتى لا زالت تسود - النظم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية وعلاقات الملكية القديمة، فإن مفعول قانون القيمة يتشوه بعلاقات السيادة والخضوع للقهر غير الاقتصادى، ويجرى انحلال الزراعة الفلاحية فى أسوأ الاشكال.

لقد جرى التطور الرأسمالى فى بلدان الشرق التى خضعت للاستعمار، وادمجت قسرا فى النظام الرأسمالى العالمى بشكل «غير ثورى»، حيث جرى الاستغلال الاستعمارى الرأسمالى لهذه البلدان بالاساليب غير الاقتصادية عبر الاستغلال التجارى الربوى والريعى والضريبى ،وغيرها. وفى هذه الظروف، فى ظروف الرأسمالية المحافظة شبه الاقطاعية، فإننا نتعامل مع شكل غير مكتمل لرأس المال، الذى «مازال يبحث عن سند فى اساليب الانتاج السابقة أو المضمحلة مع ظهوره، بكلمات ماركس.[٨١] يتسم التطور الرأسمالى بأن العلاقات القروسطية ، التى شاعت فى القرون الوسطى، لحيازة

الأرض لا تتم تصفيتها بسرعة، وإنما تتواءم ببطء مع الرأسمالية التى تحتفظ بهذه السمات شبه الاقطاعية لزمن طويل»، كما يقول لينين.[٨٢] واجمالا، فإن الطريق «المحافظ» لتولد الرأسمالية يخلق فقراء أكثر مما يخلق بروليتاريين. وهكذا استخدمت القمة الناشئة عن عملية تمايز الفلاحين فى فترة التراكم البدائى العلاقات ما قبل الرأسمالية. لقد جرى تجريد المنتجين المباشرين من الملكية عن طريق عبودية الدين، واضطهادهم بأساليب الوساطة التجارية، والاستحواذ على قسم من وسائل معيشتهم على أساس الآلية التقليدية للسيادة والخضوع وتقديم قسم من الارض للايجار ما قبل الرأسمالى، إلى غير ذلك من الاجراءات. وتطورت نتيجة لذلك عملية الافقار غير البروليتارى الذى يمثل «الشكل الادنى والاسوأ لانحلال الفلاحين»، حيث يتحول قسم من السكان المفقرين الى عمال زراعيين تستخدم اساليب القهر الاقتصادى فى استغلالهم بشكل واسع. وفى هذه الظروف، فإن افقار الفلاحين يمثل انهيارا للمنتج الصغير على أساس طبيعى يستبعد العلاقات السلعية النقدية .

ان تطور المزارع الفلاحية وشكلها الاجتماعى ومكانتها فى البنية متعددة الانماط للاقتصاد الزراعى، فى مجتمعات الشرق التى أدمجت فى النظام الرأسمالى العالمى فى شكل حلقة خاضعة مستغلة، لا بد من رؤيته فى ضوء ان العنصر المهيمن فى هذه المنظومة، الذى مارس تأثيرا حاسما على دينامية انماط مجتمعات «الاطراف»، يوجد خارج حدود هذه البلدان – فى المركز الرأسمالى للنظام الرأسمالى العالمى، مجسدا للشكل الانضج لرأس المال.

ولهذا، فإن تطور الاقتصاد الفلاحى لهذه المجتمعات، كما هو الأمر بالنسبة لتطور مجمل اقتصادها الزراعى، يتسم بمجموعة خاصة من التناقضات، وبالتحديد تلك التى تطورت على أرض التطور الرأسمالى التابع.

ان انحلال اساليب الانتاج التقليدية، من ناحية، واستيلاء رأس المال العالمى على ثمار انهيارها، من ناحية أخرى، يمثل نتيجة هذا النمط من التطور. وينجم عن هذا أنه، فى «اطراف» النظام الرأسمالى العالمى، تتشكل تلك الظروف الاجتماعية التى لا يصبح فيها المجتمع (المدمج فى شكل حلقة تابعة) رأسماليا بشكل تام من حيث بنيته الداخلية. وفى مجال الاقتصاد

الفلاحى، فإن التناقض الجدلى يظهر بالتحديد أن المراحل المختلفة لعملية اعادة انتاجه (الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك) لا تظهر فى شكل مراحل مترابطة متصلة فى اطار نمط واحد، وانما كمراحل منفصلة فى عدد من الانماط.

وبهذا فإن المزارع الفلاحية الصغيرة فى بلدان الشرق المستعمرة وشبه المستعمرة تدخل فى العلاقات الاجتماعية، لا ككل مترابط، وإنما موزعة بين عدة حلقات اجتماعية متنوعة. ويمثل تفتت مراحل اعادة الانتاج ظاهرة مميزة لتطورها، مقارنة بتطور المزارع الفلاحية الصغيرة فى شكلها الكلاسيكى.

ان هذا الشكل لتطور المزارع الفلاحية الصغيرة - توزع عملية اعادة الانتاج فيها فى بلدان الشرق بين عدد من الأنماط - يرجع الى عدة عمليات مترابطة، يشترط بعضها البعض. لقد أدى النهب الاستعمارى الى عرقلة تطور الاشكال السلعية لعملية اعادة الانتاج الموسع، وتشويه تطور العلاقات السوقية القيمية، وتزايد نشاط وأثر الاشكال الدنيا لرأس المال المحلى. فقد جرى تبادل منتجات المزارع الفلاحية الصغيرة بأسعار اقل من القيمة القومية على حساب الناتج الضرورى للمنتجين الزراعيين الصغار الخاضعين للاستغلال الاقطاعى، وازداد استغلالهم باعتمادهم - نتيجة عدم قدرتهم على التحكم فى حالة السوق - على رأس المال التجارى الربوى لتغطية انفاقهم ومدفوعاتهم، وحال الاستغلال المكثف لهذه المزارع دون قدرتها على تحديث عملية الانتاج على أساس التقنية الحديثة.

وهكذا، فإن مرحلة الانتاج بقيت منتمية الى الانماط التقليدية ما قبل الصناعية فى المزارع الفلاحية الفردية الصغيرة، على حين تم ربط القسم الاساسى من منتجاتها السلعية بعملية التداول التى تؤمن اعادة الانتاج الموسع للانماط السائدة فى المركز الرأسمالى (وخارج الريف عموما).

لقد تزايد اذن عدد الفلاحين الذين بمقدورهم ان ينتجوا من أجل السوق لصالح اعادة الانتاج الموسع لرأس المال الصناعى فى «مراكز» النظام الرأسمالى العالمى، بينما استمرت عملية اعادة الانتاج فى هذه المزارع طبيعية، خارج دائرة العلاقات السلعية النقدية. وبانتزاع قسم متزايد من

الناتج الضرورى لهذه المزارع الى المستغلين بأنواعهم، حرمت من نتائج الأثر الثورى لتمايزها تحت تأثير انتشار العلاقات السوفيتية القيمية، وتقلصت مساحة المزارع الفلاحية نتيجة اغتصابها، أو تعرضت قوى انتاجها للتدمير نتيجة استغلالها.

إن ثمة اهمية اساسية للفرق بين الفلاح المتجه الى السوق بمنتجاته من أجل الحصول على سلع الاستهلاك الضرورى الشخصى، وتأمين دفع الريع الاقطاعى وغير ذلك من المدفوعات (الضرائب، الديون،وغيرها)، وبين الفلاح المتجه الى السوق بمنتجاته للحصول على وسائل الانتاج. ان دخول اعادة انتاج وسائل الانتاج فى دائرة العلاقات السلعية النقدية يعين مرحلة جديدة نوعيا فى انتقال الزراعة الى نظام الانتاج السلعى واعدادا فعليا للارض اللازمة لتطور الرأسمالية. وفى الظروف التاريخية المحددة، فإن هذه العملية تمثل خطوة كبيرة – واحيانا حاسمة – على طريق فصل المزارع الفلاحية الفردية عن المشاعات الريفية ، وتقويض أسس الاقتصاد الطبيعى .

لقد ادت بدائية وسائل الانتاج فى ظل البنى الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية فى المزارع الفلاحية الى استمرار الاشكال الجماعية للعمل. ولذا فإن المقدمات الموضوعية لتحويل الناتج الفائض الى سلعة للحصول على سلع استهلاكية قامت قبل تلك المقدمات الضرورية لتحويله الى سلعة مقابل ادوات الانتاج. ان شمول العلاقات السلعية النقدية لمستلزمات اعادة الانتاج يمكن أن يتم فقط بدوافع اقتصادية وليس بسبب القهر غير الاقتصادى. وفى بلدان الشرق ، فإن الانتزاع الكبير للناتج غير المدفوع من المزارع الفلاحية ادى الى تقييد تطور الاشكال السلعية فى عملية اعادة الانتاج (او اقتصرت على الوسائل التقليدية مثل الماشية والعلف والادوات البدائية، وغيرها) ويؤكد تاريخ الشرق انه كلما زادت وطأة الاضطهاد الواقع على المزارع الفلاحية الصغيرة، تمسك المنتجون الصغار بالاشكال التقليدية لاعادة انتاج وسائل الانتاج.

ان التطور الرأسمالى التابع قد حدد البنية الاقتصادية الاجتماعية للانتاج الفلاحى. وهكذا، فإن عملية التراكم البدائى لرأس المال فى البلدان النامية قد تميزت بسمات خاصة، أهمها عدم اكتمال مراحلها الداخلية. لقد توسعت

هذه العملية، وجذبت الى نطاق فعلها جميع المجالات الجديدة للاقتصاد الزراعي والمجموعات الجديدة من المزارع الفلاحية، مقوضة بذلك البنى التقليدية. ولكن هذه العملية لم تتحقق بدرجة متساوية فى شكل قيام الانتاج الرأسمالي، وإنما ارتبطت بالانتشار الواسع «للمؤجر المحاصص»، والمالك الصغير الخاضع لعبودية الدين، من ناحية، وأغنياء الفلاحين الذين يجمعون بين أشكال الاستغلال الرأسمالية وما قبل الرأسمالية، من ناحية أخرى. ان خصوصية التطور الرأسمالي فى المزارع الفلاحية قد تمثلت فى أن نتائج التجريد الواسع للأرض، الذى قام به المستغلون من شتى الانواع فى عهد الاستعمار، لم تكن مؤشرا لقيام الشكل الاقتصادى الاجتماعي للرأسمالية، بقدر ما تمثلت فى النمو الواسع للبنى الاجتماعية البينية التى أخذت طابعا ركوديا.

تقدم دراسات التاريخ الاقتصادى السوفيتية لبلدان الشرق فى اعقاب الغزو الاستعمارى تطبيقا ملموسا للمادية التاريخية فى دراسة «خصوصية» التطور الرأسمالي في كل بلد من هذه البلدان على حدة. وتمكن مثل هذه الدراسات، من ناحية، من ادراك تنوع سمات تطور نفس الاسلوب الانتاجي الواحد فى هذا البلد أو ذاك، ومن ناحية أخرى، فإنها تقدم المادة التاريخية الملموسة، التى بمقدورها وحدها أن تكون اساسا للتعميمات النظرية وتوضيح السمات الجوهرية «والقانونيات» الداخلية لمثل هذا الاسلوب الانتاجي.

ونبدأ هنا بالاشارة الى عرض للتطور الرأسمالي فى الهند، كما تضمنته مؤلفات واحد من أبرز المؤرخين الاقتصاديين السوفييت، هو ف.ى.باليانسكى.(٨٣)

ان توسع الاستعمار الانجليزى فى الهند ينبغى البحث عن مقدماته ليس فقط فى الظروف الخارجية، وإنما ايضا فى الاوضاع الداخلية للهند نفسها. ان هذه المعلومات قد ولدتها الاستمرارية الطويلة للنظام الاقطاعي الهندى الذى عاش الآف السنين. اما الحرفة، فإنه على الرغم من التطور الكبير الذى شهدته من الناحية التقنية، لم تتطور الى صناعة يدوية رأسمالية، وبقيت الصناعات اليدوية المبعثرة والممركزة ظاهرة نادرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، حين ظهرت، ولم تتمكن من الاعداد للانقلاب الصناعي. ولقد

توطد الاقطاع الهندى بوراثته للنظام الطائفى من العهد العبودى، وبدت المشاعة الهندية، التى مثلت احتياطا اقتصاديا للاقطاع، أشد ثباتا من المشاعات الاوروبية. وامتصت هذه المشاعات الحرفيين الذين كان عليهم الانخراط فى الانتاج الزراعى فى نفس الوقت، الأمر الذى عنى استقرار الاقتصاد الطبيعى. اما التبعية العبودية للفلاحين، فقد اشترطتها الزراعة الكثيفة، ونقص الأرض، ووجود فائض السكان النسبى، واعتماد الزراعة على الرى الاصطناعى، وما إليها. وأدى هذا إلى عدم ظهور «الصناعة اليدوية القنية» فى الضياع. ولعبت ملكية الدولة للأرض دوراً هاماً فى تثبيت النظام الاقطاعى.

وفى الهند، لم تلعب المدن ذلك الدور الطليعى الذى لعبته المدن الاوروبية فى التاريخ الاقتصادى. وبدت المصادر الخارجية للتراكم البدائى محدودة للغاية بالنسبة للتجار الهنود. وعلى العكس، فإن الهند كانت موضوعا لهذا التراكم لصالح أوروبا. ولم تعرف الهند نظام الحماية الذى لعب دوراً هاما فى ميلاد الرأسمالية الأوروبية. وتمثلت مأساة الهند الاقطاعية فى التفتت السياسى، حيث أفاد الاستعمار الانجليزى من انهيار الامبراطورية المغولية التى وحدت الهند بالاساليب الاستبدادية العسكرية.

ولقد استخدم الاستعمار الانجليزى الاقطاع الهندى لتحقيق اطماعه هو. فجرى تجريد الفلاحين من الأرض منذ القرن الثامن عشر من قِبَل شركة الهند الشرقية. أما الفلاحون (العبيد والحرفيون) فقد أصبحوا مستأجرين مجردين من الحقوق (محاصصين على الأغلب)، كان يمكن دائما نزع قطع الأرض منهم. وجرى نزع الأراضى غير المزروعة والمراعى من المشاعات، وفرضت ضرائب اطيان مرتفعة للغاية، كما الزم الفلاحون بزراعة الأراضى الرديئة. ولقد جرت صياغة السياسة التجارية مما فاقم من استغلال الهند، عن طريق فرض ضرائب استيراد منخفضة للغاية، ورسوم تصدير على المنسوجات الهندية المصدرة. وتعاظمت دخول الصناعيين والوسطاء الانجليز من التبادل اللامتكافىء. وفقدت الحرفة اسواق التصريف، ازاء عجزها عن منافسة الصناعة البريطانية، وزادت مصاعب الحرفيين مع نزع الانجليز للخامات، وزيادة الضرائب المفروضة عليهم، الامر الذى عجل بانهيارهم. واضحت الهند ملحقا زراعيا للصناعة الانجليزية فى اطار التقسيم الاستعمارى الدولى

للعمل. وجرى جذب الفلاحين الهنود الى دائرة الاستغلال الرأسمالى فى المزارع التى انشئت لانتاج الخامات بروؤس أموال كبيرة. ولكن هذا الاستغلال حاز طابعا استعباديا، وغالبا ما ارتبط بعبودية تقليدية. كما وقع الفلاحون ضحايا للاستغلال المكثف للتجار المرابين،الذين شكلوا سلسلة من الوسطاء.

ولكن فى منتصف القرن التاسع عشر بدأ الانقلاب الصناعى فى الهند. وتمثلت مقدمات هذا الانقلاب فى العملية التقدمية لانحلال الاقطاع. وخلق التجريد الواسع المتواصل للفلاحين من الأرض، الاحتياطيات الضرورية من قوة العمل. وساهم التجار والمرابون بفاعلية فى هذه العملية. وتجلى الاثر المتناقض للاستعمار فى الهند. حيث جرى تكريس علاقات الانتاج الاقطاعية خاصة فى الزراعة، من ناحية: ولكن تسارعت عملية تجريد الجماهير، ووقع جزء من الغنيمة فى يد البورجوازية الهندية، من ناحية أخرى. وتوسعت الزراعة التجارية، وجرى توجيه ضربة قاضية للمشاعات الزراعية وللحرف. الأمر الذى وسع الأرض لاشكال الانتاج الرأسمالى، بتوسيع سوق قوة العمل، وظهرت امكانية تغلغل الفن الانتاجى المصنعى فى الهند، وساهم تعديل النظام النقدى فى توسيع العلاقات السلعية النقدية.

ولقد بدأ الصناعيون الانجليز، سعيا وراء الربح الاعلى، فى إقامة مؤسسات للمنسوجات من القطن والجوت، أسسوا أولها فى عام ١٨١٥، وهكذا، قامت الاحتكارات الانجليزية بإنشاء بعض المؤسسات للتجهيز الاولى لبعض انواع الخامات، مستفيدة من رخص التكلفة بالتجهيز فى مكان الانتاج، ومن توفر العمل الرخيص. وادى انشاء السكك الحديدية الى تسهيل المواصلات، وتوسيع السوق الداخلية، وقدم بعض الدفع لصناعة الفحم، وعدد من الصناعات الاخرى.

ولقد تطور رأس المال التجارى الربوى بشكل ملموس فى الهند الاقطاعية. وفى زمن الاستعمار، بدأت تتشكل البورجوازية الكومبرادورية، وتعاظم نشاط المقاولين الهنود فى بناء السفن، وتكونت رؤوس أموال كبيرة فى زمن «ازدهار القطن» ١٨٦١ – ١٨٦٥.

ووجدت رؤوس الاموال هذه طريقا للاستخدام فى الصناعة. وهكذا، تأسست فى الهند صناعة غزل ونسج القطن من قبل التجار ومساهمة

المرابين. وقام رأس المال الهندى، وخاصة الكومبرادورى،بتأسيس الصناعة الرأسمالية. وتأسست فى عام ١٨٥١ أولى شركات الغزل والنسيج، وضمت أولى المؤسسات الكبيرة للصناعة المصنعية. وفى عام ١٩١١، بدأت تعمل أولى مؤسسات التعدين الكبيرة برأسمال هندى، وبذا ظهرت الصناعة الآلية القومية الكبيرة فى مجال صناعة الحديد والصلب. وفى سنوات الحرب العالمية الاولى، تطورت الصناعة الهندية فى ظروف الحماية الاجبارية التى فرضتها الحرب، ومستفيدة من الاحتياجات البريطانية نفسها، وتوطدت مواقع البورجوازية الهندية، وتقدمت عمليات تركز وتمركز رؤوس الاموال والانتاج وقوة العمل، وظهر عدد محدود من الاحتكارات تحت سيطرة الرأسماليين الهنود، الذين مثلوا فعليأ رأس مال ماليا، سيطر على المصانع والبنوك عشية الحرب العالمية الثانية.

ولكن حتى الحرب العالمية الثانية، استمرت الصناعة الهندية هزيلة فى مجال صناعة انتاج وسائل الانتاج، ولم تعرف الهند العديد من الفروع الحيوية للصناعة، ومنها صناعة الآلات. وكان هذا النمو المشوه للرأسمالية الصناعية الهندية نتيجة طبيعية للعديد من القيود، ابرزها: السياسة الاستعمارية، والدور السلبى للاحتكارات الامبريالية، والنهب المالى الواسع للهند الذى أضعف من امكانيات التراكم القومى، والاستمرار الواسع لبقايا العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية فى الزراعة، والتى قيدت امكانيات التراكم أمام الصناعة الراسمالية الناشئة.

لقد عرقل الاستعمار البريطانى تطور الصناعة الهندية وشوهه، وحاصرها فى الحدود التى تلائم مصالح الاحتكارات الانجليزية. واستمر الانجليز يحتكرون صناعة الجوت، التى اتسمت بأعلى درجات التركز، ولم يسمح لرأس المال الهندى الا بالمساهمة كاحتياطى للتمويل فى هذه الصناعة. وانهارت صناعة السكر التقليدية، ولم يسمح بقيامها ثانية الا فى زمن الازمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينات، بهدف امتصاص المعارضة البولاجوازية. واستمر الانجليز مسيطرين على ثلث رأسمال صناعة المنسوجات القطنية، وعلى نحو ثلاثة ارباع رؤوس اموال العديد من الصناعات والمزارع، محققين الارباح الطائلة، على حساب حرمان البورجوازية الهندية من امكانية تعظيم ارباحها بما يمكنها من التطور اللاحق.

ولقد تعاظم نهب الهند ماليا، ومثلت «الوكالات الادارية» اداة لاستنزاف ارباح المؤسسات الهندية، عن طريق احتكارها لاصدار الاسهم والامداد بالمعدات وحتى الصلات التجارية. كما تعاظم نهب الهند عن طريق الدين الخارجي، غير الانتاجي بالاساس. وحين ظهرت البنوك الاجنبية المساهمة، في ١٨٨٠، فإن الهنود لم يتمكنوا من العمل الا كصيارفة، مبعدين عن هذا المجال للتراكم البدائي، حتى تأسس «بنك الهند» في عام ١٩٠٦، «والبنك المركزي الهندي» في عام ١٩١١، وان استمرا اضعف من البنوك الامبريالية. ومثل النظام النقدي، والغطاء الاسترليني، والاحتياطي الذهبي، وحق اصدار النقود، وغيرها، ادوات أخرى لنهب الهند.

وفي زراعة الهند، نشط بناء منشآت الري لزيادة الخامات التي تحتاج اليها بريطانيا، وزادت درجة التخصص، واتسعت زراعة الحاصلات الصناعية. لكن هذه التطورات التقدمية لم تغير الوضع في الزراعة. فقد استمرت ملكيات كبار الملاك شبه اقطاعية تعتمد على جهد الاقنان، رغم التطور الذي شهدته الرأسمالية في الزراعة.

الفصل الثالث

الاستشراق السوفيتى وخصائص البنية الاجتماعية الاقتصادية لبلدان الشرق

المبحث الخامس

الاستشراق السوفيتى
وخصائص البنية الاجتماعية الاقتصادية لبلدان الشرق

لقد كانت قضايا خصوصية وقوانين وآفاق تطور الرأسمالية فى بلدان الشرق المعاصر، وفى البلدان النامية اجمالا، موضوعا لندوة علمية نشرتها مجلة «شعوب آسيا وافريقيا» ١٩٨٥.[٨٤] وتمكن مادة هذه الندوة، التى شارك فيها أهم ممثلى الاستشراق السوفيتى ودراسات البلدان النامية، من التعرف على اتجاهين أساسيين فى الادبيات السوفيتية حول خصوصية التطور الرأسمالى فى بلدان الشرق، الأمر الذى يمثل مقدمة ضرورية للتعرف على الرؤية العلمية للاستشراق السوفيتى للبنية الاقتصادية الاجتماعيةالراهنة للبلدان النامية عموما وبلدان الشرق على وجه الخصوص.

الاتجاه الاول هو الذى يقول بعدم تشكل الرأسمالية فى بلدان الشرق باعتبارها اسلوب انتاج مهيمنا. ويفسر ممثلوه هذا بعدم قدرة الرأسمالية على «تحويل» القطاع التقليدى للاقتصاد، و وجذب الكتلة الأساسية من السكان الى «الانتاج الحديث»، وخلق سوق داخلية واسعة بدرجة كافية، وتأمين اجراء

الاصلاحات الاجتماعية. ويشيرون إلى تعاظم دور الدولة، التى بمقدورها وحدها أن تنظم الانتاج الكبير الحديث عن طريق تعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك بما يتجاوز قدرة القطاع الخاص، والطابع غير الانتاجي - وغالبا الطفيلي - للبورجوازية المحلية، التى لا تمتلك مصادر التراكم التى امتلكتها بورجوازية الغرب فى زمانها، ولا ما اتسمت به الأخيرة من خبرة وتقاليد وميل الى نشاط الاعمال الصناعي.

اما الاتجاه الثانى ، فيؤكد على تشكل رأسمالية تابعة ذات سمات خاصة ، وعميلة للامبريالية، فى بلدان الشرق. وعلى حين تشكلت رأسمالية «غير مكتملة» و «طرفية» غير متكافئة مع الرأسمالية فى «المراكز» وخاضعة لها فى بعض البلدان، فقد عرفت بلدان أخرى نوعا من «الطفرة» الى مرحلة «رأسمالية الدولة الاحتكارية» (أو رأسمالية الدولة الاحتكارية البيروقراطية كبنية ذات خصوصية من رأسمالية الدولة) متجاوزة دورة ازدهار الرأسمالية الخاصة «الحرة». ويعترف اصحاب هذا الاتجاه بالعوامل المقيدة لتطور الرأسمالية، مؤكدين على استبعاد الطريق «الغربى» للتطور.

يقول ج.أ. ميرسكى ، إن عملية تشكل الرأسمالية فى اعقاب انهيار النظام الاستعمارى كانت صعبة ومتناقضة، الأمر الذى دفع الى استنتاج عدم ملاءمة الرأسمالية فى البلدان النامية لحل مشكلاتها الملحة، والتأكيد على حتمية انتشار «الاشتراكية». خاصة مع اعلان العديد من القادة السياسيين للبلدان النامية أن الاشتراكية غايتهم . بيد أن الأمر كان أكثر تعقيدا . وذلك لأن العديد من العوامل الخارجية قد وجهت التطور الاجتماعى للبلدان التى تحررت من اسار النظام الاستعمارى الى المجرى الرأسمالى ، والرأسمالية تعوض - عن طريق التأثير الخارجي بالذات - ما ينقصها من عمليات داخلية فى العالم النامى . ولكن عاملا خارجيا آخر ، تمثل فى وجود النظام الاشتراكى العالمى ، قد أدى الى خروج وسقوط الكثير من البلدان النامية من فلك التبعية الرأسمالية ، ويساعد على اختيار الكثير منها « طريق التطور المستقل » .

والى جانب ذلك، يمكن افتراض أنه فى تلك البلدان التى لن تجرى فيها ثورة ديموقراطية - شعبية راديكالية (اشتراكية من حيث الامكانية)، فسوف يتم الوصول -من خلال مراحل وسيطة- الى الرأسمالية.وهذا خطر قائم حتى

بالنسبة لتلك البلدان التى اعلنت دوائرها القيادية منذ البداية اختيارا لصالح الاشتراكية، وبعدها لم تستطع - أو لم ترد - ان تحقق التحويلات التى تخرج عن نطاق ما يمكن تسميته بـ «نموذج رأسمالية الدولة البورجوازى الصغير البيروقراطى». لكن هذه الرأسمالية تتميز جوهريا عن النموذج الغربى «الكلاسيكى» للرأسمالية .

وعلى الأرجح فإنه فى الجزء الأكبر من بلدان آسيا وافريقيا، فإن الرأسمالية الخاصة (خلافا لرأسمالية الدولة) تملك فرصا ضيقة لكى تصبح عاملا بنيويا محولا للاقتصاد على أسس رأسمالية. ولكن تطور «رأسمالية الدولة» يمكن أن يتم بطرق مختلفة. فهى قادرة على أن تصبح أساس النشاط الانتاجى، الذى يكتسب حيوية فقط فى ظل الدعم من جانبها، بدونه يكتسب الاتجاه لانحطاط الاشكال الرأسمالية طابعا لا مبرر له. كما توجد امكانية استخدام رأسمالية الدولة كخطوة فى اتجاه الاشتراكية.

ويربط العديد من المشاركين فى الندوة التى اشرنا اليها بين الرأسمالية ونموذجها الاوروبى الغربى معبرين عن اتجاه بارز فى الادبيات السوفيتية. وحيث أن الكثير من العوامل التى أدت الى تشكل اسلوب الانتاج الرأسمالى تغيب اليوم فى البلدان النامية، فإن النظام الذى يتطور فيها لا يمكن توصيفه بأنه رأسمالى بالمعنى المحدد الصارم الكامل للكلمة. ويجرى دعم وجهة النظر هذه بإبراز ان علاقات الانتاج الرأسمالية لا تشكل سوى مكان متواضع فى منظومة اقتصاد البلدان النامية متعددة الانماط.

وهكذا، يؤكد ل .أ . ريسنر على أن العالم النامى،الذى انضم متأخرا لاعادة الانتاج الرأسمالى، ووجه بمستوى لتطور قوى الانتاج يجعل من غير الممكن أن تستوعب بالاساليب الرأسمالية الخاصة. ان نمو حجم التراكمات الاولية الضرورية لتأسيس المشروعات الصناعية الحديثة، وتضاعفه مرات عديدة، خلق حاجز الاستثمار الذى يصعب التغلب عليه بواسطة طريق التشكل الطبقى على الطريق الرأسمالى. وتعيق المعدلات البطيئة لاعادة بناء هيكل العمالة والاقتصاد بوجه عام نمو البروليتاريا الصناعية،ويتم التشكل الطبقى فى ظل تخلف التصنيع عن عملية تحضر السكان. وفى ظل غياب بورجوازية محلية قوية، لا تسهم ملكية الدولة ورأسمالية الدولة فى توطيد اسلوب الانتاج

الرأسمالي بدرجة كاملة، كما أن رأس المال الاجنبي، منافسا للبورجوازية الوطنية داخل اسواقها المحلية، يعيق بدرجة معينة نمو هذه البورجوازية.

ويؤكد ريسنر أنه في «محيط» الرأسمالية العالمية، فإن آفاق الرأسمالية المشابهة للنمط الاوروبي محدودة جدا في العالم النامي، وأنه يوجد أساس كامل للاستنتاج بالتضييق المضطرد للحدود التي يمكن فيها تشكل الرأسمالية في بلدان آسيا وافريقيا.

ويعلن ف. أ. باشكين تأييده للقول بـ «الضيق النسبي لاساس تطور الرأسمالية في الدول الفتية». ويدور الحديث هنا، ليس عن عدم امكانية تطور الرأسمالية بشكل عام في البلدان المتحررة، ولكن عن عدم قدرة هذه الرأسمالية على أن تقوم بدور يعيد تشكيل مجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية. يمكن أن تسرع حقنات رأس المال الاجنبي من تطور الرأسمالية، ولكن فقط في شكل «طرفي»، أي متخلف وتابع. اما تدخل الدولة، فإنه يولد تلك الأشكال الاجتماعية التي تعوق -في النهاية- الرأسمالية كنظام. واذ لا يؤدي استعمال التكنولوجيا الحديثة الى نمو سريع للبروليتاريا، مقارنة بإجمالي السكان العاملين، فإنه لا يمكن من توسيع العلاقات الرأسمالية. والرأسمالية هنا لا «تحول» الانماط التقليدية بقدر ما تكيفها لنفسها وتتكيف هي معها. ويعيق نمو الرأسمالية ليس فقط ضغط الوسط التقليدي، وإنما ضغط اشكال رأس المال المفرطة النضج - رأس المال الاحتكاري. ونتيجة لذلك، تضيق نسبيا حدود علاقات الانتاج الرأسمالية في شكلها «الكلاسيكي».

ويرى ف. م. كولنتاي أنه يوجد في بلدان آسيا. و افريقيا، وسيستمر لفترة طويلة، عدة نظم لاعادة الانتاج. ونتيجة لذلك - حيث لا يوجد عامل مطور واحد - ستجري عملية متعددة - وأحيانا مختلفة - الاتجاهات للتطور الاقتصادي الاجتماعي، في بعض البلدان. ومن المرجح أن تصبح الرأسمالية المنظومة الغالبة. وسيتم ذلك على الأرجح في البلدان التي تختارها الامبريالية كموضوع للاهتمام. ولكن من الممكن جدا وجود نماذج أخرى، وعلى الاخص تلك التي سيكون أساسها التعايش طويل الاجل لمختلف الانماط. ففي ظروف البلدان النامية، يعيش كل من القطاعين التقليدي والحديث احيانا على حساب الآخر، ويقوم استغلال الانماط ما قبل الرأسمالية بدور هام في

تحقيق ربحية القطاع الرأسمالى. ان الانتاج ينمو فى القطاع الحديث، فى حين تبتلع الانماط ما قبل الرأسمالية الموارد البشرية . الامر الذى يحد – الى جانب عوامل أخرى – من نمو الاتجاهات الرأسمالية. وتعطى الانماط الحديثة دفعة لنمو القطاعات التقليدية، حيث يؤدى عدم قدرة الأولى على استيعاب العمالة الى توسيع صفوف العاملين فى الانماط ما قبل الرأسمالية، الامر الذى فاقمه الانفجار السكانى.

ويشير أ . أ . ميدا فوى الى أن طرز علاقات الانتاج التى تتطور فى البلدان النامية لا مثيل لها فى التاريخ. ويفسر هذا بدرجة كبيرة بطابع التفاعل المتبادل بين الأنماط .ان الرأسمالية تتطور بأشكال خاصة، ويتميز قطاع الدولة جوهريا من حيث وظيفته الاجتماعية الاقتصادية، ويبقى القطاع الاحتكارى فى بنيته اشكالا اقتصادية تقليدية. ان نمطا آخر مختلفا نوعيا من المجتمع ينجم عن التطور التاريخى لبلدان آسيا وافريقيا ، محكوم عليه بتعدد الانماط والتبعية والركود لزمن طويل، ويمكن تقويضه عن طريق التحولات الراديكالية الاشتراكية الطابع فقط.

وتؤكد أ . سيمونيان أن ميلاد الرأسمالية فى الشرق غير مطابق للنموذج «العادى» أو «الكلاسيكى» لميلاد الرأسمالية. إذ من المعروف أن النموذج النظرى المجرد للرأسمالية هو مجرد تعميم لخبرة التطور التاريخى للبلدان الاوروبية الغربية. وأنه، حتى فى تطور التشكيلة الاساسية فى تلك البلدان، توجد عدة مراحل، يلاحظ اجتماعها الكامل فى مثال انجلترا فقط. ومن الواضح تماما أن تسلسل المراحل التى يضمها النموذج الكلاسيكى لا يتكرر فى الشرق.

ان التتابع المعروف لتطور الرأسمالية : رأس المال الخاص، الاحتكارات الخاصة، فرأسمالية الدولة الاحتكارية، قد انتهك فى بلدان الشرق منذ المرحلة الأولى، حيث غابت مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة. ويبدو أنه من الوارد فى الشرق أن تتطور نماذج أخرى غير كلاسيكية للرأسمالية، تتطابق فى النقطة النهائية وليس فى المراحل الوسيطة. ان تجاوز مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة يعنى أن الوظيفة المتعلقة بقيام رأسمالية الدولة الاحتكارية تنتقل الى نمط رأسمالية الدولة. وعند ذلك يزداد – بشكل حاد – دور عوامل

البنية الفوقية، ويقدم تسارع معدلات التطور الاجتماعى دفعة لظهور ديكتاتورية سياسية بونابارتية الطراز .

ان هذا الانتقال المباشر الى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن أن يجرى بطرق متنوعة فى هذه أو تلك من البلدان . وبشكل خاص ، فإن رأسمالية الدولة البيروقراطية تترك بصماتها بدرجة معينة على التطور الاجتماعى . وعلى أساس دور البيروقراطية ، فإن تشكل رأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن أن يسير بهذا الطريق: رأسمال بيروقراطى ، فرأسمالية دولة بيروقراطية ، فرأسمالية دولة احتكارية بيروقراطية -ولكن بغض النظر عن الاحتمالات المتنوعة الممكنة للتطور الرأسمالى ، فإن خصوصيتها المميزة هى الانتقال المتسارع ـ بالمقارنة مع الغرب ـ للمراحل الختامية للرأسمالية .

ويؤكد ل . أ . فريدمان أن الرأسمالية الكلاسيكية هيكل لم يتحقق أبدا. لذلك، فعلى وجه العموم، من غير الصحيح وضع مسألة تطور الرأسمالية فى البلدان النامية كمسألة اقتراب من نموذج «مثالى» «كلاسيكى» ما. وبغض النظر عن العوامل التى تقيد نمو النمط الرأسمالى، فإن اتجاها معاكسا يشق الطريق لنفسه، حيث أن الرأسمالية فى العالم النامى لم تستنفذ كل امكانياتها، وتوجد الحوافز التى «تعجل» بنمو علاقات انتاج من النمط الرأسمالى داخل العالم النامى نفسه، كما ترد اليه من الخارج بتأثير علاقات انتاج النظام الرأسمالى لتقسيم العمل الذى يرتبط به فى شروط تابعة.

. ويتساءل م . ى . فولكوف:الا تجرى المبالغة بدرجة كبيرة فى الخصائص والسمات المميزة الخاصة بالتطور التشكيلى؟ ومشيرا الى أن هذا يصعب تمييز الاتجاه القيادى للتطور الاقتصادى الاجتماعى فى أغلب البلدان النامية، يؤكد على أن عددا من العوامل الداخلية والخارجية يدفع فى اتجاه اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية على نطاق موسع، وان خليط الانماط لا يجب ان يعمينا عن تلك الحقيقة. فإن علاقات الانتاج الرأسمالية (مع كل خصوصيتها وانبثاقها غير العادى مقارنة ببلدان الغرب) لم تحتفظ فى البلدان النامية بسماتها الجوهرية وبقدرتها على النمو.

ويلاحظ ج . أ . ميرسكى أن التطور الرأسمالى فى آسيا وأفريقيا اصبح يكتسى اشكالا غير تقليدية، ويؤكد أن النمط الرأسمالى بمقدوره أن يصبح النمط المحدد للتطور.

ويرصد ف. أ. شينيس سمتين ملازمتين للطريق المختصر لتطور الرأسمالية في بلدان الشرق. الأولى هي أن التطور الرأسمالي نفسه لا يسير على المنهج التقليدي، أو ربما - بشكل أكثر دقة - مجمل العمليات التي اعتدنا أن نشير اليها كذلك . والامر الرئيسي هنا هو تغيير نظام ترتيب تكوّن تلك الاشكال الاقتصادية التي توجد اليوم في الغرب الرأسمالي، والتي تكوّن في تشابكها الآلية الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية، أي المنافسة والسوق والاحتكارات والدولة. إذ أنه في العديد من الدول النامية، تبدأ العملية بالدولة (وغالبا ما تنتهي بها). لكن اقتصاد وضبط وبرمجة الدولة، وقطاع الدولة، ما دام لا يوجد في وسط رأسمالي - سلعي متطور بدرجة كافية ويتخلل مجمل البنية الاقتصادية للمجتمع، لا يمثل رأسمالية دولة بالمعنى الكامل. وبدون وضع مهيمن للاحتكارات في القطاع الخاص، فإن ذلك ليس رأسمالية دولة احتكارية ايضا. وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو ذلك الوسط الرأسمالي السلعي، فإننا هنا - حتى لو كان الامر كذلك - لسنا امام رأسمالية دولة من « الطراز الغربي ».

أما السمة الأخرى للطريق المختصر لتطور الرأسمالية في بلدان الشرق، عند ميرسكي، فهي الحواجز الجدية امام التطور الرأسمالي. والعقبة الرئيسية أمام التحويل الرأسمالي للبلدان النامية هي عدم القدرة الموضوعية للرأسمالية الخاصة على «تحويل» الانماط ما قبل الرأسمالية، واخضاع تطور هذه الانماط لقوانينها الخاصة، وازاحة القطاع التقليدي، والأهم، توفير العمالة للقسم الاكبر من قوة العمل. ولذلك، تقع على عاتق قطاع الدولة والضبط الحكومي وظيفة (لا سابق لها من حيث الطابع والنطاق) ليس فقط اقتصادية (التنمية الاقتصادية واعادة تشكيل قوى الانتاج)، ولكن اجتماعية ايضا (تأمين استمرار حياة ملايين البشر). ومن زاوية الموارد المادية، تنافس الوظيفة الاخيرة ليس فقط التراكم الرأسمالي، وإنما التراكم البدائي أيضا.

ومن التسرع استنتاج أن طريق التطور الرأسمالي مسدود في الشرق. ومن المهم ابراز التوازن بين القوى التي تدفع الى التطور المتسارع للرأسمالية في بلدان الشرق، مقارنة بالامثلة المعروفة تاريخيا، وبين القوى المعاكسة لها. ولكن من المهم ايضا ابراز العواقب الاساسية لمثل هذ التطور «المتسارع»

والمعدل الذى يتخطى مراحل التطور الرأسمالى العادى والمخاطر الناجمة عن تهجين البنى الاجتماعية المعاصرة والتقليدية (الذى لا يوجد له مثيل فى الغرب الا فى الظاهرة البونابارتية القصيرة الأجل، والخارجة عن المجرى الأساسى للتطور الاجتماعى السياسى).

ومشيرا الى النموذج الماركسى البونابارتى فى تاريخ الرأسمالية الاوروبية الغربية، يلاحظ شينيس - فيما يتعلق بالنموذج البونابارتى فى بلدان الشرق - أنه رغم التفرد الاستثنائى والاختلافات الهائلة للتطور الاجتماعى فيها، فإننا نجد انعكاسا خاصا لسمات النموذج البونابارتى فيها. حيث نجد، أولا، أن العناصر المنسلخة طبقيا أكبر، وتتسع باستمرار شاملة عناصر متعلمة وغير متعلمة، وتكاد تتطابق مع دهماء المدن ككل. ثانيا ان الفلاحين اقل تطورا اجتماعيا، وتابعين للدولة بدرجة أكبر، حيث لا تؤمن مجرد اعادة الانتاج الموسع وإنما وجودهم ذاته. ثالثا، ان البورجوازية ضعيفة (ولم تحقق بعد التحويل الرأسمالى للاقتصاد والمجتمع)، وممثلة فى مزيج مختلط نشأ فى مجتمع يتسم بتمايز اجتماعى حاد ويقاسى من الحواجز الاقتصادية الخارجية. رابعا، ان الطبقة العاملة ما زالت تمثل «طبقة فى ذاتها»، غير كبيرة عدديا، وخاصة قسمها المصنعى، وتتمتع بمزايا لا توجد لدى فئات أخرى، وغالبا ما توجد تحت وصاية الدولة. خامسا، ان مؤسسات المجتمع المدنى (إن وجدت اصلا) هى - كقاعدة - أشد ضعفا.

وانطلاقا من هذا، يؤكد شينيس، ان احد الاتجاهات الاشد قوة، وان لم يكن الاتجاه الوحيد للتطور الاقتصادى الاجتماعى فى الشرق، يشكل مجتمعا سماته المميزة الاهم يمكن أن ترسم على النحو التالى:- دولة قوية تأخذ على عاتقها بعض الوظائف التى اداها المجتمع المدنى فى أوروبا، وضعف القوى الاقتصادية والاجتماعية المناوئة لسلطة الدولة، وسلطة تمثل ليس فقط مصالح اجتماعية محددة وإنما مصالحها الخاصة ايضا، وتعديل قسرى للجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية والايديولوجية (غير نادر فى شكل دينى)، وعدم الفاعلية الاقتصادية الملموسة وتبديد الموارد المحدودة على الأغراض المظهرية والطفيلية، وتوطيد عدم المساواة الاجتماعية على أساس جديد، وتوطيد جمود ونوع من تحجر عدد من البنيات الاجتماعية التى تعرقل العمليات التقدمية للتطور الاجتماعى.

ومن البديهى أن هذا مجرد احد اتجاهات التطور الاجتماعى. ولكنه اتجاه واقعى تماما، منحدر من ماضى وحاضر العديد من بلدان الشرق. ومن الصعب الحكم على مدى استمرارية مثل هذه البنيات، ولكنها تبدو بالكاد مشهدا تاريخيا شبيها، قصير الأجل ومحلى، للامبراطورية الثانية فى فرنسا. ان التحليل لا يستقيم بنسيان أو بنقل هذه الظواهر الى «المحيط»، حين يتعلق الامر بدراسة خصوصية التطور الاقتصادى الاجتماعى فى الشرق.

وتقدم الادبيات السوفيتية اسهاما منهجيا ونظريا مهما فى مجال تعيين الوحدة والتنوع، العام والخاص، فى البنية الاقتصادية الاجتماعية والاجتماعية الطبقية للبلدان النامية، على الرغم من تمايز هذه البلدان تحت تأثير التطورات الداخلية والبيئة العالمية المتغيرة. وفى ظل غياب تجانس البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمعات النامية، الامر الذى يميز كلا من مجموعتى البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتقدمة، تعددت محاولات الباحثين السوفييت من أجل تعيين المعيار أو المعايير أو المعيار المركب الذى يمكن من ابراز السمات المشتركة للعالم النامى كمنظومة موحدة كلية.

وهكذا، جرت صياغة مفهوم «تعدد الانماط»، لتوصيف وحدة البلدان المتحررة على أساس معيار «تعددية انماط البنى الاقتصادية الاجتماعية»، ومفهوم «التطور التابع»، لتعيين السمة المشتركة الاساسية للبلدان النامية على أساس معيار «الوضع غير المتكافىء فى النظام الرأسمالى العالمى».وبسبب صعوبة استخدام معيار واحد يعكس مجمل السمات المشتركة للبلدان النامية، طرح بعض الباحثين فكرة «المعيار المركب»، رآه البعض فى «المكانة الخاصة للبلدان النامية فى نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، ومستوى تطورها الاقتصادى، وكذلك السمات الخاصة لعملية اعادة الانتاج فيها، وخصائص بنيتها الاجتماعية الاقتصادية». وفى محاولة لتطوير وتدقيق مفهوم المعيار المركب، اقترح بعض آخر تصنيف البلدان النامية وفق مواصفات عدد من المجالات هى «التوجه الاجتماعى»، و«التشكيلة الاجتماعية»، و«الأنماط الاقتصادية»، و«تطور نوع قوى الانتاج»، ثم «المكانة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى»، و«القدرة الاقتصادية». وقدم فريق ثالث توصيفا للبلدان النامية – كوحدة لها خصوصيتها – يستند الى «تعدد المعايير»، مؤكدا على غياب ما يمكن اعتباره «معيارا أساسيا ثابتا»،

ومشيرا الى معايير « التبعية احادية الجانب ، أو الترابط غير المتكافىء ، ومن ثم مكانتها الخاصة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتعدد الأنماط الاقتصادية ، والمستوى المنخفض نسبيا لتطور قوى الانتاج ، وتنافر المصالح القومية مع المصالح الامبريالية ، وسياسة البلدان الرأسمالية المتقدمة » .(٨٥)

ولقد جرى انتقاد مدخل «تعدد الانماط» فى توصيف البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان النامية، من زاوية عدم تعيين الانتماء الى تشكيلة اقتصادية اجتماعية، حيث يتناقض التأكيد على غياب نمط اقتصادى اجتماعى مهيمن مع واقع الحال فى العديد من هذه البلدان. كما انتقد مدخل «التطور التابع» من زاوية التقليل من شأن العوامل الداخلية، التى ينظر اليها فيه احيانا على انها مجرد عوامل ناتجة عن القوى الخارجية، والاستنتاج باستمرار حالة التبعية احادية الجانب فى ظل النظام الرأسمالى العالمى. والأهم هو انتقاد هذا المدخل من زاوية ان وحدة البلدان النامية تتحدد هنا ليس على أساس الطبيعة التشكيلية الداخلية لها، وإنما على أساس تمايزها عن المجتمعات الاخرى.

اما مدخل «تعدد المعايير»، فقد جرى انتقاده من منظور غياب المعيار «الارتكازى» الذى يربط المعايير الاخرى متنوعة الاتجاهات، ومطابقة التماثل الموضوعى للبلدان النامية بوحدتها، رغم أهمية العوامل الذاتية فى هذا الصدد.

وفى كل الاحوال فإن سمة «الانتقالية»، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من توصيف البلدان النامية، هى موضع اتفاق الباحثين السوفييت، وإن تباينت الآراء بصدد طبيعة واتجاهات هذه «الانتقالية». ان مفهوم «الانتقالية» شديد الأهمية فى تعيين العام والخاص فى التطور التشكيلى للبلدان النامية، وخاصة فى المرحلة الختامية للتشكيلة الزائلة أو المرحلة الابتدائية للتشكيلة الجديدة. ولكن يبقى سؤال حول الانتماء التشكيلى للمجتمع الزائل والمجتمع القادم محله. حيث يتفق الجميع على خصوصية هذا الانتماء. وفى نفس الوقت يثور جدل حاد حول طابع هذه الخصوصية، رغم رفض التسليم بـ «ثغرة» تاريخية، و «لا تشكيلية» المجتمعات النامية.(٨٦) وفى نفس الوقت الذى يؤكد البعض فيه اشتقاق هذه المجتمعات عن الرأسمالية العالمية (الاستعمار)، يؤكد

البعض الآخر غياب الرأسمالية كتشكيلة داخل الحدود القومية. ويبقى التساؤل حول هل يتوفر لهذه «الانتقالية» اساسها الخاص الداخلى، أم أنها ترتهن كلية بالتطورات الخارجية؟ ورغم الاجابة على هذا التساؤل بالتأكيد على ارتباط «الانتقالية» بالعناصر الداخلية للبنى الاقتصادية الاجتماعية، فإن القول بأن وحدة العناصر الداخلية للتطور اللاحق تضعف بنهاية الثورة التحررية نتيجة التمايز ثم تختفى، لا يمكن قبوله من وجهة نظر مدخل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية.

وسوف نشير فى نهاية هذا الجزء من البحث الى محاولة توصيف البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان النامية من خلال مفهوم «الانتقالية» والمدخل «التشكيلى». ونستعرض الآن بعض المحاولات الاخرى لهذا التوصيف. يشير أ. أ. ليفكوفسكى، فى المؤلف الجماعى «**الشرق الأجنبى والعصر**»، إلى أنه توجد آراء متنوعة بين المستشرقين السوفييت بصدد تحديد طبيعة ظاهرة «تعدد الانماط» والاشكال الملموسة لتجليها. ويؤكد على أنه من الواضح تماما، رغم ذلك، انه لا يمكن توصيف البلدان النامية من الناحية الاقتصادية الاجتماعية بدون الأخذ بعين الاعتبار احدى اهم سماتها – أى وجود عدد من الأنماط. ان التفاعل المتبادل والاحتكاك بين الانماط المختلفة يكمن فى اساس العديد من التناقضات الاجتماعية، وقد حدد بدرجة غير قليلة عمليات التطور اللاحق لبلدان الشرق. والى جانب هذا، فإنه فى ظروف استقرار تعدد الانماط فى النصف الثانى من الستينيات والسبعينات، فإن تحليل الاتجاهات الاساسية لعملية تطور وتحول تعدد الانماط وتوضيح دور النمط القيادى المحول للبنية فى هذه العملية، وتحليل وسائل واشكال تصفية هذا التعدد فى الانماط، ان هذا كله قد طرح كمسألة أهم امام الاستشراق السوفيتى.(٨٧)

وفى محاولة حل المسألة المطروحة يؤكد مؤلفو «**الشرق الأجنبى والعصر**» انهم يسعون الى تجنب التقليل من شأن تعدد الانماط والمبالغة فيه. وتبرز أهمية هذا من أن بعض الانماط (مثل رأسمالية الدولة، والرأسمالية الخاصة) تعمل كمركب واحد لاعادة الانتاج، وأن الطبقات الاساسية للمجتمع الانتقالى فى الشرق مترابطة عضويا، ليس مع نمط واحد، وانما مع عدة أنماط. ولا يمكن تجاهل حقيقة أن بعض الاقسام الهامة للبنية الاجتماعية للبلدان النامية يعاد انتاجها فى مجرى التفاعل المتبادل ونقاط تقاطع الاشكال المختلفة من العلاقات الانتاجية.

ان تعدد الانماط يمثل المؤشر الافضل للعمليات العميقة للحالة الانتقالية لعلاقات الانتاج. ويقود الاهتمام المتزايد من قبل العلوم الاجتماعية بالحالة الانتقالية للمجتمع، الى كشف خصوصية تعدد الانماط فى ظروف نشوء تشكيلة بعينها. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن نتائج مثل هذا التحليل تتسم ليس فقط بأهمية معرفية وإنما ملحة للغاية، طالما أنها تساعد على كشف العناصر المهمة لحالتها الراهنة. وفى هذه الحالة، فإن المشكلة المهمة ليست «الانتقالية» بوجه عام، وإنما «الانتقالية» فى ظروف ملموسة، فى زمن معين، وفى اتجاه محدد.

وفى بلدان آسيا، وبعض بلاد شمال افريقيا، فإن الاقطاع الذى توطد منذ زمن بعيد تواجد مع انماط اقتصادية اجتماعية أخرى أكثر قدما، كانت اهميتها وانتشارها أكبر وأوسع بما لا يقاس مقارنة باشكال الاقطاع «الاوروبية». ولقد غير الغزو الاقتصادى، ثم السياسى، للمحتلين - بشكل جذرى - مجرى التطور الاجتماعى للبلدان المستعمرة. ولزمن طويل، فإن المستعمرين لم يتطلعوا إلى نشر العلاقات الرأسمالية الجديدة، وإنما إلى الاغتصاب الأوسع للثروات. وبقدر ماكان فى استطاعتهم، استخدموا جميع أنواع الانتاج «المحلية». وهكذا، بقيت (أو بدقة أبقيت) الاشكال التقليدية للعمل الاجتماعى، كما جرى تشويه جوهرها الداخلى. وأدى هذا الى تمايز الانماط المحلية ما قبل الرأسمالية، حيث واءمت بدرجة أفضل أو اسوأ الاستغلال الاستعمارى.

ومع بزوغ عهد الرأسمالية الاحتكارية، جرى ميلاد مؤلم للغاية للانماط الرأسمالية فى المستعمرات واشباه المستعمرة، تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية. وفى هذه الظروف، فإن علاقات الانتاج الرأسمالية لم تكن واحدة. لقد انشىء قسم من المؤسسات الرأسمالية من قبل رأس المال الاحتكارى الاجنبى ولصالحه، ونما القسم الآخر نتيجة التطور الصعب للرأسمالية المحلية. وهكذا، تحت ضغط الاستغلال الاستعمارى، قام اساس هذا التعدد الخاص للانماط.

ان التنوع الاقتصادى الاجتماعى للشرق المعاصر يمكن فهمه، تحديدا، كمركب متنوع من الانماط المختلفة (فى اشكال ونسب مختلفة). وان المراحل

المختلفة للتطور التاريخى غير المتكافىء للبلدان المختلفة، تؤدى ايضا الى عدم تكافؤ وتنوع طرق التطور الاجتماعى للبلدان المختلفة لمدة طويلة، وتعكس فى النهاية مراحل واشكال مختلفة للتفاعل المتبادل للانماط. وفى بلدان الشرق، يمكن أن نميز العديد من الانماط. إذ الى جانب نمط رأس المال الاحتكارى الاجنبى (ويمكن أن يوجد كضرب منه نمط رأسمالية الدولة الاحتكارية)، نجد الانماط الرأسمالية المحلية. وتتمثل الاخيرة فى نمطين على الاقل : نمط نشاط الأعمال الرأسمالى الصغير ، ونمط نشاط الأعمال الرأسمالى المتطور. ثم هناك نمط رأسمالية الدولة. وفضلا عن هذا هناك الانماط الدنيا (كالنمط الابوى الطبيعى، والنمط السلعى الصغير)، التى تستوعب، كقاعدة، القسم الاساسى من الاقتصاد القومى من حيث عدد المشتغلين.

ويمثل كل نمط طرازا خاصا من العلاقات الانتاجية له قوانين تطوره الخاصة ، وبينها توجد أنماط تناحرية (تولد طبقات متناحرة) وأخرى غير تناحرية، كما توجد انماط ولى زمانها، مضمحلة، وأخرى صاعدة، نامية.

ان القسم المدينى أو الريفى من هذا النمط أو ذاك يتسم – كقاعدة – بخصائص ملحوظة تتطلب تحليلا خاصا. ولذلك فإنه يجرى الحديث – أحيانا بتحفظ – عن الانماط المدينية أو الريفية، حيث يقصد اما الانماط التى توجد فى هذا المكان أو ذاك، أو التجليات الخاصة لها، أو التوليفة الخاصة والعلاقة المتبادلة بين الأنماط.

ولا تمثل البنية التحتية متعددة الانماط جمعا آليا لانماط مختلفة. وإنما هى، على العكس، وحدة جدلية، وتغلغل متبادل وصراع للانماط المكونة لها.

ان التبعية الاحادية الجانب او «الترابط غير المتكافىء»، كمعيار لوحدة البلدان النامية، يحدد المكانة الخاصة للبلدان النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ويقدم هنا كبديل لمفهوم «نمط التطور التابع». والتبعية، فى واقع الأمر، تشمل العلاقات بين جميع الدول المشاركة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. ومن الطبيعى أن يكون الترابط بين البلدان الرأسمالية المتقدمة بعيدا عن التوازن. ومع ذلك فإن عنصر عدم التكافؤ هنا لا يحدد جوهر الترابط القائم داخل هذه المجموعة من البلدان، حيث تجمع عملية الترابط الناجم عن تقسيم العمل الدولى عناصر متجانسة نوعيا. اما بالنسبة للبلدان النامية، فإن

الترابط غير المتكافيء سمة مميزة لعلاقاتها مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث لا تتوافر فرص متساوية للطرفين، ويستمر رأس المال الأجنبي الاحتكاري في استغلال البلدان النامية، ويبقى عدم تكافؤ التبادل التجاري، وتعاني عملية اعادة الانتاج من الارتباط الشديد وسرعة التأثر بالعوامل الخارجية، بما يقيد من حرية حركتها الاقتصادية. ان غالبية «الاطراف» النامية ما زالت في حالة التبعية احادية الجانب لـ «المراكز» الرأسمالية، لكن بعضها استطاع - رغم بقائه كقسم مستغل في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي - أن يتوصل الى مستوى أدنى من الترابط غير المتوازن، مستندا الى الفرص المتزايدة لمقاومة الاستغلال الامبريالي وحماية حقوقه ومصالحه، ومستفيدا من ميزان القوى القائم في العالم. وتعتبر العلاقات بين البلدان النامية المنتجة للنفط وبين البلدان الرأسمالية المتقدمة مثالا للترابط غير المتكافيء، حيث تمكنت من تغيير شكل ومستوى التبعية في إطار نفس النظام الرأسمالي العالمي، مقتربة من «الترابط العادي». ويلعب اتساع الازمة العامة للرأسمالية دورا بالغ الأهمية في المجالات البنيوية، مثل الطاقة والخامات والنقد، كما تلعب تلك التحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية ذاتها، دورا كبيرا.

ان تعدد انماط الانتاج لا يمثل في حد ذاته سمة مميزة للبلدان النامية دون غيرها. إذ يعرف العالم انواعا متعددة من الدول ذات الاقتصاد متعدد الانماط، حيث يوجد في بعضها خليط من الأنماط،أو بقايا أنماط،... الخ. لكن البلدان النامية تنتمي الى الدول ذات الاقتصاد الانتقالي متعدد الانماط. وهذا الانتماء يعتبر معيارا لوحدة البلدان النامية كمجموعة خاصة، سواء تلك التي تنتقل الى الرأسمالية او التي تتجه إلى الاشتراكية.

وعلى الرغم من أن تشوه وبطء تطور الرأسمالية في البلدان النامية متعددة الانماط يولد استنتاجا بأن هذه البلدان تمر بمرحلة «انتقالية» لم تتبلور بعد معالم تشكيلتها الاقتصادية الاجتماعية، فإن هذا هو ما يرفضه هذا المدخل «المتعدد المعايير»، الذي يؤكد على أن التاريخ لا يعرف مثالا واحدا على نشأة فترة «فراغ» خارج أي تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة يجد المجتمع نفسه في اطارها في مرحلة ما من مراحل تطوره، أي الفترة ما بين اضمحلال تشكيلة وميلاد اخرى.

وفى الاقتصاد متعدد الانماط، يوجد نمط مهيمن، رائد للعلاقات الانتاجية فيه (وقد يكون مجموعة من الانماط ذات السمات التشكيلية الواحدة). ولا يعنى هذا انتهاء المرحلة الانتقالية، وإنما يمثل - على ما يبدو - التشكيلة الاكثر تطورا فى ظل هذه المرحلة. ولا يرجع هذا الى وزن هذا النمط النسبى، وإنما بحكم وظائفه التوحيدية التكاملية، ودوره كقوة محركة لتطوير المنظومة ككل وتحديد آلية عملها كجسم متكامل موحد. ويتمثل هذا النمط فى «نمط الدولة الانتقالى» وذلك فى بلدان التوجه الاشتراكى، وقد يتمثل فى نمط «رأسمالية الدولة» فى بعض البلدان الرأسمالية. ويعنى انكار وجود مثل هذا النمط المهيمن التقليل من شأن تأثير البنية الفوقية عى البنية التحتية، وتأثير السياسة على الاقتصاد اجمالا.

ورغم أنه لا يمكن الحديث عن مرحلة واحدة لتطور قوى الانتاج فى كافة البلدان المتحررة، كمعيار عام لاعتبارها مجموعة متكاملة واحدة (حيث تتمايز هذه البلدان من حيث مستوى تطور قواها الانتاجية)، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن مرحلة «ما قبل التصنيع» تمثل بوجه عام سمة مميزة للقوى المنتجة، رغم وجود عدد من البلدان وتطور عدد آخر نحو المرحلة الصناعية.

وإذا نظرنا إلى المصالح القومية باعتبارها ضرورة خلق مجموعة من الظروف (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية الدفاعية) المساعدة على التطور الشامل لأمة معينة، أى غير محصورة فى «العلاقات الخارجية» و «مصالح الدولة»، ويتحدد مجالها بمدى تطابقها مع المصالح القومية للبلدان الاخرى، فإن التنافر بين المصالح القومية وبين المصالح الامبريالية وسياسة البلدان الرأسمالية المتقدمة يمثل معيارا لوحدة البلدان النامية». (٨٩)

المبحث السادس

الاستشراق السوفيتي وقضايا المضمون الاجتماعي والطابع الانتقالي لقطاع الدولة في بلدان الشرق

يقول ى. م. بريماكوف أن لينين يؤكد أن رأسمالية الدولة فى الاقتصاد متعدد الأنماط يمكن - ويجب - أن تلعب دورا بالغ الأهمية فى تحويل المجتمع إلى مجتمع اشتراكى، حتى إذا كانت البروليتاريا لم تتسلم بعد زمام السلطة، وظلت الدولة ديمقراطية ثورية، وفى هذا يستند إلى ما أشار إليه لينين فى «**الكارثة المحدقة، وكيف نحاربها**» حيث قال «... جربوا أن تضعوا مكان الدولة الرأسمالية اليونكرية، أى مكان الدولة الرأسمالية الاقطاعية، مكان دول ديمقراطية ثورية، أى دولة تهدم بطريقة ثورية كافة الامتيازات، ولا تخشى أن تطبق الديمقراطية فى أكمل صورة لها بطريقة ثورية، وسوف ترون أن رأسمالية الدولة الاحتكارية فى ظل دولة ديمقراطية ثورية فعلا تعنى حتميا وقطعيا خطوة، بل خطوات، نحو الاشتراكية». ويضيف بريماكوف أن هذه الفكرة ذات اهمية بالغة فى استفادة بلدان «التوجه الاشتراكى» من رأسمالية الدولة. ويقول ان البعض يميل الى الاعتقاد بأن «القطاع العام» فى بلدان التوجه الاشتراكى يمثل - من حيث طبيعته - رأسمالية الدولة فقط. لكنه يؤكد ان النمط الرأسمالى لا يشمل ذلك الجزء من القطاع العام الذى يتكون عن طريق التأميم والذى تملكه بالكامل «الدولة الديمقراطية الثورية» بدون مشاركة من جانب القطاع الخاص. ان هذا النمط، الذى لم يصبح أشتراكيا بعد رغم نزعته الواضحة للسير فى هذا الاتجاه، لم يعد كذلك ممثلا لرأسمالية الدولة.

ويتساءل بريماكوف: ما هو طابع العلاقات الانتاجية التى تحدد النمط «الانتقالى». وفى اجابته يشير الى «التغيرات النوعية الداخلية فى هذا القطاع منذ مرحلة التوجه الاشتراكى»، نتيجة التعايش والصراع بين العلاقات الاقتصادية التى تمثل التشكيلات القديمة والجديدة. ومن ناحية اخرى، فإن وزن شتى انواع علاقات الانتاج فى «القطاع العام» فى بلدان التوجه الاشتراكى تتغير كذلك بتأثير من «الوسط الخارجى»، أى التعايش والصراع بين النظامين العالميين الاشتراكى والرأسمالى. وفى فترة تلاشى التشكيلة الاجتماعية القديمة وظهور التشكيلة الجديدة، فإن احتمال وجود انواع مختلفة من العلاقات الانتاجية داخل نمط واحد، لا يقتصر على مرحلة التحول الى الاشتراكية وحدها.

وهنا يبرز التساؤل: هل يخلق مثل هذا التمازج علاقات انتاجية جديدة نوعيا ابان مرحلة التحول «اللارأسمالى»؟ ويجيب بريماكوف بأن علاقات الملكية تشكل اساس علاقات الانتاج، وفى ظروف التوجه الاشتراكى، فإن القطاع العام «لا يجسد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج»، رغم انه لم يصبح بعد تجسيدا لـ «ملكية اجتماعية»(٩٠)

وعلى أية حال يبقى التساؤل حول طابع علاقات الانتاج والملكية فى قطاع الدولة.

ويقدم مؤلفو **«رأسمالية الدولة والتطور الاجتماعي لبلدان الشرق»** مستندين الى منهج المادية التاريخية، والى الخبرة الملموسة والمادة الوقائعية المتوافرة من دراسة قطاع الدولة فى البلدان النامية المعاصرة، تحليلا يمكننا من ادراك أعمق للدور والمضمون الاجتماعى لقطاع الدولة، وطابع علاقات الانتاج التى تمثلها هذه الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية.

وهكذا، فإن مؤلفى العمل الجماعى المشار اليه، منطلقين من ضرورة تعيين علاقات الانتاج، يؤكدون أن ظهور حالة جديدة لـ «قطاع الدولة» فى بلدان الشرق النامية يولد لدى بعض الباحثين الرغبة فى استخدام مفاهيم، مثل «القطاع العام»، لا توضح طبيعة علاقات الانتاج القائمة وراءها. كما يلجأ البعض الى استخدام مصطلح «نمط الدولة» الذى يسمح بتصور وجود «علاقات انتاج دولة ما» من اسلوب انتاج جديد. ان قطاع الدولة نمط ذو خصوصية،

ويمثل شكلا لعلاقات الانتاج، وفى هذه الحالة فإنه لا يمكنه أن يصبح تشكيلة على نحو مستقل.

أن مقولة «رأسمالية الدولة» للوصف الاجتماعى ، لعلاقات الانتاج المتشكلة على أساس ملكية الدولة فى معظم البلدان ذات الانماط المتعددة، تعتبر مرادفا على وجه العموم لنمط رأسمالية الدولة» باعتبار هذه المقولة اكثر تدقيقا واتساعا، حيث ينضوى فيها مجمل التأثير الاقتصادى والسياسى، المباشر وغير المباشر ، للدولة ، والمرتبطة بوجود ملكية الدولة وعلاقاتها المتبادلة بمختلف اشكال الملكية الخاصة.(٩١)

وأما مؤلفو «**الشرق الأجنبى والعصر**» فإنهم يوضحون أن مفهوم «قطاع الدولة» يمكن أن يقبل تماما لدى تحليل نشاط اعمال مؤسسات الدولة، ولدى تضييق الحدود المادية للملكية الاقتصادية للدولة. لكن هذا المفهوم ليس صالحا لاظهار جوهر علاقات الانتاج. ان قطاع الدولة يمكن أن يكون أساسا اقتصاديا لعلاقات انتاجية متعددة الاشكال. وأنه إذا كان قطاع الدولة فى البلدان الاشتراكية يمثل الاشتراكية ، ففى غالبية بلدان الشرق ، فإن مصطلح «قطاع الدولة» يتوارى وراءه «نمط رأسمالية الدولة».

ومركزين على تحديد طابع الملكية فى هذا القطاع ، يقول مؤلفو «**الملكية الخاصة فى البلدان الراسمالية والنامية**» أن ملكية الدولة فى حد ذاتها لا تعد علاقة تشكيلية – محولة، فهى وجدت وتوجد كعنصر فى مختلف أساليب الانتاج. وهم يرون ان الطابع الاجتماعى الاقتصادى لملكية الدولة يتحدد بالطبيعة الطبقية للدولة ، وبالوظائف الاقتصادية القائمة على أساس هذه الطبيعة الطبقية. ويذهبون الى أن تطور ملكية الدولة فى اسلوب الانتاج المتشكل عكس دوما مصالح الطبقة السائدة. وفى تمايز عن الملكية الفردية، فإن ملكية المجموعات تعكس المصالح الخاصة للمجموعات المختلفة أو لممثلى الطبقة السائدة. كما يرون ان ملكية الدولة فى البلدان النامية هى الاستحواذ على الثروات المادية والخدمات فى مجرى عملية تحقيق الوظيفة الاقتصادية للدولة، من أجل تجاوز التخلف الاقتصادى فى صالح الطبقات والمجموعات الاجتماعية الموجودة فى السلطة.

ولا يجب خلط المقولة الاقتصادية «الملكية» بـ «حق الملكية»، حيث تعكس الاولى الجزء الاهم والاكثر اساسية لمنظومة العلاقات الانتاجية لاسلوب محدد للانتاج، وتعود الثانية لمجال البناء الفوقى. فحق الملكية لا يتطابق مع العملية الفعلية للاستحواذ، مع التحقق الاقتصادى للملكية. فالمضمون الحقوقى والمضمون الاقتصادى لملكية الدولة لا يتطابقان.ان الملكية الخاصة يجب ان ينظر اليها كنقيض للملكية الاجتماعية، لملكية المجتمع لوسائل الانتاج. وطالما أن ملكية وسائل الانتاج من قبل أشخاص مختلفين وجماعات اجتماعية وطبقات فى ظروف الرأسمالية، تولد مصالح لا تتطابق مع مصالح المجتمع، اذن فهى تعد مصالح خاصة. وانخراط المالكين الخاصين فى استخدام أو حيازة أو حق تصرف مشترك لا يفقدهم المصلحة الخاصة، ولا يحول وسائل انتاجهم الى ملكية الشغيلة، الى ملكية اجتماعية، ولا يلغى الطابع الاستغلالى للعلاقة بين رأس المال والعمل المأجور. وان محاولات حصر مضمون الملكية الرأسمالية الخاصة فى الملكية الرأسمالية الفردية فقط، والنظر الى ملكية الدولة باعتبارها شكلا اجتماعيا للملكية، يعد أمراً غير صحيح.

ان الملكية الرأسمالية للدولة هى أحد انماط ثلاثة للملكية الرأسمالية فى البلدان النامية، الى جانب الملكية الاحتكارية الاجنبية، والملكية الفردية القومية، حيث قطاع الدولة هو ذلك المجال من الاقتصاد الذى تشغل فيه علاقات ملكية الدولة وضعا سائدا.(٩٣)

وفى العمل الجماعى الهام **«البلدان النامية فى العالم المعاصر : الوحدة والتنوع»**، يشير عدد من الباحثين السوفيت إلى أنه لايزال هناك عديد من القضايا غير مدروس بدرجة كافية تماما، ومثارا للخلاف فى الادبيات السوفيتية. ومن الامثلة توصيف قطاع الدولة كجزء من بقية التشكيلات فى البلدان النامية، وامكانية استخدام مفهوم نمط الدولة. ويرجع هذا الى أسباب مختلفة، منها تنوع وظائف الدولة، والطابع الانتقالى للتطور الاجتماعى، وتأثير قوى طبقية مختلفة على السياسة الاقتصادية.

ويتطلب الحل المنهجى لهذه القضايا الانطلاق من ضرورة النظر الى الدولة كوكيل مباشر لعلاقات الانتاج الاساسية، ومن افتراض ان محتوى ملكية الدولة يتضح أكثر فى علاقته بعملية اعادة الانتاج.

وعلى هذا الاساس يمكن تمييز «الشكل العام» لملكية الدولة الناجم عن كونها المالك الأعلى لموضوعات ووسائل العمل العامة،مثل الأرض والماء وغيرهما، ومن امكان قيام الدولة بإقامة واعادة انتاج عناصر متفرقة من قوى الانتاج، مثل البنية الأساسية، والصناعة غير المربحة،وغيرهما.فهنا تقوم الدولة بوظائفها على حساب انتزاع قسم من الناتج لدى المنتجين، واستنادا الى اساليب التراكم البدائى لرأس المال. ويقوم هذا الشكل فى المجتمع التناحرى كوليد مباشر وأداة للاشكال الاستغلالية للملكية، ولا يمكن أن يستخدم لتقويضها. وبينما يتشكل على حساب الانماط الاخرى، فإنه يستخدم لتدعيم الانماط القيادية والسائدة. وتتحدد حركته سياسيا من قبل الفئات والطبقات السائدة. وهو لا يخلق فقط ظروفا مؤسسية ومادية أكثر مواتاة لتوطيد النمط الرأسمالى، وإنما يخدم مباشرة توسيع صفوف الرأسماليين، بتوجيه قمة جهاز الدولة الى رسملة دخولها، متحولة الى ما يسمى بـ «البرجوازية البيروقراطية»، و «الشكل الخاص» لملكية الدولة ، حيث تقوم الدولة، إذ تبرز فى دور صاحب العمل، باعطاء الناتج المصنوع من قبل مؤسسات الدولة أو جزء منه شكل سلعة، وتحققه عن طريق التبادل مع المنتجين الآخرين على أساس علاقات القيمة. فى هذه الحالة فقط يمكن الكلام عن شكل خاص لملكية الدولة، يمتلك امكانية اعادة الانتاج على أساسه الخاص، وتوجد دورة اعادة انتاج مستقلة بهذه الدرجة أو تلك. وبالتحديد فإن هذا الشكل يمكن تسميته «نمط الدولة».

ان قطاع الدولة قد يحمل فى ذاته عناصر علاقات الاستغلال ما قبل الرأسمالية، التى تجرى على حساب التراكم الانتاجى. ويظهر هذا فى الدخول العالية للغاية للنخبة: المكافآت العالية، والفساد، والسرقة، وانتزاع الارباح اعتمادا على الوضع القيادى فى قطاع الدولة، وخاصة من المشاركة فى نشاط الاعمال مع البرجوازية القومية والاجنبية. ومن هنا تسعى المجموعات المتصارعة فى كثير من بلدان الشرق من أجل الاستحواذ على البنى السياسية لمنظمات المجتمع، ليس فقط من أجل تطوره فى صالح اتجاهها، وإنما ايضا من أجل الاغتصاب المباشر للثروات عبر السلطة.(٩٤)

ويقول زارادوف، فى كتابه «**الاقتصاد السياسى للثورة**»، مركزا على توصيف قطاع الدولة من منظور ديالكتيك العلاقة بين السياسة والاقتصاد،

والمضمون الطبقى للسلطة، ان دور قطاع الدولة ومكانته فى منظومة علاقات الملكية، أى جوهره الاجتماعى، لا يتوقفان الا بدرجة ضئيلة من حيث المبدأ على المؤشرات الاقتصادية البحتة، مثل توزع مؤسساته بين فروع الاقتصاد، ونصيبه فى الانتاج الوطنى، وما إلى ذلك. فى حين أن المصالح الطبقية للمالك القانونى لوسائل الانتاج المؤممة، أى الدولة، تلعب هنا الدور الحاسم. فالطبقة التى تمسك بزمام السلطة تحدد، وفقا لمصالحها الاقتصاية، الوظيفة الاجتماعية لقطاع الدولة فى الاقتصاد. وليس فى هذا شىء جديد، وإنما تذكير فقط بالموضوعة الكلاسيكية للنظرية الماركسية اللينينية التى تشير الى أن الجوهر الطبقى للتأميم يتحدد بالطابع الطبقى للسلطة السياسية.(٩٥)

ويشير ج. أ. شيروكوف إلى انه حتى فى البلدان التى تتسم بأكثر المستويات انخفاضا لتطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، فإن قطاع الدولة، طبقا لنمط العلاقات السائدة فيه، يحمل طابعا رأسماليا. وعدا هذا، فإنه، بغض النظر عن الرغبات الذاتية وطابع الطبقة (أو حلف الطبقات) التى تقبض على السلطة، فى هذه المجموعة الاقل تطورا من البلدان، فإن كل نشاط الدولة منذ نهاية الخمسينات قد أدى الى الاسراع بتطور الرأسمالية المحلية. وكان أكثر وضوحاً، قيام وتوطد علاقات الانتاج الرأسمالية فى بلدان المنطقة الاكثر تقدما.(٩٦)

وفى كتابه حول **«قطاع الدولة فى اقتصاد البلدان النامية»**، كتب كوليسوف مؤكدا أن قطاع الدولة فى البلدان النامية يتجه، من الناحية الاجتماعية، نحو أن يصبح قطاع رأسمالية دولة، وأن هذا الاتجاه يشتد بالتأثير الخارجى لنمو مجمل اشكال الرأسمالية خارج قطاع الدولة. وهو يرى أن رأسمالية الدولة ليست ممكنة فحسب وإنما محتمة، وان الدولة إذ تصبح صاحب اعمال، مستخدمة – من أجل التطور الاقتصادى المتسارع – رأس المال وقوة العمل المأجور، والاساليب الرأسمالية لتلقى الناتج الفائض، تسرع بذلك عملية التراكم الرأسمالى، وتحضر عملية اعادة الانتاج الموسع، وتمثل الدولة نفسها «رأسماليا جماعيا». وتميزا عن رأس المال الخاص، فإن اهداف وحدود اعادة انتاج رأسمال الدولة تتحدد بقانون فائض القيمة فقط فى إطار الاتجاه العام، وتستهدف اهدافا أكثر اتساعا لتأسيس شروط أكثر مواتاة لتوظيف رأس المال الفردى فى المستقبل. والشكل الخاص لاعادة انتاج هذا الرأسمال،

هو ظهور علاقات انتاج «رأسمالية دولة» معدلة، شاملة سواء البنية التحتية والبنية الفوقية التى تعكس تشابك العلاقات والمصالح الاقتصادية والحقوقية والسياسية.

ولدى تحليل طبيعة قطاع الدولة، لابد من الاخذ فى الاعتبار أن ملكية الدولة تستخدم بشكل عام من قبل القوى الحاكمة لصالح اعادة انتاج تلك العلاقات الاجتماعية التى تهتم بسيادتها. ولذا فإن طبيعة قطاع الدولة تتحدد، فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة، بطابع علاقات الانتاج السائدة. ومن المهم التشديد على أهمية هذا المدخل لدى تحليل قطاع الدولة فى البلدان النامية.

وكما لاحظت احدى المجلات الهندية التقدمية، فإنه «ليس ثمة ضرورة للبرهنة على أن قطاع الدولة فى حد ذاته لا يقود الى الاشتراكية، لكن الدور القيادى لقطاع الدولة فى الاقتصاد القومى (الممكن فقط فى حال التقييد الحاسم لسعى رأس المال الخاص الى السيطرة على النشاط الاقتصادى للبلاد) سيكون اسهاما مهما فى التطور الاجتماعى الاقتصادى، الذى من أجله يناضل الكادحون بوعى ونشاط بهدف تحقيق آمالهم، والتطور المستقل لاقتصادنا»!(٩٧)

ويقدم بروتتش اضافة هامة فى كتابه **«البلدان المتحررة فى السبعينات»**. إذ يؤكد على ان التوجه الاشتراكى، رغم أهمية التحولات الاجتماعية المحققة، إنما هو فى المرحلة الراهنة ، وقبل أى شىء، «ارادة سياسية» معينة. واما فيما يتعلق بالبناء التحتى الاقتصادى، فإنه هنا – وخاصة فى الزراعة – يظل فى كثير من السمات الهامة مشابها للبناء التحتى الاقتصادى لبلدان التطور الرأسمالى.(٩٨)

ولكن ماذا عن «الطابع الانتقالى» لقطاع الدولة ؟ فى ندوة أخيرة شارك فيها عدد من أبرز الباحثين والعلماء السوفيت ، حول **«مستقبل الراسمالية فى العالم النامى»** أوضح ميرسكى أنه «قد تم التوصل إلى استنتاج بين العلماء بالسوفييت ، حول عدم ملاءمة الرأسمالية قط للبلدان النامية ، وعدم قدرتها مبدئيا على حل المشكلات الملحة للدول الغنية، والى استنتاج بالانتشار الجارف للاشتراكية فى آسيا وافريقيا. ويبدأ أن هذا قد وجد تأكيدا له فى ظهور نظام

سياسي تلو الأخر، اعلن قادته الاشتراكية كهدف لهم. لكن مجرى الاحداث قد أوضح أن الأمر فى هذا الصدد ليس بهذه البساطة » .وآكد ميرسكى ان « تلك البلدان حيث لن تجرى ثورة شعبية ديمقراطية راديكالية (واشتراكية من حيث الامكانية) ستصل - عبر مراحل وسيطة ما - الى الرأسمالية . وان هذا الخطر قائم حتي بالنسبة لتلك البلدان التى أعلنت دوائرها القيادية منذ البداية اختيارا لصالح الاشتراكية، وبعدها لم تستطيع - أو لم ترد - ان تحقق التحولات التى تخرج عن نطاق نموذج رأسمالية الدولة البرجوازى الصغير - البيروقراطى » . [٩٩] وهو يؤكد - بشكل أساسى - على الضرورة الحاسمة للثورة الشعبية الديمقراطية الراديكالية .

وأوضح مؤلفو **«افريقيا: بلدان التوجه الاشتراكي في العملية الثورية»** أن الظروف التاريخية الملموسة لظهور التوجه الاشتراكى فى افريقيا قد حددت محتواه الاساسى، الذى تنجم عنه - كما تبين خبرة هذا التوجه ذاتها - المهمات الرئيسية التالية : تأسيس حزب الاشتراكية العلمية الطليعى، وتحرير البلدان من تسلط الاحتكارات الرأسمالية وبلوغ الاستقلال الاقتصادى، وتصفية استغلال الانسان للانسان، واحلال الملكية الاجتماعية، وتأمين الظروف التى تستثنى استيلاء العناصر الرأسمالية على مواقع السيطرة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وتقوية وتوسيع قطاع عام فى الاقتصاد على أساس مناهض للرأسمالية، واخضاع مختلف الانماط الموجودة لتطوير النمط الرئيسى ذى الطابع الاشتراكى وتهيئة الظروف الاقتصادية الاجتماعية لانتصاره، وإجراء تحولات زراعية لمصلحة الجماهير الواسعة من الفلاحين، ونشر الحركة التعاونية على مبادىء الديمقراطية، وجعل جهاز سلطة الدولة ديمقراطيا، واشراك ممثلى الكادحين فى الادارة، واتاحة الحقوق والحريات الديمقراطية الحقيقية للشعب، وتحقيق الثورة الثقافية ومحو الأمية والنهوض بالتعليم الشعبى، وتكوين انسان المستقبل الاشتراكى الجديد.[١٠٠] وفى هذا تتحدد الشروط المترابطة للتوجه نحو الاشتراكية.

وفى مكان آخر، أشار ميرسكى الى أنه، فيما يتعلق بعدد من البلاد العربية، ترفض بعض الاحزاب الشيوعية الآن مصطلح «طريق التطور اللارأسمالى»، على أساس أن تشديد الاتجاهات الرأسمالية كان حقيقة لا تقبل الجدل، وبغير تشكيك فى التحولات التقدمية التى قامت بها القوى الحاكمة. وهو لا يقصد

بهذه الاتجاهات الشركات الرأسمالية الكبيرة، ذلك ان قطاع الدولة – كما هو الحال من قبل – يسيطر فى الفروع الرئيسية للصناعة . وإنما المقصود هو اشتداد دور البورجوازية البيروقراطية، والوسائطية، والطفيلية، ورجال الاعمال فى التجارة والخدمات، واصحاب العمل واغنياء الفلاحين فى القرية، وأنه تحت رعاية الدولة، يقوى نوع معين من الرأسمالية – بيروقراطى وسمسارى . ويؤكد ميرسكى على أنه إذا كانت هذه رأسمالية دولة ، فإنها على أية حال بالغة الخصوصية ، ضعيفة الشبه سواء برأسمالية الدولة الغربية أو برأسمالية الدولة فى فترة ديكتاتورية البروليتاريا. وهو يقول ان الحياة قد اجرت انتقاء طبيعيا: فيتجه الى الاشتراكية تلك البلدان التى جرى فيها اختيار الماركسية كمذهب قائد. علما بأنه ليس بما يسمى «الاشتراكية القومية»، التى يحاول المدافعون عنها ان يجمعوا بشكل انتقائى بين عناصر تطور كلا النظامين العالميين، وانما بالماركسية اللينينية فى كليتها، مع مراعاة الخصائص والتقاليد المحلية، تصل إلى ذلك الطريق الذى يؤمن بناء المجتمع الجديد، المتحرر فعليا من الاستغلال»[١٠١] وبهذا يبرز المغزى الحاسم لتبنى الماركسية اللينينية .

وأشار أجافونوف الى أنه قد أنشى فى كوبا – التى كانت الرأسمالية فيها قد بلغت مستوى لا بأس به من التطور، فى مجرى الثورة الشعبية المعادية للامبريالية والاقطاع،وبعد انتصارها(طوال فترة ١٩٥٩ – ١٩٦١ – جهاز سلطة الدولة الشعبية، وبالدرجة الاولى، الجيش والميليشيا الشعبية. وبين أن جهاز السلطة الثورية الجديد هذا – بالذات – قد اتاح امكانية انجاز المرحلة الاولى من الثورة والانتقال الى مرحلتها الثانية، أى إلى الثورة الاشتراكية. واكد أنه، فى البلدان التى تمكنت فيها الطبقات الاستغلالية من المحافظة على جهاز السلطة القديم تحت غلاف متجدد بعض الشىء، لم تتمكن الثورة من حل المهام الاساسية المطروحة امامها، وتراجعت الى الوراء. واورد مثالا على ذلك الاحداث فى مصر ،[١٠٢] مبرزا قبل أى شىء مسألة سلطة الدولة الشعبية.

وكتب مؤلفو «الطبقات والصراع الطبقى فى البلدان النامية» أنه ، بالنسبة للبورجوازية القومية، فإن قطاع الدولة يعد شكلا مقبولا، لأنه يتشكل فى مجرى النضال ضد الامبريالية، وعادة ما يقيد نشاط الاحتكارات الامبريالية،

ويحمي (خاصة لدى وجود احتكار للتجارة الخارجية) الاقتصاد القومي من الاثار الضارة لانخراط البلاد المتحررة في التجارة الدولية للسوق الرأسمالي العالمي، كما أنه يمكن أن يكون (وكثيرا ما يكون) شكلا فعالا لتبعئة الموارد القومية اتجاها إلى المجالات الأكثر أهمية في اقتصاد البلاد . والى جانب هذا، فإن قطاع الدولة يحوز تلك السمات التي تجسد مصالح للطبقة العاملة.

ان قطاع الدولة يقيد موضوعيا عفوية نشاط الاعمال الرأسمالي الخاص في الاقتصاد القومي، ويخلق ويطور قوى الانتاج في ذلك الشكل التنظيمي الملائم أكثر للانتقال الى الملكية الاشتراكية، ويخلق المقدمات لاستخدامها لصالح خبرة التقدم القومي المتراكمة من قبل البلدان الاشتراكية في مجالات التخطيط والتصنيع، وتعاون الانتاج الصغير، والاشكال الاخرى من تنظيم تعميم الانتاج.[١٠٣]

وأشار مؤلفو « **الشرق الأجنبي والعصر** » إلى أن هذا الكلام يدور حول اتجاهين (لكن الاتجاهات اكثر بكثير) في تطور قطاع الدولة، ليسا واقعيين وإنما ممكنان – وفي هذه الظروف، فإن قطاع الدولة وجهاز الدولة، وحتى نفس النخبة، تصبح ارضا لصراع طبقات مختلفة.[١٠٤]

وأشار مؤلفو «**رأسمالية الدولة والتطور الاجتماعي لبلدان الشرق الأجنبي**» الى أنه «من أجل الاجابة على السؤال: ما الذى تعنيه الدولة ؟ من وجهة نظر انتصار تشكيلة محددة، تبرز عدة قضايا، يتسم بأهمية مطلقة بينها: ما هو موضوع الدولتة؟. من الذى يحقق الدولنة، ولمصلحة من تجرى ؟ ان دور الدولة كمنظم ومحول ومؤسس في المجتمع الانتقالي أمر موضوعي، ولكن تبعا للجوهر الطبقي لساطة الدولة يتباين كما وكيفا. وهم إذ يوضحون أن تدخل الدولة تتحدد خاصيته – قبل أى شيء – في أن جوهره الاجتماعي يتحدد في المقام الأول بطابع سلطة الدولة، فإنهم يؤكدون على أنه إذا كانت سلطة الدولة تعود الى الطبقات الكادحة، فإنها يمكن ان تلائم الانتقال الى طريق التوجه الاشتراكي والتقدم على هذا الطريق.

وبعكس الملكية الخاصة الرأسمالية، فإن رأسمالية الدولة لا تظهر في البلدان النامية – وبدرجة أكبر لا تتطور – بشكل عفوي. فظهورها مرتبط بانتقال السلطة السياسية الى الطبقات المحلية، وباتخاذ السياسة الاقتصادية

المناسبة، وبوجود ملكية الدولة. لذلك فإن الدور الموضوعى لرأسمالية الدولة يتحدد ليس فقط، وحتى ليس بقدر، المستوى الاقتصادى الاجتماعى العام والتطور الرأسمالى، أو بقدر حجم ملكية الدولة، وإنما بمن يوجد عند دفة الدولة، وبطابع السلطة. فكلما كانت القوى الطبقية القائمة فى السلطة أكثر راديكالية، تطورت رأسمالية الدولة بسرعة أكبر. وبقدر ما تكون جهودها الموجهة لنهوض الاقتصاد أكثر فعالية، تكون امكانيات مقرطته. وان تعدد الانماط فى البلدان النامية يؤدى، من خلال عدد من الحلقات الاجتماعية غير المباشرة، إلى أن الحياة الاجتماعية لها تتحدد بصراع الاحلاف الطبقية. وأن سلطة الدولة فيها تقع عادة فى يد هذا الحلف الطبقى أو ذاك، مع الدور المهيمن لطبقة بعينها. ويمارس هذا تأثيرا جوهريا على الطبيعة الاجتماعية لقطاع الدولة وعلى تغيرها، وفى المحل الاول على الطابع الاجتماعى لنمط رأسمالية الدولة. ويجرى الصراع على بدائل تطور الرأسمالية بالاساس داخل البورجوازية الكبيرة، وان دخلته طبقات أخرى، ويتحقق اتساع المضمون الاجتماعى لنمط رأسمالية الدولة وطبيعته المتحولة من خلال الصراع الطبقى الذى ينتهى باستلام السلطة.

وعندما يتقدم بلد أو آخر على الطريق المؤدى الى الاشتراكية، نتيجة انتقال سلطة الدولة الى ممثلى الطبقات الكادحة، يكتسب دور قطاع الدولة مضمونا اجتماعيا جديدا فائق الأهمية، ويدور الحديث من حيث الجوهر عن تشكيل نمط اقتصادى - اجتماعى جديد، نمط اشتراكى.(١٠٥)

ويقول مؤلفو **«الملكية الخاصة فى البلدان الرأسمالية والنامية»** ان الوظيفة الاقتصادية للدولة فى البلدان النامية المحققة لتحويلات معادية للامبريالية تتقدمها فى المحل الاول الجوانب التأسيسية، مما يقربها من الوظيفة الاقتصادية للدولة الاشتراكية. ولكنها تتميز عن الأخيرة بأن المهام الملحة الواقعة امامها هى، من حيث الجوهر، مهام التحويلات الديمقراطية الثورية، وتتسم بطابع ديمقراطى عام. إن الطبيعة الاقتصادية الاجتماعية لقطاع الدولة فى البلدان النامية تتحدد بمضمون مجمل العلاقات الناشئة فى نمط الملكية الحكومى، وبطابع سلطة الدولة القائمة. وفى مجرى التحولات الاقتصادية الاجتماعية الراديكالية، والمتحققة بمبادرة الدولة والموجهة لتقييد رأس المال الأجنبى والقومى، تتغير جوهريا بنية الملكية، وينخفض الوزن النسبى

للاشكال الخاصة، وترتقى طبيعة قطاع الدولة، الذى تظهر فيه، إلى جانب رأسمالية الدولة، عناصر التنظيم المنهاجي للانتاج، الأمر الذى يعطى قطاع الدولة طابعا انتقاليا. هذا الارتقاء لقطاع الدولة يضع مقدمات التوجه الاشتراكى فى البلدان المتحررة. ويؤكد أصحاب هذا العمل على ان البلدان النامية، فى ظل خصوصية العلاقات الملازمة لها، لا يمكن أن تنسب الى تشكيلة ما مستقلة، أو نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية.

وإذا كان من الممكن الحديث عن وضع بسيط، أو بدقة أكثر عن طابع انتقالى، للبلدان المتحررة، فهو على وجه الحصر عن اتجاهات تطورها، التى يمكن أن تكون غير مستقرة، وحتى متحركة الى الخلف. وعلى ذلك، فالطابع الانتقالى للتطور الاجتماعى للبلدان المتحررة يظهر، ليس فقط فى تعدد انماط اقتصادها، والوضع الانتقالى عمليا لكل نمط والاشكال الملكية الملائمة لها، ولكن ايضا، وقبل أى شيء، للوجود الموضوعى لبدائل التطور الاقتصادى الاجتماعى، وهو مشروط بطابع المرحلة المعاصرة، والانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمى.(١٠٦)

ويشير بروتنتس إلى أن قطاع الدولة هو مسرح لمصادمات حادة بين شتى الميول السياسية والاجتماعية، بين القوى التى تعمل على أن يقوم بدور الرأسمالى الوطنى الجماعى، وتلك التى تواصل نسف دور الدولة الفعال فى الاقتصاد. وتشترك فى الصراع ككل البرجوازية المتنوعة: تلك التى تريد وضع قطاع الدولة فى خدمة مصالحها الخاصة الفئوية، والفئات البيروقراطية التى تحاول استخدامه لا من أجل الاثراء فقط، وإنما لتوطيد نفوذها السياسى، وأحيانا لتوطيد سلطتها. ويعمل رأس المال الأجنبى على توسيع عملية الفساد والافساد. وأخيرا تسعى التيارات والقوى التقدمية واليسارية الى اشاعة الديمقراطية فى قطاع الدولة، الى تغيير طابعه الاجتماعى بالذات. ويؤكد بروتنتس على أنه فيما مضى، كان من الممكن أن يكون الموقف ذاته من وجود قطاع الدولة معياراً من أهم المعايير لتمييز خط الرأسمالية التابعة، عن خط الرأسمالية المتجهة الى التطور المستقل. ولكن موقف الاستعمار الجديد والاوساط المعنية فى الدول الغنية من هذا القطاع قد تغير، ابتداء من النصف الثانى للستينات أو حتى قبل ذلك بقليل، عندما تبين أن المشروع الخاص المحلى هو، بحكم ضعفه، عامل غير مأمون لغرس العلاقات الرأسمالية فى

البلدان النامية، وعندما تبين فى الوقت نفسه، انه يمكن استغلال قطاع الدولة فى اطار استراتيجية الاستعمار الجديد، ويمكن لهذا القطاع أن يخدم قضية تنشئة واغناء الفئات الطفيلية والبيروقراطية المميزة.

ولذا يجب الآن النظر الى قضية قطاع الدولة ، ليس فقط على أساس أية وجهة (اشتراكية أم رأسمالية) يأخذ؟ بل، أيضا، فى ضوء الاجابة عن سؤال: مصالح أى تطور رأسمالى (تابع أم مستقل) يخدم؟ (١٠٧)

ويوضح مؤلفو **«الطبقات والصراع الطبقى فى البلدان النامية»**، أن رأس المال الكبير والجماعات المسيطرة سياسيا من البورجوازية فى البلدان المتحررة تعيق تطور القطاع العام، وتعيق ادخال الاسس التخطيطية لتنظيم الاقتصاد. فمن جهة، تمنح رأسمالية الدولة للبورجوازية، وخاصة لفئاتها العليا، الكثير من المزايا. إذ، بفضل مواقعهم الممتازة فى الاقتصاد، يشارك كبار الرأسماليين - على أساس المساهمة - فى مختلف مؤسسات الدولة، وبوصفهم فنيين ومتخصصين، تعينهم الحكومة كمديرين لمؤسسات الدولة. ويمهد احتلال هذه المناصب الطريق للحصول على طلبيات حكومية مربحة، وقروض بشروط سهلة، وغير ذلك من مصادر الاثراء.

وأخيرا، فإن رأس المال الكبير يستفيد كثيرا من اقامة معامل الطاقة الكهربائية والتعدين وصناعة الآلات والكيماويات، وغيرها، بأموال الدولة. ومع تطور الصناعة الوطنية، يوفر ممثلوه مشقة اللجوء الى الاحتكارات الغربية من أجل الحصول على هذه أو تلك من التجهيزات والمعادن والمواد الاولية الكيماوية، الأمر الذى يقوى بشكل ملحوظ مواقعهم فى الصراع التنافسى فى الاسواق. وفى الوقت نفسه، فإن هذا النشاط سوف يضع الدولة حتما فى مواقع المجابهة مع رأس المال الخاص. فهى تنافسه فى الفروع الصناعية ذات المستقبل الكبير، فى قطاعى التجارة والتسليف، وتخضع نشاطه لمراقبتها. ويولد هذا لدى بعض الاوساط لرأس المال الخاص عدم الرضا عن سياسة التوجيه (البرمجة) الحكومية.

وترى الفئات العليا من البورجوازية خطراً أكبر فى الاتجاه الذى يسير فيه النشاط الاقتصادى للدولة ، عندما يأخذ ـ فى سياق النضال المتنامى لشعوب آسيا وافريقيا ـ شكلا معاديا للأمبريالية ، بكل ما فى هذه الكلمة من معنى .

ان التجار والصناعيين الأغنياء يفزعهم ويثيرهم قيام اسس الاقتصاد المخطط فى البلدان الفتية. ففى هذا الاقتصاد لا تتوفر المجالات التى كانت موجودة من قبل لنشاط رأس المال الاحتكارى الخاص، وهم لا يلائمهم نمو الاستثمارات الحكومية التى تدعم القطاع العام بقوى جديدة.

وترى البورجوازية الكبيرة فى التدابير التى تقوم بها الدولة تعديا على حقوقها وامتيازاتها الطبقية، وتسعى للحيلولة دون تنفيذها. فهى تهاجم خطط الدولة ومشروعاتها الرامية الى تطوير وتعزيز ملكية الدولة كأساس للاقتصاد الوطنى، وتطالب بتقليص التوظيفات الرأسمالية الحكومية، وبالغاء مؤسسات الدولة وتسليمها بشروط مجزية للقطاع الخاص. ان الهجمات على القطاع العام، وعلى كل سياسة للبرمجة الحكومية، تنظمها وتقودها الفئات العليا من الاحتكاريين المحليين، بمساعدة فعالة من جانب الاحتكارات الغربية.

وفى البلدان التى توجد فيها علاقات رأسمالية متطورة نسبيا كثيرا ما تستعمل الدخول العالية لكبار موظفى الدولة وكبار الضباط والفئة العليا من الاختصاصيين الفنيين، فى شكل توظيفات رأسمالية مباشرة فى قطاع التداول، وفى فروع مختلفة من الانتاج المادى. وبفضل توفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، يتحول رأس المال البيروقراطى إلى رأسمال تجارى وصناعى، ويغدو عاملا من عوامل نمو المؤسسة الرأسمالية الحديثة.

أما فى البلدان الاقل تطورا، وخاصة فى الدول الافريقية الغنية، يعمل رأس المال البيروقراطى - بسبب وزنه الكبير فى التراكمات العامة - بشكل مستقل فى الغالب، ويتولى مهاماً اجتماعية اقتصادية أخرى.

ان رأس المال البيروقراطى، كما يتبين من تسميته ذاتها، ليس مرتبطا بشكل مباشر بشروط الانتاج المادى، ومصادره تتألف من الرواتب والتعويضات العالية بشكل غير معقول، التى تدفع للشخصيات الحكومية والسياسية التى تشكل النخبة الحاكمة. والى جانب الرواتب الاساسية، يتلقى الوزراء واعضاء البرلمانات مبالغ طائلة من أجل تأثيث الفيلات واقتناء السيارات، ودفع أجور الاطباء وأمناء السر الخاصين والسائقين والخدم، الى

غير ذلك. وتفوق دخول الفئة المتوسطة من موظفي الدولة أضعافا مضاعفة دخول العمال والموظفين العاديين. ولكن حتى دخول الوزراء، تبدو غالبا متواضعة تجاه ما يسمى بالدخول غير الرسمية التى تتلقاها النخبة الادارية والحزبية.

بيد أن الظروف الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تشجع دائما على تحويل رأس المال البيروقراطى الى رأسمال تجارى وصناعى.(١٠٨)

ويشير كاليسوف إلى أن الاحتمال «البيروقراطى» للتطور يمكن أن يكون مؤقتاً فقط: فإما أن وصول القوى التقدمية للسلطة يضع نهاية له، وإما أن يلد - بصورة طبيعية - اتجاهاً رأسمالياً. (١٠٩)

ويؤكد شيركوف على «أن الانتقال الى التوجه الاشتراكى يتطلب الآن ليس اختيار الطريق (فى الشرق اكتمل الاختيار عمليا)، وانما قطع الطريق على تطور الرأسمالية.(١١٠)

الفصل الرابع

تطور وخصائص البنية الاجتماعية الطبقية لبلدان الشرق
فى ضوء الاستشراق السوفيتى

المبحث السابع

البنية الاجتماعية الاقتصادية
أساس البنية الاجتماعية الطبقية

أظهر الواقع الجديد المتغير عدم كفاية أو ملاءمة التحديدات النظرية والمنهجية التى صاغتها المادية التاريخية (والدراسات السوفيتية) فيما يتعلق بدراسة البنية الاجتماعية الطبقية للمجتمعات المتقدمة، لدى دراسة هذه البنية فى المجتمعات النامية. وهكذا، استحال التطبيق الآلى للمقولات النظرية والمنهجية التى صيغت فى بيئة اجتماعية تاريخية مختلفة لدى محاولة قراءة البنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية. ومثلت هذه الضرورة الموضوعية مقدمة لاتساع مجال الدراسات السوفيتية التى تبحث خصائص تطور وتشكل البنية الطبقية للمجتمعات النامية منذ منتصف الستينيات. وفى التطور اللاحق لهذه الدراسات، أخذت تولى اهتماماً لقضايا أكثر جدة وتعقيداً فى مجال بحوث البنية الطبقية والجماعات الاجتماعية الأخرى: الأثنية والعرقية والدينية الثقافية، وغيرها. وفضلاً عن هذا تزايد الاهتمام بالدراسات المنهجية والنظرية والامبيريقية لأثر نمو الجماهير المعدمة واللا منتمية طبقياً، من ناحية، وأثر استقرار البنى الاجتماعية التقليدية، من ناحية أخرى، على تشكل الطبقات الحديثة - الراسمالية - فى المجتمعات النامية.

كما ظهرت دراسات مكرسة لتحليل أثر البنية الطبقية الاجتماعية الحديثة على تحويل ودمج الطبقات والبنى الاجتماعية التقليدية، وعملية تشكل البنية الاجتماعية الطبقية ككل اجتماعي عضوى، والتأثير المتبادل بين عمليات التشكل الطبقى والأفقار فى هذه البلدان.

ونلاحظ هنا أن دراسة البنية الاجتماعية الطبقية مثلت امتداداً لدراسة البنية الاجتماعية الاقتصادية، واستندت -منهجياً ونظرياً- إلى نفس المداخل البحثية، أى التبعية، وتعدد الأنماط، والانتقالية، والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، وغيرها. وإلى جانب دراسة تطور وخصائص الطبقات «الكلاسيكية»، مثل البورجوازية والبروليتاريا والفلاحين، وما إليها، فى ظروف المجتمعات النامية، تشمل البحوث السوفيتية فى هذا المجال دراسات للطبقات والفئات المتوسطة والبينية واللا منتمية طبقياً. ونقتصر هنا بالأساس على تناول الأسس النظرية المنهجية لدراسة التطور والبنية الاجتماعية الطبقية للمجتمعات النامية، وخاصة مجتمعات الشرق، فى ضوء أهم المداخل المنهجية النظرية للدراسات السوفيتية فى هذا المجال.

يقدم مؤلفو **«الطبقات والصراع الطبقى فى البلدان النامية»** تحليلاً للتطور والبنية الطبقية حتى منتصف ستينات القرن العشرين. ويستند هذا التحليل، من ناحية، إلى مدخل التبعية، الذى يركز على أثر الاستعمار والانخراط التابع فى السوق الرأسمالى العالمى، على التطور الاجتماعى الاقتصادى، ومن ثم على تطور البنية الطبقية للبلدان المستعمرة والتابعة. ويبرز التحليل، من ناحية أخرى، أثر التغيرات فى الهيكل الاجتماعى الاقتصادى، فى ظروف ما بعد الاستقلال السياسى، على البنية الطبقية للبلدان المتحررة. وأخيراً، فان التحليل يرتبط بمحاولة رسم الخريطة الطبقية، ويتضمن العديد من التحديدات المنهجية والنظرية التى تسهم فى محاولات تصنيف الطبقات والفئات المتوسطة والبينية -غير البورجوازية وغير البروليتارية.

ويؤكد المؤلفون، بداية، أن البنية الطبقية لأى مجتمع تتحدد بالبنية

القطاعية لاقتصاده، حيث يتحدد التركيب الاجتماعي للسكان بالهيكل القطاعي للاقتصاد. وفي المجتمعات النامية، تحددت البنية الطبقية -في نهاية المطاف- بوضع التبعية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، طالما أن هذا الوضع هو الذي يفسر التخلف الاقتصادي الذي تعيشه. ولا يعني هذا نفي الأثر الذي تركه تغير البنية الاقتصادية -في أعقاب الاستقلال- على البنية الطبقية، في ظل الظروف العالمية الجديدة المواتية لهذه التغيرات. ويلاحظ المؤلفون أنه، في ظل التطور اللا متكافيء على النطاق الرأسمالي العالمي، وداخل مجموعة البلدان النامية، وحتى ضمن حدود البلد النامي الواحد، تتسم البنية الاجتماعية الاقتصادية بتعدد الأنماط، الأمر الذي ينعكس في التنوع الشديد للبنية الطبقية. وهكذا، فان مجتمعات العالم النامي، تضم جميع الطبقات والفئات والمجموعات التي شملتها جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها التطور الاجتماعي الاقتصادي.(١١١)

إن تطور اقتصاد بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في اطار التبعية الاقتصادية جعله ملحقاً لاقتصاد البلدان الرأسمالية المتقدمة، متخصصاً في انتاج الخامات الزراعية التصديرية من حيث الأساس. ومَثَّل هذا التخصص، المفروض، القاعدة المادية للتزايد الشديد في اعداد العاملين بالزراعة. الأمر الذي أدى، من ناحية، إلى تعاظم الطبقات والفئات شبه البروليتارية وما قبل الرأسمالية في الريف، ومن ناحية أخرى، إلى تزايد نزوح الفلاحين المفقرين والمعدمين إلى المدن. ومع تطور الصناعة الحديثة (الصناعة الآلية الكبيرة الرأسمالية) في البلدان المتحررة، زاد عدد العاملين في الصناعة، وساعد على هذا أنه، رغم التدمير الذي أحاق بالصناعات الحرفية واليدوية، ظهرت أعداد متزايدة من المؤسسات الصناعية الصغيرة وورش الصيانة والاصلاح، التي ترتبط بالصناعة الحديثة. بيد أن ضعف وتأثر التصنيع وضيق النشاط الانتاجي، واستمرار التخلف الاقتصادي، أدى إلى تزايد عدد العاملين في القطاعات غير الانتاجية، بدرجة لا تتناسب مع مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي لهذه البلدان، حيث استمرت هذه القطاعات ميداناً لنشاط صغار رجال الأعمال، ومثلت مجالاً لاستيعاب البطالة المقنعة. وعلى أساس هذه البنية الاقتصادية القطاعية، توزعت البنية الاجتماعية الطبقية

للبلدان النامية، وارتبط التغير الأساسى فى العلاقات الاجتماعية بتوسع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

وإذ يؤكد المؤلفون على الأثر الكبير للاستعمار والتبعية على تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية، فانهم يخلصون إلى عدد من الأحكام الأساسية. أولاً، أن الرأسمالية الاستعمارية قد حددت – منذ البداية وبشكل عام – طابع ونطاق الاقتصاد الرأسمالى فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وأما واقع وجود البلدان المتحررة النامية ضمن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، فانه لا زال يحدد من نواح كثيرة مجرى تطورها الاجتماعى الاقتصادى. وثانياً، أن تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية لا يخضع فقط للقوانين الداخلية لتطور هذه البلدان نفسها، أو حتى لا يتأثر بها أحياناً، وإنما يبقى تابعاً بشكل عام لقوانين تطور النظام الرأسمالى العالمى، طالما بقيت هذه البلدان ريفاً للامبريالية. وثالثاً، أن انتشار العلاقات النقدية السلعية، التى تعتبر المحرك الأساسى للعلاقات الرأسمالية فى الظروف العادية، حيث مثل نهب الفلاحين والحرفيين (انتشار الفقر فى قطب) أساساً للتراكم البدائى الذى أسهم فى نمو الانتاج الكبير فى البلدان الأم (تركز الثروة فى القطب الآخر)، وهكذا، فان الاستغلال الاستعمارى الامبريالى عرقل تمركز رأس المال الوطنى ونمو الانتاج الكبير وتوسع الطلب على قوة العمل فى البلدان المستعمرة والتابعة. ورابعاً، أن الرأسمالية والاستعمار (ولا يمكن الفصل بينهما فى البلدان الأفرو آسيوية والأمريكية اللاتينية) قد حتتا العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التقليدية (التى كانت قائمة على بقايا النظام الاقطاعى فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا الشمالية، وعلى بقايا النظام القبلى العشائرى فى غالبية أفريقيا الاستوائية). وتعرضت هذه العلاقات للتغير بتأثير السياسة الاستعمارية، والعلاقات النقدية السلعية. وتبعاً لذلك بدلت الأوضاع الاجتماعية فى هذه البلدان، وتوسعت وتوطدت بدرجات متفاوتة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية فى اقتصادياتها.

وعلى الرغم من أن القطاع الرأسمالى – بتركيبه التقنى الاقتصادى وبنيته الاجتماعية الطبقية – ليس القطاع الأكبر فى كل البلدان، كما يقول المؤلفون فى منتصف الستينيات، فان تطور الرأسمالية والانتاج السلعى

أصبح يؤثر فى البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية . ورغم عدم اكتمال تبلور طبقات المجتمع البورجوازى فى غالبية البلدان النامية ، فانه يمكن التمييز بدقة بالغة بين الفئات الاجتماعية العليا ، والفئات الاجتماعية الوسيطة ، والفئات الاجتماعية الدنيا .

إن الفئات الاجتماعية العليا ، التى تستأثر بحصة الأسد من الدخل القومى (حيث يتوزع هذا الدخل فى البلدان النامية بشكل أشد بعداً عن العدالة مقارنة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة) ، ليست متجانسة من حيث تركيبها الطبقى . وتتكون النخبة المسيطرة فى المجتمعات النامية (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) من طبقات تتكون فى معظمها من كبار الملاك والمرابين وكبار التجار ، وما يسمى بالبورجوازية البيروقراطية ، كما تتمثل فى بعض الحالات فى البورجوازية الكبيرة الصناعية والمالية .

ويلاحظ المؤلفون ، بخصوص الطبقة البورجوازية ، أنها قد تشكلت ونمت فى الظروف المميزة للمستعمرات ، أى التخلف العام وضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات النقدية السلعية ، وتوطد النفوذ الاقتصادى والسياسى للامبريالية ، وغيرها . وأنه فى عدد قليل من البلدان فقط استطاع ممثلو الفئات التجارية المالية والاقطاعية المحلية أن يساهموا فى النشاط الرأسمالى إلى جانب رأس المال الأجنبى ، الذى حاز مواقع احتكارية حتى زمن الاستقلال . وكان على البورجوازية الوطنية أن تواجه أصعب الظروف فى أعقاب الاستقلال ، نتيجة ضعفها التاريخى ، وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات التصنيع الحديث ، والفوارق المتعاظمة بين مستويات تطور قوى الانتاج فى البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان المتحررة حديثاً .

وأما تعيين حدود الطبقة البورجوازية ، فان المؤلفين يشيرون إلى صعوبة التطبيق الآلى لمؤشرات الانتماء الطبقى للبورجوازية (حجم الدخل المتحصل واستغلال العمل المأجور) فى الظروف الخاصة للبلدان النامية . وهم يؤكدون – فى ذات الوقت – على أن الانتاج الرأسمالى يبدأ فى اللحظة التى ينفصل فيها صاحب العمل عن عملية الانتاج المباشرة ليمارس اشرافه عليها كمنظم ومراقب ، وأن رب العمل الذى يعمل إلى جانب عماله بسبب ضآلة دخله وعدم قدرته على استخدام قوة عمل اضافية ، هو رأسمالى من الناحية الظاهرية

فحسب ، وأما من الناحية الفعلية ، فان صاحب العمل هذا لا يعدو أن يكون مجرد منتج سلعى صغير محظوظ نسبياً . وعلى أساس نطاق الانتاج والنشاط الرأسمالى، فان الطبقة البورجوازية تنقسم إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة .

أما الوضع الاقتصادى الذى تشغله هذه البلدان فى الاقتصاد العالمى ، والأحوال الاقتصادية فيها ، فانها تجعل من الربا والتجارة والمضاربة ، إلى جانب الخدمة الوظيفية لدى الدولة ، الأنشطة الأكثر ربحاً أمام البورجوازية المسيطرة ، إذا قورنت بأرباح الصناعة .

وتتميز الفئات البورجوازية السائدة فى القطاع الرأسمالى الوطنى فى البلدان النامية بأنه غالباً ما يجتمع فى الشخص الواحد منها : الرأسمالى الصناعى الكبير ، مع ذلك الذى يمارس التجارة والنشاط المالى ، فضلاً عن مالك الأرض الكبير الذى يمارس الاستغلال الاقطاعى أو شبه الاقطاعى ، والتجارى الربوى .

ومع تطور البورجوازية الوطنية الصناعية ، تكتسب هذه الطبقة سمات احتكارية ، وتدخل فى علاقات مشاركة مع رأس المال الأجنبى ، ترتبط -فى ظروف الاستقلال مقارنة بظروف الاحتلال- بتراجع علاقات الوساطة والتجارة لصالح اقامة المؤسسات الصناعية الوطنية أو المختلطة ، الأمر الذى يسهم فى بعض الحالات فى الحد من التبعية بالاستفادة من القروض والتجهيزات .

أما الفئات الاجتماعية الدنيا ، التى تشكل الغالبية الساحقة من السكان (حيث البؤس الساحق وفائض السكان النسبى من أهم سمات التركيب الاجتماعى للبلدان النامية) ، فان تركيبها الطبقى يتسم بالتنوع الشديد ، وتضم هذه الفئات الفلاحين الفقراء (الذين يشكلون الكتلة الرئيسية) ، والبروليتاريا غير الزراعية ، والعمال الزراعيين ، وقسماً من الحرفيين والتجار ، وكذلك فقراء المدن ، حيث لا تمثل الطبقة العاملة سوى نسبة ضئيلة ، وأما الأغلبية فانها جماهير غير بروليتارية وشبه بروليتارية خاضعة للاستغلال ما قبل الرأسمالى .

ويلاحظ المؤلفون أن النمو النسبى والمطلق لعدد العاملين بأجر يعتبر أهم

مؤشر للتطورات الاجتماعية الجارية للبلدان النامية، وأن التطور غير المتوازن فى هذه البلدان انعكس فى الفروق الكبيرة فى توزيع العمل المأجور بين مختلف الفروع والمناطق فى البلد الواحد ، وأن جزءاً هاماً من العاملين بأجر فى هذه البلدان يتكون من فئات انتقالية شبه بروليتارية لا ترتبط بالانتاج الحديث إلا بصورة جزئية ولا تزال وثيقة الصلة بالعلاقات التقليدية ما قبل الرأسمالية ، وأن غالبية الموظفين لا تنتمى إلى البروليتاريا . ويتطابق التوزيع القطاعى للعاملين بأجر مع التوزيع القطاعى للسكان العاملين ، حيث الغلبة للزراعة . وفى هذا كله تتميز بروليتاريا البلدان النامية عن بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدمة . إن بروليتاريا آسيا وأفريقيا قد بدأت تتكون فى ظروف الاستعمار وفى المؤسسات الأجنبية . ولا يزال هذا الوضع يحدد خواصها الأساسية، حيث تحتفظ بطابع فلاحى نتيجة ارتباطها بالقرية باعتبارها الملاذ الوحيد فى حال العجز عن العمل أو فقده ، مما عرقل تكون بروليتاريا وطنية مؤهلة ، كما تعرقل تكونها بسبب انخفاض مستوى التطور الاقتصادى وقسوة ظروف العمل والمعيشة، واستمر النظام التعاقدى (السمسرة باليد العاملة من قبل الوسطاء) ، حيث الاضطهاد ما قبل الرأسمالى الأسلوب الرئيسى لتأمين قوة العمل فى العديد من البلدان وخاصة فى قطاع البناء والتشييد .

أما عن تركيب الطبقة العاملة ، فانه يضم نواة من العمال الدائمين يتدرج باتجاهها جمهور من أشباه البروليتاريا أكثر عدداً . وتمثل بروليتاريا الانتاج الكبير العمود الفقرى لجيش العمل المأجور الأقل عدداً من الناحيتين النسبية والمطلقة . أما عمال الانتاج الصغير فان ما يجعلهم فئة خاصة هو كون هذا الانتاج يمثل مرحلة أدنى مقارنة بالانتاج الكبير الرأسمالى ، مع ما يرافقه من أشكال للاستغلال تختلط ببقايا علاقات الاستغلال الأبوية وما قبل الرأسمالية ، وحيث العديد من نفس أصحاب المؤسسات الصغيرة يعملون مع عمالهم ويتعرضون لاستغلال التجار والمرابين وأصحاب المصانع . أما الكتلة الرئيسية من عمال الريف ، فانها تتكون من المياومين (العمال الذين يعيشون من دخل مؤقت لعمل قائم على الصدفة) ، الذين يتألفون من أشباه بروليتاريا وأشباه فلاحين وأشباه معدمين وأشباه متعطلين . وفى المدن ، يشكل المياومون فئة خاصة متنوعة التركيب ، تضم الحمالين والباعة المتجولين

والمتسولين والمنحرفين، وغيرهم. ومن الصعب تقدير حجم هذه الفئة، لأن نشوءها وتطورها مرتبطان باختلال التناسب القائم بين وتيرة نمو سكان المدن ووتيرة النمو الاقتصادي، وخاصة الصناعي. ويمثل العمال الموسميون والمؤقتون جماعة اجتماعية تحيط بالبروليتاريا وتتطور في اتجاهها.

ومن الصعب في هذه البلدان تعيين الحدود الدنيا للطبقة العاملة، أي الجماعات التي هي – من حيث أوضاعها الاجتماعية والمادية – دون عمال المؤسسات الحديثة الرأسمالية وتنتمي مع ذلك إلى البروليتاريا.

ويلاحظ المؤلفون أنه، في مدن المجتمعات النامية، يغلب ما يسمى بالفئات البينية، أي الفئات التي لم تصبح بروليتارية بعد، من العناصر شبه البروليتارية والحرفيين وصغار التجار وصغار أصحاب الأعمال، أي البورجوازية الصغيرة والفئات المدينية الفقيرة. وفي عداد الفئات المتوسطة، يدرج المؤلفون الموظفين وأصحاب المهن الحرة والطلبة والكتلة الأساسية من الضباط. ويرى المؤلفون أن مصطلح «الطبقة المتوسطة» الذي يستخدمه علم الاجتماع البورجوازي كتصنيف يجمع بموجبه البورجوازية المتوسطة والصغيرة والموظفين والمثقفين في مجموعة اجتماعية واحدة، يمكن أن يكون مقبولاً فقط عندما يعكس (وإن بشكل نسبي للغاية) هذه أو تلك من الآراء المشتركة (وليس تماثل المصالح الطبقية) لأولئك الذين يقفون على السلم الاجتماعي بين أعلى الدرجات وأدناها.

ويلاحظون أن تدهور صغار المنتجين، في ظروف ضعف تطور الرأسمالية، أدى إلى صغر حجم الفئات البينية التي تشغل مركزاً وسطاً بين الدرجتين العليا والدنيا من السلم الاجتماعي، وخاصة فئة البورجوازية الصغيرة. ويشيرون إلى أن قولهم بأن عدد البورجوازيين الصغار ضئيل نسبياً يتناقض مع ما هو شائع عن انتماء غالبية سكان هذه البلدان إلى ما يسمى بفئة «المستقلين» (أي الذين لا يبيعون قوة عملهم بشكل منتظم ولا يستغلون عمل الآخرين) وهم يمثلون حوالي ٩٠ ٪ من السكان العاملين في البلدان الأكثر تخلفاً، وأكثر من ٥٠ ٪ في غالبية البلدان النامية. بيد أن الكتلة الأساسية من هؤلاء المستقلين – كما يرى المؤلفون – لا تنتمي للبورجوازية الصغيرة، أي الطبقة المتحررة من التبعية الشخصية والالتزامات ما قبل

الرأسمالية وشبه الاقطاعية فى الزراعة وخارجها. ويرتبط نشوء ونمو البورجوازية الصغيرة بتطور رأسمالية راسخة، وبنمو الانتاج السلعى المحلى، وبتوسع السوق الداخلية، وبتطور العلاقات النقدية السلعية. وفى ظروف البلدان المتخلفة اقتصادياً، يستحيل وضع المنتج الصغير على قدم المساواة مع البورجوازى الصغير، حيث تتوقف الطبيعة الطبقية للمنتج الصغير على طابع علاقات الانتاج السائدة، ويؤدى ضيق قاعدة الانتاج السلعى الصغير إلى عدم تناسب التركيب الاجتماعى للمجتمع مع درجة تطوره الرأسمالى، ويظل المالك الصغير متشبثاً بوضعه «المستقل» رغم المعاناة الهائلة.

ويشكل الفلاحون الذين لا يستغلون عملاً مأجوراً، إلى جانب البروليتاريا والفئات شبه البروليتارية، من ٩٠ - ٩٥٪ من سكان الريف. لكن فئة الفلاحين المتوسطين، أى البورجوازية الصغيرة حقاً، لا تشكل فى معظم البلدان النامية سوى جزء ضئيل جداً من الفلاحين. وفى بلدان آسيا وشمال أفريقيا، لا يزال الريع (الاقطاعى فى جوهره) هو الأسلوب الرئيسى لاستغلال الفلاحين، حيث يبتلع هذا الريع كل الناتج الفائض، وجزءاً من الناتج الضرورى. وينطبق هذا على البلدان التى طبقت اصلاحات زراعية، رغم الفوارق الفعلية بين هذه البلدان. ويؤكد المؤلفون أن تعبير «فلاح» دون تحديد الظروف الاجتماعية الاقتصادية التى يعيش فى ظلها هذا الفلاح، لا يدل سوى على الاشتغال بالزراعة. كما يلاحظون أن الفلاحين الفقراء هم فئة متميزة من البوليتاريين وأشباه البروليتاريين، تجمع بين سمات أشباه الفلاحين وأشباه العمال الزراعيين وحثالة البروليتاريا والعاطلين عن العمل، وتقاسى من الاضطهاد شبه الاقطاعى والاستغلال الرأسمالى. ويشكل اتساع هذه الفئة أحد أهم خواص التركيب الاجتماعى فى البلدان المتخلفة اقتصادياً. وأما غالبية الحرفيين وصغار التجار، فانهم لا ينتمون بدورهم إلى البورجوازية الصغيرة، وإنما إلى الفئات الفقيرة شبه البروليتارية المرتبطة بالانتاج السلعى، والخاضعة لقوانين السوق، ولكن الواقعة فى أثار التبعية الشخصية وعبودية الدين.

ويقوم مؤلفو «الشرق الأجنبى والعصر» بتحليل البنية الاجتماعية الطبقية

للبلدان النامية فى الشرق حتى مطلع ثمانينات القرن العشرين، منطلقين من «مدخل تعدد الأنماط»، الذى يشدد، من ناحية، على أن آليات التطور الاجتماعى الاقتصادى تمثل أساساً هاماً لدراسة الطبقات والبنية الطبقية للمجتمع، ويوضح، من ناحية أخرى، تعايش الطبقات والجماعات الاجتماعية القديمة (التقليدية) والجديدة (المعاصرة) فى البنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية. وفى هذا التحليل، يحاول المؤلفون توضيح السمات المميزة للطبقات الأساسية فى المجتمعات الشرقية، وخاصة تلك الشرائح والجماعات الطبقية الأهم (المتوسطة والفئات غير البروليتارية للكادحين، وما إليها)، التى تتسم بتمايز مصالحها وبمكانتها الهامة فى الحياة الاجتماعية السياسية، حيث لا زالت غالبية قوة العمل فى هذه المجتمعات النامية مرتبطة بالأنماط الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الصناعية.(١١٢)

وبداية يوضح المؤلفون الخصائص المميزة لتطور المجتمعات فى العالم الأفروآسيوى (الجغرافية والاثنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية)، التى تؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين طبقات هذه المجتمعات. ويشيرون، بين هذه الخصائص، إلى ركود البِنَى والمؤسسات التقليدية لمجتمعات الشرق، وتعدد الأنماط الاجتماعية الاقتصادية، وتنوع الانتماء، والوظيفة الطبقية لممثلى هذه أو تلك من الفئات الاجتماعية، وحدَّة التناقضات القومية الاثنية مقارنة بالتناقضات الطبقية، ونسبية التأثير المباشر للعوامل الاقتصادية على الصراع الطبقى، واتساع المهام أمام الدولة النامية بما تتطلبه من تعبئة للأغلبية وتشديد للانضباط، والأهمية الشديدة لتأثير العامل الخارجى الذى يمثل عاملاً داخلياً فى العديد منها.

ويبرز المؤلفون العديد من السمات المميزة للتطور الاجتماعى الطبقى، والبنية الاجتماعية الطبقية، فى مجتمعات الشرق فى ظروف «تحديث» الشرق. وهكذا يؤكدون على أن الانتماء إلى الجماعة التقليدية - كما فى بلدان الشرق العربى على سبيل المثال - يغلب عادة المصالح الاقتصادية والاجتماعية، (وفى اليابان، فان سيادة الاحتكارات إلى جانب الانضباط الأبوى لجيش العمل يقوى الرأسمالية). ويرون أن تعدد الأنماط الذى لايمثل جمعاً حسابياً بسيطاً للأنماط، وإنما تفاعلاً جدلياً متواصلاً فيما بينها، يتضمن صلات وتأثيرات متبادلة، وأن التأثير الأشد للأنماط ما قبل الرأسمالية

(وما يوافقها من قواعد وسلوك ووجهات نظر ونظام قيم) على غالبية السكان، يمثل مصدراً لثبات وركود العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التقليدية المعرقلة للتقدم، وأساساً لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويولد أشكالاً للاستغلال الجماعي، حيث العامل الديني الاثني يحدد الأعداء أكثر من التناقضات الطبقية حديثة الطابع -كما يبدو في لبنان.

وفي مجتمعات الشرق (والاشارة إلى الجزائر والمغرب، وغيرهما)، يوضح المؤلفون كيف يخضع الفلاح لاستغلال الدولة (عبر النظام الضريبي) والاقطاعي والمرابي، وصاحب الأعمال الرأسمالي (بما في ذلك الأجنبي)، ونقابل الأجير شبه المشاعي، وشبه الفلاح شبه العامل، فضلاً عن الفلاح الذي يجمع بين الزراعة والحرفة والتجارة الصغيرة، كما نجد مالك الأرض الكبير الرأسمالي حائزاً للأرض، وموظف الدولة رجلاً للأعمال، إلى غير ذلك.

ويفرز المجتمع متعدد الأنماط العديد من هذه الفئات والطبقات والجماعات متعددة الانتماء والانتقالية، حيث يؤدي تطور الأنماط الاجتماعية الاقتصادية الحديثة (السلعي الصغير، والرأسمالي الصغير، والرأسمالي الحديث، وغيرها) على حساب الأنماط التقليدية -ما قبل الراسمالية- إلى توليد أشكال جديدة للعلاقات الاجتماعية، ومجموعات اجتماعية انتقالية توائم الحفاظ على القديم أو تدعم ظهور الجديد، وما يتصل بهذا من علاقات متشابكة بين الطبقات والفئات. وهذا مما يضاعف من التحالفات والانقلابات غير المتوقعة في مجرى الصراع الطبقي والسياسي، ويولد تنوع التركيب القومي القبلي للسكان عدم المساواة في التطور الاجتماعي الثقافي للقوميات والقبائل، ويخلق أرضاً ملائمة لكل مظاهر الشوفينية، ويؤدي إلى تفاقم العديد من التناقضات الخارجية والداخلية المتشابكة غالباً مع الصراعات الدينية القبلية (كما في السودان والعراق).

إن الطابع غير الاقتصادي للعلاقات الاجتماعية للمجتمع التقليدي- العلاقات العشائرية والقبلية والأبوية والدينية والاثنية، وتلك التي تجمع «البلديات» من نفس المنطقة، وغيرها - التي تتحدد، لا بعوامل المصلحة والتبعية المالية، وإنما بالانتماء القديم لجماعة تقليدية مغلقة، يولد علاقات

أخرى أكثر تعقيداً – مقارنة بأوروبا – بين البناء التحتى والبناء الفوقى، ويحافظ على الطابع الشخصى للعلاقات الاجتماعية ويعرقل تحويلها إلى علاقات رأسمالية غير شخصية.

ويتأكد الدور النسبى للعوامل الاقتصادية فى الصراع الطبقى فى الشرق من انتشار الأشكال التى تفرضها السيطرة السياسية. إن الحاجة الملحة لسلطة قوية يشعر بها ممثلو القوى الاجتماعية السياسية المتناقضة ذات الاتجاهات المختلفة والشعب ككل، وعلى أساس هذه الضرورة الموضوعية لدور القهر السلطوى، غالباً ما يضارب الديكتاتوريون عاشقو السلطة، الذين لا يعملون لأهداف تقدمية. لكن هذا لا ينبغى أن ينفى إدراك تلك الضرورة الموضوعية لحل مشكلات التخلف الاقتصادى، ورفع مستوى المعيشة، والتصنيع والتحديث التقنى للاقتصاد، فى مواجهة قصور العوامل الاجتماعية الاقتصادية.

وتقوم الهجرة الخارجية إلى البلدان الاستعمارية السابقة، أو إلى بلدان أكثر تقدماً (من الجزائر إلى فرنسا، ومن لبنان إلى أمريكا الشمالية والجنوبية، ومن السودان إلى مصر، ومن السعودية إلى العراق والكويت ولبنان، وغيرها) بدور هام فى التطور الاجتماعى الطبقى الداخلى فى بلدان الشرق. وفضلاً عن هذا، فان هناك التأثير المتعاظم للتعرف على أمثلة لحياة أفضل فى الخارج.

وأما نتائج سيطرة رأس مال الأجنبى والخضوع للامبريالية وأحلافها العسكرية والضغط الاقتصادى وغير الاقتصادى للاستعمار الجديد، فانها تنعكس فى استمرار قوة الطبقات الاستغلالية، والتحويل الرأسمالى للبنى التقليدية على حساب معاناة الشعوب، وفى البنية الاجتماعية الطبقية الراهنة للبلدان النامية، والتى تتسم بضعف البورجوازية والبروليتاريا وضعف مواقع الاشتراكية والرأسمالية من منظور علاقات القوى الطبقية.

وحول الطابع الخاص للطبقات والبنية الاجتماعية لمجتمعات الشرق، يقول المؤلفون ان انحلال واستمرار الأنماط الاجتماعية الاقتصادية، التى لا يتشابه الكثير منها مع الغرب، قد ولد البنية الاجتماعية الراهنة لمجتمعات الشرق. وأن العلاقة الوثيقة بين الأنماط الاجتماعية الاقتصادية، الحديثة

والتقليدية ، يؤثر على تشكل الطبقات الجديدة ، بما فى ذلك تلك التى لم توجد فى أوروبا ، أو وجدت وقامت بوظائفها بأشكال مختلفة .

ويرتبط بكل من هذه الأنماط ، بشكل مباشر ، طبقة أو عدة طبقات (غالباً اثنتان) وليس نادراً ما تكون هذه العلاقة غير مسبوقة فى تاريخ أوروبا (مثل علاقة النمط السلعى الصغير بطبقة الملاك الاقطاعيين) .

وتتضح خصائص الطبقات والبنية الطبقية فى آسيا وافريقيا لدى دراسة الكتلة الرئيسية لجماهيرها أى «الفلاحين». ويؤكد مؤلفو **«الشرق الأجنبى والعصر»** على أن البورجوازية الصغيرة من صفوف الفلاحين، لم تنم بالأساس إلا في بعض بلدان الشرق (تركيا ، مثلاً) . وفى بعضها الآخر انتهت منذ زمن وجيز عملية انبثاق الفلاحين كفئة موحدة من بين مجموعات القبائل (العراق ، مثلاً) . ولا زال « الفلاحون » يشملون العديد من المجموعات الانتقالية ما قبل البروليتارية وشبه البروليتارية .

ولقد استمر الفلاحون يمثلون قوة اجتماعية موحدة ، تجرى داخلها عمليات الانقسام إلى طبقات جنباً إلى جنب مع وجود بعض المصالح المشتركة المؤسسة على الصراع مع أعداء مشتركين ، والمستندة إلى الحياة المشتركة فى ظروف البؤس .

كما يتضح هذا الطابع الخاص للطبقات والبنية الطبقية من دراسة « البورجوازية » فى هذه البلدان . ويؤكد المؤلفون القول بدعم الاستعمار للطابع «الاقطاعى» وشبه الاقطاعى للرأسمالية «الكولونيالية» فى المستعمرات . ومن هنا صلات النشأة لغالبية الرأسماليين بالاقطاعيين ، الأمر الذى يظهر فى امساك طبقة البورجوازيين كبار الملاك (فى الشرق العربى ، على سبيل المثال) بكل أشكال القهر الاقتصادى وغير الاقتصادى ، وكل أشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وكل ركائز التأثير السياسى والروحى على المجتمع . وهكذا غالباً ما تمس مصالح الاقطاعيين لدى أضعاف البورجوازية ، والعكس صحيح . وفيما عدا بعض الاستثناءات (من بينها مصر) ، فان رجال الأعمال من الطراز الحديث لا تأثير حاسم لهم ، على حين تتمتع البورجوازية التقليدية بمواقع قوية (والمقصود هو تلك البورجوازية التى تجمع بين أنشطة التجارة والزراعة والربا وتجميع الثروات

دون البحث عن تدويرها اللاحق، وهى تلك التى تربطها صلات وثيقة بالاقطاع والامبريالية ويغلب فى صفوفها الكومبرادوريون والمضاربون) ولم يكن للبيروقراطيين الذين ينهبون خزانة الدولة سوى أن يؤكدوا الطابع الطفيلى لهذه الطبقة.

وفى بعض البلدان، وتحت تأثير النشاط التقنى الاقتصادى للامبريالية، تشكلت رأسمالية من الطراز الكومبرادورى الاستعمارى الجديد. وفى بلدان أخرى، فان التقليص الراديكالى لحدود البورجوازية، وإن أشار إلى ضعف هذه الطبقة، فان ازاحتها جرت بالأساس من القطاع الحديث، الذى اتسمت سيطرتها عليه بالضعف: الصناعة والنظام المالى الائتمانى، وبقيت -تقريباً بغير مساس- فى مجالات نشاطها التقليدى، أى التجارة والزراعة، بسبب اعتبارات اقتصادية وسياسية. وأن وجود العديد من الأنماط وأشباه الأنماط الاجتماعية الاقتصادية داخل راسمالية آسيا وافريقيا، وتنوع أحجام وأشكال نشاط الأعمال وتدرج طابعها الانتقالى من أساليب الاستغلال ما قبل الرأسمالى إلى الرأسمالى، وتفاوت مستوى اكتمال التشكل الطبقى، يحدد الفروق النوعية بين الفئات والشرائح والمجموعات البورجوازية، كما يحدد اختلافات مواقفها السياسية ومصالحها الاجتماعية. وفى هذا الصدد تلعب الانقسامات القومية والدينية والطائفية، وغيرها من الانقسامات التقليدية، دوراً غير ضئيل.

ويبرز فى هذا المدخل لتحليل بنية الطبقات والبنية الاجتماعية استناداً إلى تعدد الأنماط، ما يقدمه المؤلفون من تحليل متميز لـ «البورجوازية الصغيرة» فى مجتمعات الشرق، يختلفون فيه مع التحليل الذى تضمنه كتاب «**الطبقات والصراع الطبقى فى البلدان النامية**»المجلد الأول - والذى أشرف عليه ف. ل. تياجوننكو، ومع الكتاب السابق له، والمستند بدوره إلى مدخل «التبعية»، والذى أشرف عليه أيضاً نفس المؤلف (**البلدان النامية: القوانين، والاتجاهات والآفاق**. موسكو، ١٩٧٤) لأن مؤلفى «**الشرق الأجنبى والعصر**» يؤكدون أن البورجوازية الصغيرة هى الطبقة الأكثر عدداً والأوسع والأشد تنوعاً للمجتمع الأفروآسيوى، وهى بشكل أدق فئة اجتماعية تضم الطبقات المالكة الصغيرة للأنماط المختلفة. وهم يرفضون القول بأن البورجوازية الصغيرة مجرد «فئة للمجتمع البورجوازى» توجد فى الشرق

فقط «بقدر» ما جرى من انهيار للعلاقات التقليدية ونشأ محيط رأسمالى يحول الفلاح والحرفى والتاجر إلى بورجوازى صغير ، وفى تلك الحدود التى تعمل فيها قوانين الرأسمالية فقط. كما يرفضون الاستنتاج بخطأ ادماج جماهير واسعة من الملاك الصغار (أكثر من نصف السكان غير الزراعيين) فى عداد البورجوازية الصغيرة. ويتساءلون: ألا يولِّد هذا وهماً بجمود الانقسام الطبقى للسكان فى الشرق ، على حين يتعاظم بشكل متواصل جذب هذه أو تلك من الفئات «التقليدية» ما قبل الرأسمالية لصغار المنتجين فى المدينة والريف (مع تجاهل صغار التجار) إلى منظومة العلاقات رأسمالية الطراز؟ وهل يمكن - دائماً - تعيين الحدود بين «ما قبل الرأسمالية» القاطعة و «البرجزة» غير المشكوك فيها للمالك الصغير؟ وهم يؤكدون على إن استمرار الحرف والصناعات التقليدية فى المدن والأرياف الشرقية ، والأشكال المختلفة للتقسيم التقليدى للعمل ، بما فى ذلك الأنواع المختلفة للتبادل شبه الطبيعى (أو حتى الطبيعى) ، أمر لا شك فيه. وفضلاً عن هذا ، وبدرجة أكبر ، لا زالت الأشكال الاجتماعية القديمة للعلاقات التقليدية فى محيط الملكية الصغيرة (الأبوية والطائفية الحرفية والعشائرية القبلية وملكية «البلديات» والطوائف المغلقة) موجودة. ولكن يبدو أن الأصوب هو ألا نبحث فى هذا البحر لتعدد الأشكال الاجتماعية عن «مجموعات نقية»، وعن أنماط للبورجوازية الصغيرة «الأصلية» التى تطابق التصورات الكلاسيكية الأوروبية عنها. والأكثر صحة هو أن نطرح السؤال حول تعدد فئات البورجوازية الصغيرة الذى اشترطه الطابع متعدد الأنماط للمجتمع الافرو آسيوى.

إن البورجوازية الصغيرة هى ائتلاف متنوع الفئات فى مرحلة التشكل كطبقة تعمل بنفسها وتمتلك وسائل الانتاج ، يضم عناصر الملاك الصغار لأنماط غاية فى التنوع (السلعى الصغير ، والرأسمالى الصغير ، والرأسمالى الكبير ، القومى والأجنبى) ، بما فى ذلك أولئك الذين خرجوا لتوهم من أطر الأنماط الأبوية والطبيعية والاقطاعية. ويدخل فى عداد البورجوازيين الصغار أولئك المنتجين الصغار الذين بدأ تواً جذبهم إلى عضوية السوق والعلاقات الرأسمالية البدائية: الحرفيون والصناع والتجار الصغار والفلاحون الذين لم ينفصلوا تماماً عن الاقتصاد الطبيعى.

وأن عدم التبلور الاجتماعى للملاك الصغار الافروآسيويين (كما هو

الحال للطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى) لا يمكن أن يبرر عدم تقديم تعريف لهم، أو السعي إلى تجاهل تحليل وضعهم الاجتماعي، سواء كانوا بورجوازيين صغاراً أو في مراحل انتقالية إليها ، أو لا علاقة لهم بالبورجوازية الصغيرة . وفي هذا التحليل ، فان الأكثر صحة لن يكون مجرد تحديد الانتماء الاجتماعي الاقتصادي ، وانما الاجتماعي السياسي (بما في ذلك الأيديولوجي والنفسي) ، أيضاً ، إلى هذه الطبقة . وبكلمات أخرى ، فانها تشمل الفئات التي لا تنتمي إليها من الناحية الشكلية ، أي تشمل الذين يمثلون «الاشكال التقليدية للنشاط والعلاقات الاجتماعية» ، إلى جانب «البروليتاريا الرثة وأشباه البروليتاريا» ، وأيضاً «العمالة الوهمية في نشاط الأعمال الصغير». ويؤكد المؤلفون ما لاحظه بعض الباحثين من اتساع «عملية تثبيت وتعاظم العناصر والفئات التقليدية المدينية للبورجوازية الصغيرة» المرتبطة بشكل مباشر باستمرار دورها في الاقتصاد نتيجة تباطؤ النمو الصناعي ، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى كبر تأثيرها على النشاط الاقتصادي والاجتماعي بدرجة أكبر من البلدان المتقدمة .

ويرفض المؤلفون القول بأن الرأسمالية وليدة الاستعمار ، وأن البورجوازية الصغيرة نتاج التطور الرأسمالي ، ويؤكدون على ظهور العديد من عناصر الرأسمالية القومية (أو الرأسمالية المبكرة) في بلدان آسيا وأفريقيا قبل استعمارها .

إن الأساس في توصيف «البورجوازيين الصغار» هو أنهم ملاك صغار ، لا يستغلون عمل الغير أو يستخدمونه على نطاق ضيق للغاية ، ولا يمكنهم التحرر من ضرورة العمل بأنفسهم . ويبدو الطابع المزدوج لهؤلاء أشباه الحائزين أشباه العاملين ، هؤلاء الكادحين الملاك ، الذين يهيمنون من الناحية العددية في البلدان النامية ، كما لو كان يمثل الطابع الانتقالي لذلك المجتمع الذي يحددون «أشخاصه» اكثر فأكثر خلال العقود الأخيرة . وفي هذا الصدد فان انتماءهم الطبقي يتحدد بقدر انخراطهم في العلاقات وأشكال الانتاج الرأسمالية تماماً ، كما يتحدد بنفسيتهم ووضعهم الاجتماعي الاقتصادي .

بيد أنه ليس الحائزون الصغار لوسائل الانتاج هم وحدهم الذين تلازمهم

الصفات الاجتماعية ومواقف وسيكولوجية البورجوازية الصغيرة، وإنما ينبغي الاشارة أيضاً إلى الفئات البروليتارية المبكرة، أى الهامشية، التى تسمى بـ «المعدمين» و «الحثالة» – اللومبين – من الفئات الدنيا للمدينة والريف. و «المعدمون» هم أولئك الذين لازالوا يتطلعون إلى مكانتهم السابقة فى المجتمع (مثل فقراء الفلاحين المضطرين للعمل الموسمي، والحرفيين المنهارين) والذين لازالوا يحتفظون بأوهامهم حول حيازة ملكيتهم ونشاطهم الانتاجى (رغم أن هذا لم يوجد فعلياً)، أى أنهم «فقراء مشتغلون»، يمثل بؤسهم حالة مؤقتة فى نظرهم.

وتتميز «الحثالة» عنهم، وهم «فقراء لا يشتغلون»، ويشكلون جماهير غفيرة العدد غير منتمية طبقياً، معدمة تماماً، وفقدت فعلياً كل علاقاتها السابقة بالمجتمع، لا تستطيع (أو لا تريد) العمل، وتضطر لأن تعيش نمطاً طفيلياً من الحياة. وهم يمثلون المرحلة الأخيرة من (الانفصال الطبقى). إنهم المشردون والمتسولون والمجرمون والعاطلون بصفة دائمة والأشخاص غير المصنفين مهنياً والساعون إلى دخل بالصدفة (غالباً البقشيش أو التسول)، الذين ضمرت لديهم تماماً (غالباً تحت تأثير اليأس وعدم صلاح الحال) سيكولوجية «التشغيل»، ولكن لا زالت لديهم سيكولوجية «الملكية» فى شكل متغير (الأنانية، والبلطجة، والاستحواذ على ملكية الغير). ويفاقم وضع الحثالة لديهم كل الصفات السلبية الفطرية للبورجوازية الصغيرة، وهى: عدم الاستقرار والتقلب والمأجورية (الاستعداد لبيع الذات)، وغيرها. ويبلغ الوزن النسبى للعناصر شبه البروليتارية وحثالة البروليتاريا نحو ٧٠ – ٨٠ ٪ من الفلاحين، ونحو ثلث سكان المدن فى آسيا وافريقيا.

وتمثل الفئات الدنيا من فقراء المدن والريف شريحة دنيا متميزة وقاعدة دنيا للبورجوازية الصغيرة. وتنبع التطلعات الاجتماعية السياسية البورجوازية الصغيرة لهذه الفئات من طبيعتهم وسيكولوجيتهم البورجوازية الصغيرة: إنهم قسم من البورجوازية الصغيرة فقد ملكيته ولكن لا يزال يحتفظ بتصوراتها.

وأما المثقفون والفئات المتوسطة، فأنهم يتلصقون «من أعلى» بالبورجوازية الصغيرة، بل أنهم يندمجون فيها جزئياً، وخاصة من الناحية الفكرية السياسية.

ويمثل المثقفون، بما في ذلك العلميون الفنيون، من حيث الجوهر، عنصراً مكوناً للفئات المتوسطة. ويرجع تمييزهم في فئة خاصة إلى الوضع الخاص لأصحاب المهن الحرة الذين يحتفظون بصلات مع أشد طبقات المجتمع تنوعاً (الأمر الذي يحدد موقعهم من الصراع الطبقي)، وإلى أهمية المهام التي تبرز في البلدان المتخلفة أمام الشريحة المتعلمة للمجتمع ككل. ويؤكد المؤلفون أن العلاقات المتبادلة بين البورجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة لاتزال موضوعاً غير مدروس بشكل كاف، وأرضاً للدراسة العلمية للمستشرقين السوفييت. وهكذا يؤكد البعض من المستشرقين السوفييت على الفرق بين الفئات المتوسطة والفئات البينية، مشيرين إلى «التعليم الحديث»، و«عدم حيازة وسائل الانتاج» كمؤشر (معيار تصنيف) للفئات المتوسطة، وإلى «التقليدية» و«حيازة ملكية صغيرة» كمؤشر للفئات البينية. وتبدو وجهة النظر هذه أشد وضوحاً لدى تمييز المثقفين كجماعة اجتماعية ذات درجة عالية من الاغتراب والاحساس بالتعالي على الكتلة الأساسية من المستخدمين من الفئات المتوسطة التي يضمها الجهاز الاداري القيادي المتنامي، والجماهير المعادية للثقافة، وتدرك تعارض وجهات النظر والتطلعات والمصالح بينها وبين البورجوازيين الصغار.

وأما البعض الآخر من المستشرقين السوفييت فانهم يؤكدون، على العكس، على ما هو عام، ما يوحد البورجوازية الصغيرة التقليدية في بلدان الشرق المعاصر مع الشريحة المتعلمة غير المالكة، بل انهم يطابقون أحياناً بين الفئات المتوسطة والبينية، وفي أحيان أخرى يعترفون بالفروق بين هذه الفئات «المتقاطعة»، ولكن أيضاً «المختلفة». وإلى جانب هذا، فانهم ينظرون إلى «الوحدة» الاجتماعية (النسبية والمتناقضة) للكتلة الرئيسية من الفئات المتوسطة بشكل واسع يصل إلى الاعتراف بغياب «أساس اجتماعي اقتصادي واحد» لها. ويعتبرون البورجوازية الصغيرة قسماً مكوناً للفئات المتوسطة. ومن المشكوك فيه الاتفاق مع الفرضية الأخيرة، طالما أنه في ظل تواضع دراسة العلاقات المتبادلة بين هاتين القوتين الاجتماعيتين، فان الفئات الحديثة المتوسطة تنمو بشكل أسرع من بين صفوف البورجوازية الصغيرة، وليس العكس. أضف إلى هذا أن بعض الباحثين يشددون على اقتراب قسم هام من المثقفين المستخدمين في بلدان الشرق من الطبقة العاملة.

إن احتياجات الانتاج والحياة المعاصرين قد تطلبت التطور المتسارع لكل الطبقات حديثة الطراز فى مجتمعات آسيا وافريقيا ، وقبل كل شيء الفئات المتوسطة ، وخاصة المستخدمين ، بما فى ذلك فئات الموظفين والضباط والفنيين فى الفروع الجديدة للاقتصاد والمواصلات والكوادر الادارية فى المجالات الانتاجية وغير الانتاجية . وبقدر « تحديث » الشرق ، ينمو عدد المستخدمين فى المناطق الزراعية « ومنهم المدرسون والأطباء والفنيون والاداريون ، وغيرهم) .

وطبقاً للمكانة فى نظام علاقات الانتاج ، والوضع البينى ، وأحياناً من حيث الوظيفة الوسائطية بين ملاك وسائل الانتاج والكادحين ، ومن حيث دورهم الرابط فى العملية الاجتماعية لتنظيم العمل ، ومن حيث الأصل وحجم الدخل والسيكولوجية الاجتماعية ، فان الفئات المتوسطة فى آسيا وافريقيا ترتبط بآلاف الخيوط المرئية وغير المرئية بالبورجوازية الصغيرة . ويتأكد هذا على الرغم من أن الوضع « المتوسط » للفئات المتوسطة للشرق (وخاصة الشرائح الأحدث) هو « مظهر » إلى حد بعيد . ومن حيث الوضع الفعلى ، ترتبط مجموعات هذه الفئات بطبقات متنوعة (بالبورجوازية والبروليتاريا ، على سبيل المثال) ولا تمثل مجرد نمو عددى للقمة المتعلمة فى البورجوازية الصغيرة ، وإنما تمثل شكلاً لانحلالها وتصفيتها (الجزئية) . وفى نفس الوقت ، فان الفئات المتوسطة هى تجسيد لـ « تحديث » البورجوازية الصغيرة . ولذا فانه ، رغم كل الفروق الاجتماعية والاقتصادية فى وضع الفئات المتوسطة التى تولدها الأنماط الحديثة والبورجوازية الصغيرة ، فانها ترتبط عادة بالمجتمع التقليدى . ويتحقق الدور الاجتماعى السياسى للبورجوازية الصغيرة بتحالفها الثابت مع الفئات المتوسطة ، وعملياً بقيادة هذه الفئات الأكثر تعلماً ونشاطاً سياسياً لمجمل حلف الفئات « الوسيطة » .

إن البورجوازية الصغيرة لا تمثل فى الشرق مجرد طبقة مستقلة (حيث لم تتشكل للنهاية بعد فى العديد من البلدان) ، بقدر ما تمثل أساساً للاتحاد الذى لم يتقوض للنهاية (رغم أن هذه العملية قد اكتملت فى بعض المناطق) للطبقات المالكة الصغيرة فى الأنماط المختلفة . ويمثل الوزن النسبى لهذا

الاتحاد (الفئات المتوسطة، للمنتجين الصغار التقليديين، أشباه البروليتاريا، والمعدمين) من ٦٥ إلى ٧٠٪ من إجمالي السكان العاملين فى البلدان النامية. ويبدو من الخطأ أن يوجد الملاك الصغار فقط مع أشباه البروليتاريا والمعدمين، طالما أنه لاتوجد بين فقراء المدن والبورجوازية الصغيرة حدود فاصلة. كما يبدو من الخطأ أن تفصل عنهم الفئات المتوسطة التى يمثل التعليم أساساً لمعيشتها، حيث لا يعد التعليم فى مجتمعات الشرق مجرد امتياز مادى بقدر ما هو انتماء للمجتمع الحديث. إن الفئات المتوسطة (ومنها المثقفون والضباط والطلاب) -كقاعدة- ذات مزاج بورجوازى صغير، بسبب غلبة هذه الطبقة فى بلدان الشرق، وذات وعى بورجوازى صغير، بسبب الوضع الوسيط بين الملاك والكادحين.

إن الكوادر الدائمة من البروليتاريا (الصناعية والزراعية) تقدر بما بين ١٠ و ٢٠٪ من السكان العاملين، وهى محاطة بالعديد من الأنماط الانتقالية (من البروليتاريا وأشباه البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة). وبدرجة اكبر من الطبقات الأخرى، فان العلاقات التقليدية (الدينية والاقليمية والأبوية، وغيرها) إلى جانب الشباب وعدم النضج، والانقطاع عن العمل، تعوق تشكل وعى هذه الطبقة بوضعها ومصالحها. وفضلاً عن هذا فان هناك تنوع مصادر تشكل الفئات العليا من البروليتاريا (من البورجوازية الصغيرة الميسورة) وفئاتها الدنيا (من حثالة البروليتاريا والبؤساء) التى تتوقف مواقفها وسلوكها على مستوى المعيشة والمهارة والأجر والثقافة العامة، وما اليها. إن الوزن الكبير للبروليتاريا غير المصنعية، وضآلة عدد «ورثة» العمال، وتشتت قسم كبير من البروليتاريين فى المنشآت الصغيرة، وتنوع صلاتها ببقية أقسام الطبقة العاملة، يقيد أيضاً تشكل البروليتاريا كطبقة حديثة. ويتمثل الاحتياطى الرئيسى لهذه الطبقة فيما يسمى بالفئات «الهامشية» للمدينة والريف، أى الجماهير التى تنفصل طبقياً، وبشكل تدريجى، من المعدمين. كل هذا مما لا يسمح بتحقق النضج الطبقى إلا للأقلية من الطبقة العاملة. كما يعرقل المهام القومية العامة ونفوذ البيئة البورجوازية الصغيرة من تشكل وعيها الطبقى، ومن قوتها التنظيمية والسياسية والأيديولوجية، ويتباطأ تحولها من «طبقة فى ذاتها» إلى «طبقة لذاتها».

ويحاول مؤلفو «البلدان النامية فى العالم المعاصر: الوحدة والتنوع» تحليل المشكلات الأهم التى تطرحها نظرية تشكل الطبقات، وذلك من خلال نقد أحكام المداخل النظرية المنهجية التى عرضنا لها، ثم صياغة وجهة نظرهم فى المسألة المشار إليها، انطلاقاً من مدخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. وفى هذا، فانهم ينطلقون مما يسمونه بـ «التشكيلة الكلية الثانوية»، التى يمكن أن تتطور (فى الظروف المعاصرة) فى اتجاهات مختلفة. وهم يؤكدون على أن البنية الاجتماعية الطبقية الحديثة فى البلدان النامية (أى البنية التى تتشكل على أساس قوى الانتاج الحديثة صناعية الطراز، وتتلاءم مع طابع المهام القومية التى على المجتمعات النامية أن تنهض بها) تتسم بتفرد عميق من الناحية الكيفية، سواء من حيث الأسس الاقتصادية للطبقات، أو من حيث مظهرها الاجتماعى. وفوق هذا، يشددون على أنه، لكى يمكن فهم عمليات تشكل الطبقات ونتائجها فى البلدان النامية، لابد من توضيح الخصائص المميزة للطبقات والفئات والمجموعات المختلفة (بقدر ما يكون هذا التحليل التفصيلى هاماً)، وخاصة العلاقات والصلات المتبادلة، والتشابك بين الجماعات الاجتماعية الطبقية والجماعات الاجتماعية غير الطبقية ودون الطبقية، مأخوذة معاً فى الاطار العام للتكوين الاجتماعى العضوى المتفرد للمجتمعات النامية.(١١٣)

وهكذا، يلاحظ المؤلفون أن مدخل «التبعية» فى دراسة البنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية، يطرح للنقاش من الناحية النظرية المنهجية ثلاث مجموعات مترابطة من القضايا، هى: أثر التبعية على تشكل وانحلال الطبقات، ونشأة الطبقات كقسم مكون من المجتمع القومى فى اطار التبعية، وخصائص الطبقات الحديثة فى المجتمعات الرأسمالية التى تتجه إلى تقليص التبعية. وطبقاً لهذا المدخل، فانه، فى ظروف الاستعمار والتبعية، تشهد المجتمعات النامية ظهور الطبقات الحديثة للمجتمع البورجوازى إلى جانب استمرار طبقات المجتمع ما قبل الرأسمالى، وإن اتسمت هذه الطبقات جميعاً بسمات انتقالية واضحة (كما يلاحظ من عرضنا السابق). بيد أن مدخل التبعية ـ كما يؤكد المؤلفون ـ يمكن انتقاده من منظور رؤيته لتشكل الطبقات فى المجتمعات النامية، من زاويتين: الأولى، أنه يقلل من امكانية تشكل بنية اجتماعية طبقية رأسمالية الطراز فى ظروف التطور الرأسمالى

التابع . والثانية أنه يهمل دراسة خصائص تشكل الطبقات الحديثة الرأسمالية فى ظروف التطور الرأسمالى «المستقل» . وفى كلتا الحالتين يتناقض أصحاب مدخل التبعية مع الواقع الموضوعى للعالم النامى .

وكما يلاحظ المؤلفون ، يتلخص جوهر ما يطرحه مدخل تعدد الأنماط والانتقالية فى دراسة البنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية ، من مشكلات منهجية و نظرية فى التساؤلات والأحكام : حول السمات العامة والخاصة ، الجديدة والمتغيرة ، للتكوينات الاجتماعية الطبقية فى المجتمعات النامية ، وحول مدى تعجيز أو عرقلة البنى الاجتماعية التى ظهرت فى أوقات مختلفة وعلى أسس متباينة لنشأة الطبقات الحديثة بورجوازية الطراز . ويوضح هذا المدخل حتمية نماذج التكوينات الطبقية الحديثة والتقليدية لزمن طويل ، ويبين توزع الطبقات الحديثة بين عدد من الأنماط الاقتصادية ، كما يظهر الدور التحويلى للطبقات الحديثة رغم غلبة البنى الاجتماعية الانتقالية والبينية .

لكن هذا المدخل ، كما يؤكد المؤلفون ، لا يوضح دور البنى الاجتماعية الطبقية التقليدية فى تشكيل الطبقات الحديثة ، أو يطرح هذا الدور للنقاش بشكل يفتقد التركيز والدقة . كما يبدو غامضاً «تعريف» الطبقات ومجمل البنى الاجتماعية القائمة باعتبارها «انتقالية» ، حيث لا يجرى توضيح بداية أو نهاية هذا «الانتقال» . كما يتجاهل هذا المدخل واقع الاتجاهات الفعلية المشتدة لتشكل الطبقات الحديثة ، واعادة تشكيل البنية الاجتماعية الطبقية فى مجملها ، فى عدد من البلدان النامية ذات الوزن الكبير اقتصادياً . إن مثل هذه الاتجاهات تؤدى إلى اختفاء الأساس للقول بأن البنى الاجتماعية الطبقية فى المجتمعات النامية غير متبلورة بعد ، ومتخلفة ، وغير حديثة (رغم الاشارة إلى تغير البنى الاجتماعية الطبقية التقليدية) ، دون أن يعنى هذا الواقع أن هذه المجتمعات تشهد نشأة طبقات مماثلة تماماً لتلك التى ظهرت فى أوروبا فى عصر انتصار الرأسمالية .

ويؤكد المؤلفون بداية أن طابع تشكل الطبقات ، والبنية الاجتماعية الطبقية التى تتكون فى مجرى عملية التشكل هذه ، يتحدد قبل كل شىء بظهور قوى الانتاج الحديثة ، وبقيام الأنماط الاجتماعية الاقتصادية الحديثة ، وبتنامى العلاقات المتبادلة بين هذه الأنماط . ويوضحون أن التصنيع (لإحلال

الواردات ، أو المتجه للتصدير، أو غير ذلك) يضع الأساس التقنى الاقتصادى للطبقات المعاصرة . ويؤدى إلى نفس النتيجة أيضاً تطور الفروع الحديثة للخدمات . وبدوره ، فان نضج «نمط الدولة» والنمط الرأسمالى الخاص ، والتأثير المتبادل فيما بينها، يوفر أساساً اجتماعياً اقتصادياً للطبقات الحديثة (البورجوازية) . وفى السبعينيات ، بوجه خاص ، لوحظ ، فى أغلبية البلدان النامية ، الانتقال من مراحل ميلاد البنى الطبقية الحديثة إلى مراحل تبلورها واكتمال نضجها . ولكن هذا التطور النوعى فى عمليات تشكل طُبقات المجتمعات النامية يتحقق بشكل حاد التناقض . وهكذا ، ليس من النادر أن يقوى التصنيع بشدة المجموعات الاستبدادية والاحتكارية ، مقارنة بالفئات المتوسطة والجماهيرية للبورجوازية المحلية . وفى نفس الوقت تنمو الطبقات والمجموعات الكادحة فى القطاع الحديث من الاقتصاد من الناحية العددية (وأن على نطاق غير واسع) أكثر منها من الناحية النوعية . وتحتفظ البنى الاجتماعية التقليدية (العائلية والقبلية) باستقرارها ، بل ويعاد انتاجها فى المدن (كما فى الروابط الاقليمية والقبلية) . ويؤدى ادخال التكنولوجيا كثيفة رأس المال ، والنمو المتسارع للسكان ، إلى ظهور الطبقات الحديثة . ويترك ادماج البلدان النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ومجمل منظومة علاقات التبعية، بصمات على مجمل بنية الطبقات الناشئة . وكثيراً ما يبرز رأى يرى أن الطبقات والفئات الجديدة ، وخاصة فى القطب المالك ، تمثل بالأساس قسماً من الجماعات غير القومية والدولية (البورجوازية ، والبيروقراطية التكنوقراطية ، وغيرهما) أكثر مما تمثل قسماً من البنية الاجتماعية المحلية . وأخيراً فان التكوينات الطبقية الجديدة تتشكل بصورة غير متساوية على الاطلاق فى المناطق والبلدان المختلفة ، حيث قطعت هذه العملية شوطاً بعيداً فى البلدان الأكثر تقدماً فى أمريكا اللاتينية والشرقين الأوسط والأدنى مقارنة بغيرها من البلدان .

ويحاول المؤلفون التقدم فى بحثهم نحو تناول تلك القضايا التى يرون قصوراً فى معالجتها من قبل مدخل التبعية ومدخل تعدد الأنماط ، وأيضاً تلك القضايا التى تطرحها محاولات دراسة العلاقات المتبادلة بين الطبقات والجماعات اللاطبقية . وهكذا ، يشيرون إلى أن الواقع الراهن واتجاهات التطور الملموسة فى المجتمعات النامية ، تؤكد على أنه يمكن أن تتشكل بنى

اجتماعية طبقية رأسمالية الطراز، قادرة على دمج المجتمع المحلى على أساس متميز عن القديم، وأيضاً عن ذلك الذى عرفته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وأن تشكل الطبقات الحديثة رأسمالية الطراز يمكن أن يتم فى المجتمعات التى تتطور الرأسمالية فيها على أسس قومية، فى اطار تقليص التبعية. ومن ناحية أخرى، فانهم يؤكدون على ضرورة تركيز الانتباه على دراسة «كلية» البنية الاجتماعية الطبقية التى يمكن أن تلاحظ بوضوح فى العديد من البلدان النامية (وإن لم يكن العدد الأكبر). وهذا مما يمكن من توضيح الطابع الخاص لنشأة التكوينات الطبقية الحديثة مقارنة بتلك التى عرفتها أوربا خلال القرون من السابع عشر إلى التاسع عشر.

إن مفهوم البنية الاجتماعية الطبقية للمجتمعات النامية، يحدد، أولاً، موضوع البحث فى اطاره الشامل، طالما أنه يشمل الجماعات الاجتماعية ذات الأصل التاريخى المتباين والمختلفة نوعياً. وثانياً، يستند إلى مقولة «الطبقة» كجماعة أساسية بنيوية تكوينية (لا تقتصر على توصيف ملموس للطبقات: البورجوازية، والبروليتارية، والفلاحية، وغيرها) الأمر الذى يساعد على رؤية كيفية نشأة الطبقات الحديثة على أساس علاقات انتاج مختلفة نوعياً. ويستوعب، ثالثاً، وجود الجماعات اللاطبقية وتلك المنفصلة طبقياً، حيث تمثل هذه الجماعات، من ناحية، التكوينات الاجتماعية الثقافية والاجتماعية الاثنية (القبلية والعائلية والقومية والدينية وغيرها)، ومن ناحية أخرى، المعدمين، والحثالة، والهامشيين، وغيرهم.

ويقول المؤلفون إنه يبدو أن التطور اللاحق للفكر العلمى فى هذا المجال يرتبط الآن ليس بتدقيق الافتراضات المطروحة بصدد مشكلات منفردة، وإنما بالأساس بتغيير المدخل المنهجى النظرى الشامل للبحث. ومن هنا يطرح المؤلفون -كفرضية- مدخلاً لدراسة البنية الاجتماعية الطبقية، يتناول -بداية- العوامل ذات العمومية فى تشكل الطبقات الحديثة والأشكال المتنوعة للبنية الاجتماعية الطبقية (أى يشمل تطور قوى الانتاج الحديثة، والأنماط التى ترتبط بها، والعلاقات ما بين الأنماط، وظهور الانتاج الموسع على أسس قومية) أى يبحث الأسس التقنية الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية للبنية الاجتماعية الطبقية. ثم يدرس البنية الاجتماعية الطبقية

رأسمالية الطراز التى قامت فى القسم الأهم من البلدان النامية (عناصرها الطبقية الأساسية ، والتكوينات متعددة الطبقات ، أو ما يسمى بـ « الطبقات الكلية » الماكرو : المالكين والكادحين) . ثم يبحث آثار التبعية ، سواء فى ظروف تعميقها أو فى حال تقليصها ، وأثر طابع التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وسبل تحولها ، والتأثير المتبادل بين الجماعات اللاطبقية (الاثنية والعنصرية والثقافية وغيرها) من ناحية ، والطبقات من ناحية أخرى ، حيث تعوض هذه الصلات المتبادلة ضعف الأسس الاقتصادية للطبقات ، الناجمة عن وجود كتل جماهيرية واسعة غير متبلورة طبقياً (مثل الحثالة والمعدمين ، وغيرهم) ، كمقدمة لتشكل الطبقات الحديثة .

ولتوصيف مكانة الطبقات فى التكوين الاجتماعى ، يستخدم مفهوم « البنية الاجتماعية الطبقية » الذى يركز الانتباه على الصلات المتبادلة بين الطبقات وغيرها من الجماعات الاجتماعية ، ويوفر امكانية صياغة نموذج نظرى موحد يعكس السمات الأكثر عمومية للبنية الاجتماعية للمجتمع النامى ، كما يسمح بالتمييز بين عدد من الأدوات النظرية اللازمة لتوصيف الأشكال والبدائل المتنوعة فى اطار هذا المجتمع .

لقد تحددت نشأة البنية الاجتماعية الطبقية للمجتمعات النامية بتطورين رئيسيين ، هما : الانتقال من منظومة قوى الانتاج ما قبل الصناعية إلى تلك الصناعية ، ومحصلة الاتجاهين المتناقضين لتعميق أو تصفية التبعية . أى أنه فى ضوء « الحداثة » أو « التقليدية » ، و « التبعية » أو « الاستقلال » ، يمكن أن تدرس عملية التحول فى البنية الاجتماعية الطبقية المشروطة فى النهاية -كما يؤكد المؤلفون- بقوانين تطور التشكيلة الكلية الثانوية (أى الاستغلالية) . ورغم كل الفروق ، فان الخصائص التاريخية العامة لهذا التطور تمثلت فى عدة أمور : أولها ، أن البنية الاجتماعية الطبقية الجديدة نشأت بالأساس فى مجرى تحول اجتماعى محافظ فى ظروف الاستعمار ، الأمر الذى حدد كيفية تشكل الطبقات ، حيث لم تتكرس فقط العلاقات ما قبل الرأسمالية وانما أعيد انتاجها فى أشكال موسعة جديدة . والأمر الثانى ، أن نشأة هذه البنية مرت بمراحل مختلفة عما فى أوروبا . حيث شهدت المجتمعات النامية ، على سبيل المثال ، ظهور البورجوازية الصناعية المحلية

قبل تطور الصناعة اليدوية، والاحتكارات المحلية قبل اكتمال تشكل البورجوازية. ومن هنا ليس تغير الأصل والتركيب فقط، وإنما أيضاً الاتجاه المتواصل لتفكك الطبقات المتشكلة، الأمر الذى يظهر فى الفجوات العميقة بين الفئات العليا والجماهيرية للتكوينات الطبقية التى تظهر. والأمر الثالث هو أن المجتمع ككل، وأيضاً طبقاته كلا على حدة، استمر موضوعاً للاستغلال والقهر من قبل مراكز الرأسمالية العالمية، واستندت البنية الاجتماعية الطبقية الحديثة إلى روافع منفصلة لانتاج التصدير والفروع التى تخدمه، وعلى أساس تركز وسائل الانتاج الأساسية، أما فى أيدى الادارة الاستعمارية التى تمثل قسماً من الطبقة المتروبولية المسيطرة، أو خضعت للطبقات المالكة المحلية التى وقعت بدورها تحت سيطرة الطبقة الأولى.

وهكذا، فان الطبقات الحديثة، التى ظهرت على مثل هذه القاعدة الاجتماعية الاقتصادية، مثلت مجموعات ضيقة فى مناطق بعينها. فى حين أن المنتجين الأساسيين برزوا كطبقات وفئات تقليدية، ورأسمالية بدائية، بطيئة التغير. أما الفئات الاجتماعية الجديدة من الانتلجنسيا والمستخدمين، الآتية من بين صفوف الطبقات الحديثة، فقد كانت ضئيلة العدد للغاية. ومجموعات منفردة صغيرة فقط من الجماعات الاثنية العرقية أدمجت فى الادارة الاستعمارية.

وهكذا، فى أمريكا اللاتينية حتى بداية القرن التاسع عشر تقريباً، وفى المجتمعات الآسيوية والافريقية حتى منتصف القرن العشرين، كانت أكثر العناصر تطوراً فى البنية الاجتماعية الطبقية على النحو التالى:

أولاً: محصورة فى مناطق محددة.

ثانياً: معدلة نتيجة تماسكها وتشابكها مع التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية.

ثالثاً: مدمجة (جزئياً على أية حال) ليس فقط فى المجتمع المحلى وإنما أيضاً مع مجتمع خارجي.

وبقدر ما تقدمت عملية التصنيع والتحرر السياسى، جرى تشكل البنية الاجتماعية الطبقية الحديثة، التى كان من الطبيعى أن تمثل امتداداً لنقطة البدء (الشكل الأولى)، وإن أصبحت بالفعل أكثر نضجاً. وفى هذه البنية، فان

الطبقات بوجه عام (على عكس التكوينات الاجتماعية اللاطبقية) وخاصة الطبقات الحديثة، كان لها دور مؤسسى مهم، بل أهم من أدوار غيرها. وكان العامل القائد فى هذه العملية هو نشأة قوى الانتاج الحديثة، وانتشارها فى فروع ومناطق جديدة، حيث عكس هذه العملية التنموية أما نتائج الحصول على الاستقلال السياسى وتوطده أو الأشكال الجديدة لتوسع رأس المال الدولى.

لكن تطور قوى الانتاج جرى فى ظروف تركت بصمات عميقة على مجمل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، التى تمثل أساس البنية الطبقية، ومجمل الطبقات الجديدة والمتحولة والقديمة. وكانت السمات المميزة لهذا الوضع هى:

أولاً: أن تطور عملية التصنيع وتنظيم الانتاج فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية كان لابد أن يتضمن نشوء أشكال أكثر أو أقل تطوراً للجوانب غير المادية لقوى الانتاج، وبالدرجة الأولى العلم. وأيضاً، نمو النشاط الأكثر تميزاً فى عملية التقسيم الاجتماعى للعمل، أى النشاط المرتبط بادارة وتنظيم الانتاج.

ثانياً: أن إدخال قوى انتاج جديدة فى ظروف ما تحقق من استقلال سياسى، وصراع بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى على النطاق العالمى، تضمن امكانية وواقع اقامة اقتصاد على أسس قومية فى البلدان النامية. كما ظهرت أشكال جديدة من التبعية. واجمالاً تزايد دور العوامل الخارجية فى التطور الاقتصادى، واتسم تشكل الطبقات الحديثة على أساس اعادة الانتاج فى اطار قومى بآلية داخلية خاصة، وإن بقيت قسماً من العمليات الاجتماعية العالمية.

ثالثاً: أن وظائف الادماج والتحويل الاجتماعى لقوى الانتاج الصناعية الحديثة للمجتمعات النامية، كانت مغلقة فى قطاعات ضيقة للغاية من الاقتصاد. وظهرت وتعمقت فجوات، لم تعرفها أوروبا وأمريكا الشمالية، بين السعى إلى زيادة نصيب الفروع الصناعية فى الناتج الاجمالى والزيادة البطيئة للغاية فى العمالة الصناعية، الأمر الذى يطرح اشكالية تتعلق بآفاق اكتمال اعادة بناء مجمل هذه المجتمعات النامية على أساس الطبقات الحديثة.

وبعد تحديدهم لخصائص تشكل الطبقات فى المجتمعات النامية، فان المؤلفين يناقشون مؤشرات تعريف الطبقة، ويقدمون عدداً من الملاحظات المنهجية والنظرية ذات الأهمية، فيما يتعلق بظروف هذه المجتمعات، مشيرين بوجه خاص إلى مؤشرات العلاقة بملكية وسائل الانتاج، والوظيفة الاجتماعية والانتاجية، وحجم وشكل الدخل. وفيما يتعلق بالمؤشرين الأولين، يؤكدون على أن التغيرات فى علاقات الملكية وتنظيم الانتاج، وبالأساس تلك المستندة إلى التصنيع الحديث، تمثل أساساً لتشكل الطبقات، ويبرزون بوجه خاص دور الأشكال المتزايدة الأهمية للملكية فى مجرى عملية تصنيع البلدان النامية، أى الملكية المساهمة، وملكية الدولة، والملكية المشتركة.

ويشير المؤلفون إلى أنه، فى دراسات البلدان النامية، بما فى ذلك فى الأدبيات الماركسية، يجرى التأكيد على دور الدولة ومؤسساتها المختلفة كأحد عوامل تشكل الطبقات. ومن وجهة نظرهم، فأن هذا العامل «غير الاقتصادى» يبرز كعامل فى تشكيل الطبقات فقط حيث تصبح مؤسسات البنية الفوقية وسيطاً مباشراً فى علاقات الانتاج. ويوضحون هنا ضرورة التمييز بين تأثير العوامل غير الاقتصادية على تشكل الطبقات، ووظيفتها كعوامل مشكلة مباشرة للطبقات. حيث يتعلق الأمر، فى الحالة الأولى، بتدخل الدولة عبر سياسات الضبط (التنظيم) فى مجال علاقات الانتاج. وفى الحالة الثانية، تمثل مؤسسات البنية الفوقية جزءاً مكوناً من البنية التحتية، أى تمثل «ذاتاً» «للعلاقات الطبقية»، حيث يظهر الممثلون الاجتماعيون للدولة ومؤسساتها كوسيط مباشر للانتاج، وكعناصر من الجماعات الطبقية. ويقدمون مثلاً للتكوينات الاجتماعية من هذا الطراز الأخير: الاداريين والعسكريين والسياسيين، الذين يكفون عن كونهم «جماعات ثانوية» فى الحالة الأولى، ويصبحون جماعات أولية وثانوية معاً فى الحالة الثانية، حين تصبح بيروقراطية الدولة تجسيداً شخصياً لنمط دولة قوى ومستقل. وتمثل ما تسمى بالبورجوازية العسكرية، أو البورجوازية العسكرية البيروقراطية، شكلاً معدلاً، حين يقوم الجيش بوظيفة رجل الأعمال الجماعى (بامتلاكه وادارته لمؤسسات اقتصادية). وتجتمع فى رجل الأعمال

البيروقراطى أو العسكرى مؤشرات الطبقة البورجوازية (التى تملك وسائل الانتاج) والفئة الاجتماعية الثانوية (التى تقوم بوظائف القيادة الادارية).

أما الدخل، فانه يظهر كعامل للتشكل الطبقى، كما يؤكد المؤلفون، حين يمكن تراكم الدخول عن طريق العمل (الريع الأرضى مثلاً) أو عن طريق العمل (مدخرات الملاك الصغار والعمال المأجورين)، من تحقيق السيطرة على وسائل الانتاج. ويمكن لهذه الامكانية أن تتحقق بشكل مباشر أو ضمنى عبر السلطة أو الادارة، وأيضاً من أعلى (مالك الأرض يصبح بورجوازياً) أو من أسفل (العامل المأجور - وخاصة المهاجر - يصبح مالكاً صغيراً). وفى ظروف التخلف، فان وظيفة الدخل فى التشكل الطبقى مقيدة بشكل جوهرى. إذ عادة ما تتحول مجموعات ذات مستويات دخل مرتفعة إلى تكوينات طبقية عليا، الأمر الذى يعنى استمرار النمط المحافظ السابق للتطور، ويعرقل النشأة الحرة الواسعة للطبقات الحديثة، وخاصة على أساس سهولة الحركة الرأسية. وبسبب عوامل اقتصادية وغير اقتصادية دينية أو اثنية أو ثقافية أو سياسية، فان تفاوت الدخول يمثل عاملاً هاماً للتمايز الطبقى وعدم المساواة الاجتماعية، وخاصة فى ظروف تعاظم دخول قسم من الاداريين والمتخصصين والمهرة من المستخدمين والعمال، حيث يتسم عدم التساوى فى توزيع الدخل بطابع هام، خاصة حيث لم تتوطد سيطرة أسلوب محدد للانتاج، ولا زالت أسس تشكل أو تفكك الطبقات المالكة وغير المالكة الحديثة تفعل فعلها.

وفيما يتعلق بالجماعات اللاطبقية وفوق الطبقية، كقسم مكون للبنية الاجتماعية الطبقية للمجتمعات النامية، يوضح المؤلفون كيف تسهم هذه التكوينات فى تشكل البنية الاجتماعية الطبقية الحديثة، وخاصة العنصر الطبقى فيها، من خلال تحليل تناقض وتبدل هذه الطبقات والجماعات. ويوضحون أن المقصود بالجماعات اللاطبقية، تلك الجماعات التى تظهر ليس على أساس اقتصادى وإنما على أسس اجتماعية ثقافية (الدين واللغة، وغيرهما)، إلى جانب أسس العلاقات الطبيعية (اثنية أو عرقية). وفى ظروف المجتمع النامى، وخصوصيته التشكيلية، حيث لا يوجد انقسام نقى للطبقات، فان هذه أو تلك من المجموعات الاجتماعية الكبيرة عددياً تدخل فى تكوينات طبقية ولا طبقية. وغير نادر ما يكون احساسها بالأخيرة

أقوى. وبسبب التنوع الشديد فى البلدان النامية، فانه تصعب صياغة العلاقة المتبادلة بين هذه التكوينات فى مخطط نظرى واحد، وإنما يمكن محاولة ملاحظة بعض أشكال العلاقات المتبادلة بينها.

ونجد الحالة الأشد بساطة للعلاقات بين الجماعات الطبقية والجماعات اللاطبقية، حين تتطابق المؤشرات الطبقية والاثنية. وفى هذه الحالة، فان العلاقات الاجتماعية الاثنية لا تصبح علاقات طبقية، حيث أن موضوع العلاقات مختلف (علاقات انتاج وعلاقات دم). ولكن حين تشغل جماعة اثنية ما موقعاً اجتماعياً اقتصادياً مسيطراً، فانها تصبح جماعة طبقية واثنية اجتماعية فى نفس الوقت.

وأما الصلات المتبادلة بين الجماعات الطبقية واللاطبقية، فانها تصبح أكثر تعقيداً حين تضم الجماعة الاثنية الاجتماعية أو الجماعة الدينية الثقافية كلاً من الملاك والكادحين. إن مثل هذه الجماعات اللاطبقية، إذ ورثت امتيازات العهود الاستعمارية وحتى ما قبل الاستعمارية، تكتسب مظهراً مزدوجاً فى نفس الوقت، فى شكل مستغلين (قوميين أو دينيين أو اثنيين، أو غير ذلك) لكادحى جماعة أخرى. وأما بالنسبة لكادحى نفس الجماعة المميزة، فانها تبدو غير استغلالية لأغلبيتها الكادحة المميزة مقارنة بغيرها على الأغلب من جماعات الكادحين. وتبدو الجماعة ككل «مستغل جماعى»، يجسد آلية السيطرة الطبقية، هذه الآلية التى تشوه العلاقات بين الطبقات وتتسم بالثبات، وتعين الوضع الاجتماعى، فضلاً عن انعديد من الانقلابات السياسية (كما فى حالة لبنان). وفى بعض بلدان الخليج، تظهر الجماعة الاثنية الثقافية (السكان الأصليون) أمام المهاجرين، كممثل للعلاقات الطبقية الاستغلالية (بين الطبقة المحلية السائدة والكادحين المهاجرين)، وللفوارق الطبقية اللا استغلالية (بين كادحى القومية الأصلية والمهاجرين). وفى بعض الدول، يمثل المهاجرون غالبية الكادحين. وفى هذه الحالات، تستند الطبقة السائدة، إلى جانب ملكية وسائل الانتاج والموارد الهائلة، الى الجمع بين احتكار السلطة الطبيعية (كسكان أصليين) والدينية الثقافية (تقاليد النظام القبلى والرؤية المحلية للاسلام)، والسياسية. ومثل هذا كله أساس التحول الرأسمالى للطبقة السائدة التقليدية (فى السعودية مثلاً).

ويبدو تحديد العلاقات بين الطبقات والتكوينات اللامنتمية طبقياً في الريف والمدينة (فقراء الريف والعاملون فى القطاع غير الرسمى المدينى) أكثر تعقيداً. ويتلخص جوهر الأمر، من وجهة نظر المؤلفين، فى كيفية تأثير السوق وعلاقات القيمة على تمايز هذه الكتل الجماهيرية، أى أن الأمر يتعلق ليس بالوظيفة الادماجية وإنما التمايزية للسوق فى اطار القطاع غير الرسمى فى المدن. إن هذا القطاع يشمل، من ناحية، مجموعات انتقالية بينية (مثل أشباه العمال، وأشباه أصحاب الأعمال، والمنتجين الصغار، ومن اليهم) التى تدمج بهذا الأسلوب أو ذاك فى منظومة الانتاج الاجتماعى. كما يشمل، من ناحية أخرى، فئات كثيرة العدد للغاية تحتفظ بصلات متغيرة عرضية غير منتظمة، وتغير مكانها باستمرار فى التقسيم الاجتماعى للعمل، وغير نادر ما تكون خارج اطاره تماما. ومن هذه الكتلة الجماهيرية الواسعة، التى يوحدها بالأساس نمط الحياة أكثر من العلاقة بالانتاج، تتميز تدريجياً تكوينات طبقية حديثة بهذا القدر أو ذاك: أشكال مختلفة من العاملين المأجورين ومن الملاك (وخاصة التجار). أو تتميز كتلة واسعة من المعدمين تسهم بشكل ضعيف للغاية فى الانتاج، وغير نادر ما تعانى من التمييز ضدها فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، تفقد صلاتها الطبقية السابقة دون أن تكتسب انتماء طبقياً جديداً، ورغم مساهمتها العرضية فى الانتاج، تخضع للاستغلال من قبل مختلف الطبقات والفئات السائدة. وهذه الجماعات غير نادر ما تتمثل فى مجموعات من المعالين اجتماعياً، غير القادرين على القيام بدور مستقل فى الانتاج والحياة الاجتماعية، يرتبط وجودهم بمنظومة اعانات من الدولة، أو الاعانات القبلية العشائرية، أو مختلف أنواع الأنشطة الاجتماعية.

المبحث الثامن

التركيب الطبقي للعاملين في قطاع الدولة في البلدان النامية

لاحظ مؤلفو «التركيب الطبقي للبلدان النامية»، فيما يتعلق بنمو بيروقراطية الدولة، أن هناك اتجاهين متناقضين في تركيب موظفي الدولة، في جهاز الدولة نفسه وفي قطاع الدولة في الاقتصاد. الاتجاه الأول، هو نمو البيروقراطية، ونمو أجهزة القمع الحكومية. والاتجاه الثاني، هو ظهور وظائف جديدة لادارة وقيادة قطاع الدولة ومؤسساته الصناعية والمصرفية. والموظفون في بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، كما في كل مكان، ليسوا متماثلين من حيث الانتماء الطبقي. فالجزء البورجوازي من موظفي هذه البلدان، يتألف، بالدرجة الأولى إن لم يكن حصراً، من كبار موظفي الدولة. وما يسمى بـ «البورجوازية البيروقراطية» يمثل، رغم ضآلة عددها فئة اجتماعية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي وقومي. أما الكتلة الأساسية من المستخدمين، التي تضم صغار موظفي الدولة والمؤسسات الحكومية (والخاصة)، فتنتسب إلى الفئات البورجوازية الصغيرة وشبه البروليتارية، ويعد أفرادها «شغيلة»، ومن حيث مواقعهم في الانتاج (لا يملكون وسائل انتاج ويبيعون قوة عملهم ويتعرضون للاستغلال) ومن حيث وضعهم المادي، هم أقرب إلى البروليتاريا. وهناك عدد من العلماء التقدميين غير السوفييت يعتبرون البورجوازية البيروقراطية «ظاهرة مصطنعة»، و «أعشاباً ضارة في حقل الأمة». وكذلك يجري التشكيك فيما إذا كان يصح

اعتبار هذه الفئة بورجوازية ، وذلك لأنها لا تمارس الوظائف الخاصة بهذه التسمية ، ولأن كل نشاطها يتسم بوضوح الطابع « غير الاقتصادى » ، وهو يقتصر على تلقى الرشوة والعمولات والكسب من المضاربات . بيد أن نشوء هذه الفئة هو ، على أية حال ، ظاهرة موضوعية ، إذا أخذ المرء بعين الاعتبار أن أكثر البلدان النامية يمر بمرحلة من التراكم البدائى . ومعروف جيداً أن التراكم البدائى ، الذى يلجأ إلى كافة أنواع النهب ، قد سبق الرأسمالية الصناعية فى كل مكان ، وأن الوظيفة الحكومية كانت دائماً مصدراً هاماً من مصادر هذا التراكم.(١١٤)

وأما مؤلفو **«الشرق الأجنبى والعصر» فانهم يلاحظون، بصدد بيروقراطية** قطاع الدولة ، أنه فى بعض البلدان يتحول قطاع الدولة إلى معلف البورجوازية البيروقراطية ، وغطاء شرعى لنشاط الأعمال غير المقيد. وحيث تقف البورجوازية فى السلطة ، يكون قطاع الدولة عوناً للتطور الرأسمالى . ولكن حيث جرى تشجيع هذا القطاع وجرى تطوره على حساب أبعاد البورجوازية ، فان وجوده جنباً إلى جنب مع عفوية الملكية الخاصة ، يولد تقاربهما المتبادل ، كما يولد أغلب أشكال تداخل المجموعات المختلفة من البورجوازية فى هذه أو تلك من مجالات نشاط قطاع الدولة . فالملاك السابقون الداخلون فى مؤسسات الدولة –بصفة خاصة– يتغلغلون فى الوظائف القيادية من متخصصين ومديرين ، أو مجرد موظفين متعلمين ، ويرتبطون بآلاف الخيوط السرية مع « البورجوازية الجديدة » ، أى « المغتنين الجدد » ، من خلال التعاون بين قطاع الدولة والمقاولين والموردين وتجار الجملة والمضاربين ، وخاصة فى مجالات التجارة والبناء والملكية العقارية والأنشطة الاجتماعية .

ويلاحظ دائماً فجوة بين تصريحات الدوائر القيادية وبين خطواتها العملية . وبشكل خاص ، لوحظ أنه ، فى الحياة الواقعية ، جرت عملية اخضاع منهجى للنقابات لـ « البورجوازية البيروقراطية » لـ « الشريحة الطبقية » التى تدير قطاع الدولة فى الاقتصاد إلى جانب جهاز الدولة ، الأمر الذى عرقل نمو الوعى السياسى للطبقة العاملة ودورها الواعى المستقل من أجل الحفاظ على الاتجاه التقدمى للتطور وتعميقه.(١١٥)

وكتب مؤلفو **«رأسمالية الدولة والتطور الاجتماعي لبلدان الشرق الأجنبي»** حول اثر قطاع الدولة بالبنية الطبقية، أنه داخل نفس قطاع الدولة تجرى عملية اعادة بناء اجتماعي ، تنضوى -بدرجة محددة- تحت مسألة جوهره الرأسمالي . وفى نفس الوقت ، يجرى نضال عنيف ضد ميل آخر نحو «بقرطة» قطاع الدولة ، نحو انفصال شريحة (نخبة) «البيروقراطية الاقتصادية» وتوطيد نفوذها . ويساعد نمو قطاع الدولة على نمو بعض الطبقات (وخاصة أقسام الطبقات) ، وتحويل طبقات أخرى ، وحتى هلاك طبقات ثالثة . ويؤثر هذا على تشكل الطبقات الاستغلالية والطبقات المستغلة على حد سواء (وبشكل رئيسى على البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا). وتمس بتأثير قطاع الدولة ثلاث مجموعات اجتماعية كبيرة: الطبقات المالكة ، والطبقات الانتقالية ، والطبقات الصاعدة . وهذا التأثير مهم بشكل خاص على الفئات الانتقالية .

ويؤدى ميلاد قطاع الدولة وتطوره إلى ظهور «فئة بيروقراطية تكنوقراطية اقتصادية نافذة للنخبة الادارية» ، وقسم من الطبقة العاملة والمستخدمين المشتغلين فى المؤسسات الحكومية . ولا يرتبط ظهور «نمط رأسمالية الدولة» بالنواحى الايجابية (اقامة ملكية الدولة ، وقيام قاعدة انتاجية جديدة ، والتغيرات فى بنية السكان الطبقية المهنية ، .. الخ) فقط ، وانما تظهر كقاعدة نواحى سلبية، وبالدرجة الأولى يظهر ذلك النمو الذى لا نظير له لـ «فئة الموظفين البيروقراطيين» ، أى الجماعة من الناس المرتبطة بالنشاط الاقتصادى للدولة ، والتى ليس نادراً ما تقودها أهدافها الأنانية الضيقة ، وتجلب لقطاع الدولة ميراثها البيروقراطى ، والاهتمام بالمصالح الأنانية ، إلى غير ذلك . وتبدأ الفئات العليا للموظفين المدنيين والعسكريين فى النظر لقطاع الدولة كصنيعة لها ، ومصدر للنهب الشخصى ، وتتصدى لمحاولات تقليص جهاز «دولتهم» ، وتناضل بعنف ضد اتجاهات الطبقات الكادحة لـ «التحويل الديمقراطى لقطاع الدولة» ، وتحويله لسلاح فعال للتقدم الاجتماعى .

وفى الواقع ، أن «الشريحة الاجتماعية القائدة لقطاع الدولة» فى الدول الأفرو آسيوية لا يمكن مطابقتها بالتكنوقراط . والوضع الخاص لهذه الشريحة -كمجموعة خاصة من «الصفوة الحاكمة» - لا يتطابق معهم بالكامل عادة .

فالاستقلال السياسى النسبى لجهاز الدولة، يجد الأساس المادى والاقتصادى الاجتماعى الخاص فى شكل رأسمالية الدولة إلى حد بعيد. وتجد الأخيرة –من الأساس وبشكل سياسى– فى شخص القسم التكنوقراطى الاقتصادى لجهاز الدولة، المعبر النافذ والمدافع بنشاط عن اتجاهات التطور المستقل لنمط رأسمالية الدولة، وليس لمجرد قيامهم بخدمة الأنماط الأخرى. والشريحة الاجتماعية الادارية لقطاع الدولة، هى مجرد «قسم من القمة الحاكمة» فى البلدان الأفروآسيوية، التى يدخل فيها أيضاً مجموعات أخرى: سياسيون وأيديولوجيون. وتحدث بشكل غير نادر مع الاداريين التكنوقراطيين خلافات تأخذ أحياناً طابعاً حاداً. ويلاحظ أن ادارة قطاع الدولة فى البلدان النامية تعتبر شريحة طبقية معقدة وقائمة بذاتها فى المجتمع، مرتبطة بالطبقات القائدة، التى تعد هذه الشريحة جزءاً منها، وبالفئات الوسطى (خاصة المثقفين التقنيين والمستخدمين)، التى ترتبط بها من الناحية العائلية الاجتماعية. وبتحقيق ادارة الاقتصاد، وتنفيذ وتعديل قرارات السلطات العليا، فان ادارة قطاع الدولة تؤثر بشكل فعال على هذه القرارات، وتعد هى ذاتها عنصراً (وأيضاً مصدراً) لتشكل النخبة الحاكمة.

ولا يتحدد التوصيف الاجتماعى لهذه الفئة بسيطرة هذا الميل أو ذاك فيها فقط. بالاتجاه الأيديولوجى أو صلات النشأة الطبقية فقط، ولكن أيضاً بتوازن القوى فى المجتمع المحدد، بدرجة نضج وتنظيم القدرة السياسية للطبقات العاملة الأكثر عدداً، بما فى ذلك «الطبقة العاملة فى قطاع الدولة»، فضلاً عن مستخدمى هذا القطاع. ولا يمكن أن نستخدم مفهوم «المُستَغِل الكلى» بالنسبة للفئة الموجهة لقطاع الدولة على الاطلاق. فليست ثمة حتمية قدرية لتحول ادارى قطاع الدولة إلى بورجوازية بيروقراطية. إن «بيروقراطية الدولة»، ومنها ادارة قطاع الدولة، تظهر وتتطور بشكل محتوم فى ظل المستوى الحالى لتطور البلدان الأفروآسيوية.

إن السؤال الرئيسى هو: لصالح من سوف تعمل هذه النخبة الادارية؟ كيف وبأى شكل سوف تحل هى المهام القومية العامة؟ كيف سيكون سلوكها فى المستقبل؟ (١١٦) ☆.

☆ يوضح المؤلفون أن توطيد الأساس التحويلى الخاص بقطاع الدولة يرتبط إلى حد بعيد بـ «المقرطة الحقيقية للادارة»، وجذب الشغيلة إلى الوظائف ذات التأثير، واعطائهم السيطرة على مجرى البرامج الانتاجية والاجتماعية.

أمامؤلفو «البلدان النامية في العالم المعاصر: الوحدة والتنوع» فانهم يشيرون إلى أن التحولات الاجتماعية الطبقية الجديدة لم تدرس بدرجة كافية بعد. ويكون الأمر أكثر تعقيداً لدى تحليل التحولات الاجتماعية المستند إلى أشكال الملكية التي تحققت فيها أعلى درجات التعميم في المجتمع التناحري، حيث يدور الحديث هنا حول ما يسمى بـ «البورجوازية البيروقراطية»، وتلك الفئات من الكادحين التي تتناقض معها مباشرة.

ويطرح هنا تساؤل مهم حول: هل تشكل البورجوازية البيروقراطية أو بورجوازية الدولة☆ طبقة مستقلة أم مجرد قسم من الطبقة البورجوازية؟ وفيم يتلخص تمايزها عن بورجوازية القطاع الخاص؟

ويلاحظ أن آراء الباحثين الماركسيين تتباين فيما يتعلق ببورجوازية الدولة: فالبعض يربطها بالسلطة أو الادارة، ناسباً إياها بهذا الشكل إلى التشكل الثانوي. ويربطها آخرون بملكية الدولة. ويربطها فريق ثالث بالعلاقة بالسلطة والملكية. وفي الواقع، فانه في هذا المجتمع أو ذاك، في المراحل المختلفة للتطور، تكون بورجوازية الدولة بمثابة توازن مختلف للعوامل الثلاثة (الملكية والسلطة والادارة) التي تشكلها كوحدة خاصة. وفي هذه الثلاثية تتسم الملكية بالأولوية، إذا ما فهمنا بها، لا العلاقة القانونية للملكية، وإنما مجمل علاقات الانتاج الاجتماعية. وعلى أساس هذا المدخل، فان بورجوازية الدولة تبرز ليس فقط في شكل حامل للسلطة والادارة، كذات ممثلة لعلاقات انتاج نمط الدولة. وهي أيضاً، في المنظور الأوسع، تقوم في مركز علاقات الملكية فيما يتعلق بكل الموارد المادية والظروف العامة للانتاج. ولذا يدخل في عداد بورجوازية الدولة اداريو أقسام الانتاجية لقطاع الدولة والمجموعات السياسية الادارية. فبورجوازية الدولة هي مُجَسّد (ذات) لهذه العلاقات، تملك كل علامات التشكل الطبقي الأساسية، المتعارف عليها في الأدب الماركسي. فهي تحتل مكانة خاصة في تقسيم العمل الاجتماعي، مديرة الاقتصاد، ومنظمة لمنظومة الادارة على النطاق القومي، مما يؤمن المُركّب الضروري لظروف اعادة الانتاج المعاصرة.

☆ يوضح المؤلفون أن المصطلح الأول ارتبط بالأشكال الابتدائية، ما قبل الصناعية، لمجتمع ما، أو بنمط الموظف صاحب العمل. أما المصطلح الثاني، فيرجع إلى التشكل الاجتماعي المرتبط بالأشكال الصناعية لنشاط أعمال الدولة.

وفى البلدان النامية باتجاه الرأسمالية، تكون بورجوازية الدولة ممثلة ملكية الدولة كشكل جماعى للملكية الخاصة، عند درجة عالية من التعميم، تنتزع الناتج الفائض الذى خلقه المنتجون المباشرون☆.

ومن حيث عدد بورجوازية الدولة فى البلدان النامية (إذا ما أخذناها فى الحدود الاجتماعية الفعلية ولم نحصرها فى الأطر الضيقة لـ «النخبة») فانها لا تقل عن المجموعات الاحتكارية والاستبدادية، وجزئياً حتى عن جماهير فئات البورجوازية الخاصة.

ومن حيث نفس هذه العلامات التى تشكل الطبقات، تتميز بورجوازية الدولة عن البورجوازية الخاصة، حيث تتباين أشكال تنظيم الانتاج فى ظل التأثير العفوى للقوانين الاقتصادية للانتاج الرأسمالى، وتتباين أيضاً أشكال تحقيق الناتج الفائض.

إن بورجوازية الدولة تجسد الشكل التاريخى للانتاج المستند إلى شكل التعميم الأعلى الممكن فى المجتمع التناحرى، أى نمط وملكية الدولة، وتستحوذ بشكل محدد على الانتاج الفائض المنتج، ليس فقط فى قطاعها، وإنما فى القطاعات الأخرى. ومن ثم فان بورجوازية الدولة تقوم بوظيفتين: انتاجية واستحواذية، حيث تظهر كمالك، كطبقة استغلالية، تستحوذ على الناتج الفائض وتعيد توزيعه فى مصلحتها الخاصة، ومصلحة الطبقات المالكة للمجتمع المحدد ككل. أما بورجوازية الدولة الناضجة، فتتفوق لديها الوظيفة الانتاجية، فتظهر علاقة هذه الطبقة بالانتاج الاجتماعى فى شكله الملموس تاريخياً، وأيضاً امكانيات خلق أشكال اقتصادية جديدة وتنظيم اعادة الانتاج على مستوى الاقتصاد الوطنى. إلا أن اختلاف علاقة هاتين الوظيفتين فى مراحل ميلاد بورجوازية الدولة وقيامها لا ينبغى أن يقود إلى المطابقة بينها وبين وظيفتها الاستحواذية فى الشكل المبكر، أو إلى تجاهل الوظيفة الاستحواذية فى الشكل الناضج. وتحتفظ بورجوازية الدولة بصلة مباشرة بالبناء الفوقى. وبشكل خاص، فان سلطة الدولة تمثل العناصر اللا اقتصادية فى الآلية العامة للسيادة الطبقية لبورجوازية الدولة، وتؤثر

☆ يوضح المؤلفون أن نفس موضوع الاستحواذ - العمل الاجتماعى، ذو خصوصية فى اطار قطاع الدولة. طالما أن قوى الانتاج هنا (ما يسمى بالفروع الأساسية) يميزه بشدة عن الأنماط الأخرى وحتى عن قطاع الأعمال الخاص.

أيضاً بشكل غير مباشر على عملية انتقال القطاعات المهمة للاقتصاد إلى أيدى الدولة (عبر التأميم) على أساس تطور الانتاج عالى التمركز والمنافسة الاحتكارية ، الأمر الذى يشتد فى مجرى الصراع من أجل الاستقلال الاقتصادى .

إن الوضع الاجتماعى لبورجوازية الدولة ، كوحدة مالكة سلطوية ادارية ، يتحقق اقتصادياً فى الدخل ، الذى يتميز عن ربح الرأسمالى الخاص ، وعن ربح مالك الأرض . إن مصدره هو عمل المنتجين المشتغلين فى نمط الدولة من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، قسم من الناتج الفائض المتكون من الأنماط الأخرى ، والداخل إلى حوزة بورجوازية الدولة عن طريق اعادة التوزيع (آلية الأسعار ، والائتمان ، وغيرهما) فضلاً عن الجزية ذات الطبيعة الخاصة ، التى يدفعها المجتمع ككل عبر نظام الضرائب لبورجوازية الدولة طالما أنها تمثل وكيلاً لـ «الملكية الأعلى»☆ . إن الطبيعة الطبقية لبورجوازية الدولة على أساس مستوى الدخل مضللة ، حيث أن الحاجات والمصالح الاجمالية لهذه الطبقة تبدو كحاجات ومصالح المجتمع . ولذا تتداخل الحدود بين الضرورى اجتماعياً والاستهلاك الطفيلى فى انفاق الدخل الاجمالى للدولة . ومن ثم فان المال الذى تجمعه الدولة يبدو كمدفوعات تقدمها الوحدات الانتاجية مقابل العمل بادارة وتنظيم الانتاج . إن هذه الضلالات التى تعكس – بشكل مشوه – الوضع الفعلى للأشياء ، تعيها بورجوازية الدولة كعلاقات واقعية وتشكل أيديولوجيتها . إنها لا ترى نفسها طبقة ، وإنما قابضة على سلطة الدولة ، ممثلاً للأمة ، ووكيلاً للعمل الادارى . وعلى سطح العلاقات الاجتماعية ، فان بورجوازية الدولة تبدو شاملة مجموعات مؤسسية اجتماعية مهنية (منها اداريو المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية ، والقيادة العليا للجهاز الادارى والقضائى والعسكرى ووسائل الاعلام الجماهيرى ، والمنظمات العلمية البحثية) . ان هذه المجموعات لا تتطابق مع تلك الوظائف الرئيسية التى يمكن على أساسها تقسيم بورجوازية الدولة حسب القيام بها . وعلى سبيل المثال ، فان الوظيفة الانتاجية يمكن أن يقوم بها ليس فقط من يديرون مؤسسات الدولة،

☆ يوضح المؤلفون ان كون بوروجوازية الدولة تتناقض ليس فقط مع الطبقات التى تستغلها مباشرة فى مجال اقتصاد الدولة (او الذى تغلب فيه الدولة) وإنما مع المنتجين المباشرين الآخرين ، يجعلها نقيضاً لكل الطبقات الكادحة فى المجتمع التالى ذى نمط راسمالية .

ولكن أيضاً العسكريين والساسة. ووظيفة سلطة الدولة يمكن أن يقوم بها الاداريون والعسكريون والاقتصاديون. وبقدر تطور البورجوازية كوحدة للنظام الطبقى، فان هذه المجموعات تتضاعف وتتمايز وتختلط.

ويلاحظ أن الفئات الدنيا المتضمنة فى آلية السيطرة الطبقية، على الرغم من أنها تعمل فيها، إلا أنها لا تدخل فى بنية الطبقة المسيطرة، بأى من المؤشرات التى تعين الطبقات من الناحية العملية.

ويبدو من المثير ما يشير إليه المؤلفون من أنه، فى بلدان التوجه الاشتراكى فى ظروف عدم نضج الطابع الاجتماعى لملكية الدولة، فان المجموعة القيادية الادارية لها يمكن أن تصبح حائزاً فعلياً لوسائل الانتاج التى توجد من الناحية القانونية فى ملكية الدولة، وأن تستخدم هذه الملكية كمصدر للنهب وليس للمصالح القومية.

وفى مجال علاقات قطاع الدولة، يمكن تمييز جماعتين أساسيتين متناقضتين مع بورجوازية الدولة. وتبعاً لمن يتوسط علاقات بورجوازية الدولة بالمنتجين (ذات عملية الانتاج واعادة التوزيع والتبادل)، فان هاتين الجماعتين هما شغيلة قطاع الدولة، والمنتجون الصغار التابعون للدولة (فى الزراعة والحرف).

إن النظر إلى شغيلة قطاع الدولة فى اطار مفهوم الطبقة - البروليتاريا، وتقريب هذه الفئة الاجتماعية من العمال فى المؤسسات الرأسمالية الخاصة، يستند إلى افتراض أن القطاع الخاص وقطاع الدولة يتسمان بطابع رأسمالى. كما أن القول بأن ملكية الدولة عنصر لا رأسمالى☆ يستنتج منه أن الشغيلة المأجورين فى قطاع الدولة فى البلدان النامية لا يمكن النظر إليهم كطبقة مستغلة كليةً أو استثناء. ومن المشكوك فيه أن هؤلاء الشغيلة يمثلون طبقة متحررة من الاستغلال، على الرغم من أنه يتحقق بشكل آخر من قبل وكلاء يتميزون عن الرأسماليين: الأفراد والدولة البورجوازية. ويمكن اتخاذ فرضية للعمل، مطروحة للاختبار اللاحق، تعريف هؤلاء الشغيلة - فى شكل

☆ من وجهة نظرهم، فان ملكية الدولة تتضمن عنصراً اجتماعياً مباشراً، بسببه لا ينقسم اعضاء المجتمع إلى طبقات، وإنما يدخلون فى علاقة استحواذ اجتماعى مشترك.

طبقة خاصة من الكادحين – بعدد من السمات الجوهرية ، ولكنها لا تمثل جزءاً من البروليتاريا العاملة فى المؤسسات الرأسمالية الخاصة .

ويوضح هذا المدخل الوضع الخصوصى للطبقة العاملة فى قطاع الدولة ، حيث علاقات العمل تتسم بطابع رأسمالية الدولة ، وحيث يتطابق التعريف المفترض مع فهم طبقة بورجوازية الدولة ، وخصائص قطاع الدولة.(١١٧☆)

ويقول شيروكوف ان توسع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، وقيام قطاع الدولة ، يولد فئة بورجوازية قومية أخرى ، سميت فى الأدب الاقتصادى السوفيتي بـ « البورجوازية البيروقراطية » . وهى تتألف من كبار موظفي جهاز الدولة ، الذين يديرون مؤسسات الدولة وغيرها ، والذين يوحدهم مع البورجوازية القومية المستوى المرتفع للدخول ، والوضع فى المجتمع ، والسلوك النفسى المماثل للبورجوازى ، وفى أحيان كثيرة الصلات العائلية وصلات الأعمال .

وفى نفس الوقت ، فان مصدر دخول هذه الفئة ليس الانتاج الرأسمالى ، وإنما العمل في جهاز الدولة . ولذا فانه لا يمكن أن يتأمن وجود هذه الفئة خارج قطاع الدولة . ويلاحظ هنا ، أنه توجد فروق جوهرية فى تركيب بورجوازية البلدان الرأسمالية والنامية . ولكن الفرق الرئيسى ربما يتمثل فى أنه فى القسم « النخبرى » لهذه الطبقة ، المحدد لسلوكها وسياستها ، فان الوزن الأعلى هو بغير قياس للبورجوازية البيروقراطية.(١١٨)

ويلاحظ كوليسوف أن كون قمة الجهاز الحكومى الحزبى ليست مالكة لوسائل الانتاج العائدة للدولة من الناحية الظاهرية ، لا ينفى أنها تنال كل خصائص استخدامها الرأسمالي : الاستحواذ على وسائل الانتاج ، واستئجار قوة العمل ، والحصول على الدخول العالية – وكثيراً ما تتحدد مكافآتهم عند مستوى أعلى من أرباح مالكى المؤسسات الخاصة المماثلة . وأن غياب الرقابة على نشاطهم وغياب العلاقة المباشرة بين المبالغ والمكافآت ونتائج

☆ ويشير المؤلفون إلى أن عدم حل الجوانب النظرية لهذه المسألة يفسر بدرجة هامة بعدم توفر بحوث ملموسة واسعة للعلاقات الاقتصادية فى قطاع الدولة .

عمل المؤسسات ، غالباً ما يولد وسائل الادارة اللاديموقراطية والبيروقراطية ويولد العلاقة بملكية الدولة ، وكأنها مصدر لكل المكاسب الممكنة . وتتحول ملكية الدولة الى ملكية شخصية عبر شريحة الموظفين المسماة « البورجوازية البيروقراطية » ، وأساس ظهور المصالح الخاصة لديهم ، والاستقلال النسبى لسلوكهم ، هو هذا الوضع الذى يتمتعون به فى علاقتهم بملكية الدولة ، والتى تسمح لهم ، بحوزتهم لها دون رقابة من قبل الشغيلة ، أن يجعلوا ملكية الدولة غريبة عن العمال فى مؤسسات الدولة والتى تجرى نتيجة تأثير العلاقات المتنامية للملكية الرأسمالية على طابع العلاقات الناشئة فيما يخص ملكية الدولة☆ . والى جانب المرتبات العالية والمزايا الأخرى المعلنة (الفيلات بدون ايجار ، والمواصلات ، والخدمات البلدية ، وغيرها) ، فان « النخبة البيروقراطية » تجد الكثير من الاغراءات للصفقات غير الشرعية المربحة ، التى يكون شركاؤهم فيها أصحاب الأعمال الخاصة والوسطاء وما شابهم . ومن هنا الاختلاس ، وبيع الملكية ، ورفع أسعار توريدات المواد الخام والمعدات لمؤسسات الدولة ، وخفض أسعار منتجاتها وخدماتها ، واستخدام المواد الخام المملوكة لمؤسسات الدولة لأغراض شخصية ، وغير ذلك من الأشكال الشرعية للاثراء على حساب ملكية الدولة .

إن نمو « البرجوازية البيروقراطية » على حساب ملكية الدولة يلاحظ تقريباً فى كل البلدان النامية ، بدون استثناء بلدان التوجه الاشتراكى .

وأحد اتجاهات النضال ضد التحويل البيروقراطى - الرأسمالى لملكية الدولة هو توسيع الأسس الاجتماعية للقوى الديمقراطية ، عن طريق جذب العمال والفئات الأخرى من الشغيلة إلى ادارة مؤسسات الدولة ، وتطوير كل تلك الجوانب من التنظيم الحكومى للانتاج التى ترتبط بالطابع الاجتماعى لوظائف قطاع الدولة ، وتشديد الرقابة الديمقراطية على نشاط الادارة من قبل منظمات الادارة المنتخبة ، والنقابات والخلايا الحزبية السياسية . ومن بين الاجراءات التى تستهدف تقوية دور وخصائص قطاع الدولة فى كثير من البلدان ، توجيه الاهتمام لاعادة بناء هيئات الادارة باتجاه تقوية الرقابة الديمقراطية على الادارة من قبل الشغيلة ، وتوسيع مشاركتهم المباشرة فيها .

☆ إن التأثير الأساسى للبورجوازية البيروقراطية يستند إلى ملكية الدولة ، إلى جانب قوة وهيمنة السلطة .

إن الميلاد الجديد للرأسمالية فى قطاع الدولة مصحوب بخطر فقدان الانجازات التقدمية. ولذا فان الصراع ضد التحويل البيروقراطى، ومن أجل توسيع الأسس الديمقراطية وتطوير كل امكانيات النمو المحتمل فى قطاع الدولة، يمثل إحدى المهام الأهم.

إن النتيجة السلبية لبقرطة جهاز الدولة، وتشكل الفئة «البورجوازية البيروقراطية» على هذا الأساس، تؤثر بشكل سلبى قبل كل شيء على مستقبل قطاع الدولة والاقتصاد. وذلك لأن اخضاعه للمصالح الأنانية للموظفين البيروقراطيين، ونقص فعاليته، مما يقيد امكانيات قطاع الدولة فى حل المشكلات القومية العامة للتنمية، ويخفض دوره الاجتماعى. وأياً ما كانت المصالح المستقلة لفئة الموظفين كمجموعة اجتماعية متميزة، فانها توائم الانبعاث الرأسمالى لقطاع الدولة واخضاعه لرأس المال الخاص. وتحتفظ الفئة البيروقراطية بصلات وثيقة بالبورجوازية، وتمثل هى نفسها بيئة لرجال الأعمال الخارجين من صفوف الباحثين عن استخدام رأسمالى لدخولهم المرتفعة.(١١٩)

خاتمة

إن التعريف بالاستشراق السوفيتي والدراسات السوفيتية في مجال المجتمعات النامية، خاصة في الشرق، يتيح للباحثين المصريين الذين يدرسون تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية التعرف على اتجاه منهجي نظري للبحث حالت الاعتبارات التي تحكم حركة ترجمة دراساته الأعمق عن اللغة الروسية دون الافادة الأوسع منه. ويبرز العرض السابق، الذي أعطى الأولوية للمؤلفات الأحدث غير المترجمة، رغم عدم شمول هذا العرض، مدى اتساع وتراكم وتواصل الدراسات النظرية والمنهجية، المستندة إلى بحوث تاريخية وامبيريقية، تتيح بقدر كاف الوصول إلى العديد من الأحكام حول العام والخاص في تطور المجتمعات النامية.

ولا شك في أن ما تقدمه هذه الدراسات من جانب المتخصصين السوفييت من خبرات في جمع ومعالجة المادة الواقعية، وما تطرحه من تعميمات وافتراضات وتساؤلات حول قضايا التطور الاجتماعي - الاقتصادي والطبقي لمجتمعات تتشابه - من حيث الأساس - مع المجتمع المصري، يسهم بدرجة كبيرة في امتلاك الأسس والأدوات المنهجية والنظرية الضرورية لدراسة تطور وواقع وآفاق الخريطة الاجتماعية لمصر.

واذا كان الباحثون العرب والمصريون قد تعرفوا بدرجة كافية على الأسس والأدوات المنهجية التي تقدمها المادية التاريخية، فان اعادة القاء الضوء على عدد من القضايا التي ثار حولها الجدل (ومن ذلك ما ثار من مناقشات

حول العلاقة المتبادلة بين العامل الاقتصادى وغيره من العوامل ، وحول أثر العوامل الخارجية والعوامل الداخلية ، وغيرها) - وهو ما حاولناه بالنسبة للنصوص الكلاسيكية - ربما يثرى هذا الجدل . والأهم ، أن الباحثين من العرب والمصريين قد تمكنوا ، سواء بالاطلاع المباشر على المؤلفات المنشورة باللغة الانجليزية أو الفرنسية أو من خلال حركة الترجمة النشيطة عن هاتين اللغتين ، من طرح عدد من الاضافات الجديدة ، المستندة إلى منهج ونظرية المادية التاريخية في مجال دراسة تطور وبنية المجتمعات . وهنا ، فان العرض التحليلى النقدى للاضافات الجديدة فى الأدبيات السوفيتية - خاصة الاستشراقى - مقارنة بكلاسيكيي المادية التاريخية ، فى مجال دراسة المجتمعات غير الأوروبية ، يبدو شديد الافادة فى الاستيعاب الأعمق لهذا الاتجاه المنهجي والنظرى .

وإذا كنا قد ركزنا على عرض دراسات الاستشراق السوفيتي ، فقد استهدفنا التعريف بالجانب الأهم من دراسات الباحثين السوفييت للمجتمعات النامية ، من منظور الاشكاليات المنهجية والنظرية التى يطرحها واقع تمثل مصر والمنطقة العربية ، أو الشرق العربى ، جزءاً منه ، الأمر الذى يتيح فائدة أعلى لدى محاولة دراسة هذه الاشكاليات على أساس المادة - الأوسع بطبيعة الحال - المتاحة للباحثين العرب والمصريين .

إن هذا البحث ، الذى استهدف التعريف بالأفكار النظرية والمداخل المنهجية للاستشراق السوفيتي ، لم يبرز انعكاس هذه الأفكار والمداخل على الدراسات المصرية والعربية ، تاركاً هذا لبحث آخر يتركز فى دراسة الواقع العربى المصرى فى المؤلفات السوفيتية حول الشرق العربى . كما أنه أولى الاهتمام الرئيسي لابراز ما يسهم فى استخلاص الأدوات المنهجية والأساليب المعرفية والأطر النظرية التى استخدمها الباحثون السوفييت فى دراستهم للمجتمعات النامية ، خاصة فى الشرق . وبهذا ، فان البحث يعد اسهاماً فى دراسة التطور والبنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية (ولكنه لا يمثل فى ذاته دراسة لهذه البنية فى تطورها) وهو يقدم وصفاً تحليلياً لأهم التساؤلات والافتراضات والتحديدات المنهجية والتعميمات النظرية والأحكام والنتائج المتضمنة فى المؤلفات الكلاسيكية للمادية التاريخية والدراسات السوفيتية ، ويوضح أهم حلقات التطور فى مجرى هذا كله . وعلى أساس المنطلقات

المنهجية النظرية والاختيارات الأيديولوجية والواقع الموضوعي للمجتمعات النامية، فان البحث يشير إلى العديد من الملاحظات النقدية للنتائج المستخلصة، سواء في مؤلفات كلاسيكيي المادية التاريخية (ومن ذلك، على سبيل المثال، أحكامهم حول التطور الرأسمالي على شاكلة الغرب، أو في مؤلفات الباحثين والمستشرقين السوفييت. (ومن ذلك ابراز تناقض أحكامهم بشأن حدود تطور الرأسمالية، والمضمون الاجتماعي لقطاع الدولة في البلدان النامية) حيث يبرز هنا التناقض الناجم عن المراوحة بين الرضوخ للواقع الموضوعي والتمسك بمبادىء المادية التاريخية، وبين الاعتبارات العملية السياسية التي تملي مجاملة هذا النظام أو ذاك، و «الرغبة» الذاتية في تخطي الرأسمالية في المجتمعات المدروسة، ضمن ما أشرنا اليه من تضييق مبدأ «الحزبية» أو الانضباط في البحث لرؤية الواقع من منظور مصالح قوى التقدم، ليصبح انضباطاً لوجهات نظر الدولة السوفيتية التي تتعين بمصالحها المباشرة. وهذا مما يظهر، بوجه خاص، في المؤلفات المترجمة الى اللغة العربية، والتي أوردنا بعضاً منها، بما في ذلك التي تدرس مصر.

إن قيمة منهجية ونظرية عالية تتيحها الدراسات الجماعية الأحدث للمستشرقين والباحثين السوفييت، سواء حين تتعرض للقضايا العامة للتطور أو حين تدرس بعض جوانب هذا التطور ولقد حرصنا على عرض المؤلفات ذات الطابع المنهجي والنظري الأعمق، والبعيدة عن الطابع الدعائي أو المدرسي للمؤلفات المترجمة. أما بصدد القضايا التي تم التركيز عليها، فانها تتعلق بطابع المجتمعات متعددة الأنماط الانتقالية، والأثر المتناقض للتبعية والاستعمار من منظور تطورها الاجتماعي، وماهية التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية السائدة في هذه المجتمعات، ووزن المعايير المختلفة المحددة لانتماء هذه المجتمعات الى التشكيلات المعروفة. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فان القضايا المثارة في البحث تمس تحليل بنية الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية غير المبلورة والانتقالية والوسيطة في المجتمعات النامية، إلى جانب الجماعات اللاطبقية والمنفصلة طبقياً، فضلاً عن الطبقات في قطاع الدولة، وبالأخص المجموعات على قمة هذا القطاع. وفي هذا كله، يعد البحث اسهاماً مهماً - في تقديرنا - في محاولة دراسة

التطور والبنية الاجتماعية الأقتصادية والطبقية لمصر ، حيث تتجاوز الأنماط ما قبل الرأسمالية ، أو الرأسمالية المعدلة بأثر بقايا العلاقات ما قبل الرأسمالية ، خاصة في الريف ، وحيث الوزن الكبير لقطاع الدولة ، فضلاً عما تبرزه تعدادات السكان ومسوح العمالة من وزن كبير للفئات والمجموعات غير المصنفة مهنياً في المدن .

كما أن الدراسات المعروضة تنطوى على قيمة نظرية ومنهجية عالية لدارسي تطور الخريطة الاجتماعية لمصر ، وذلك لأنها تستند إلى مدخل يجمع بين التاريخ الاقتصادى والاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع . فتوصيف البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر لا يمكن –من منظور المادية التاريخية– أن يتم من خلال المعايير المجردة التى يقدمها الاقتصاد السياسي لطابع علاقات الانتاج السائدة فى المراحل التاريخية المختلفة ، وإنما من خلال التحقق الملموس لهذه العلاقات كما يبرزها التأريخ الاقتصادى لمصر نفسها . وهذا ما ينطبق أيضاً على مقولات علم الاجتماع ، حيث لا يمكن للتطبيق الملموس للمدخل الطبقى فى ظروف مصر أن يسمح بمحاولة الاقحام القسرى لكل مجموعات السكان ضمن هذه الطبقة أو تلك ، ويغفل الجماعات غير المنتمية طبقياً . كما لا يمكن لتوصيف البنية الطبقية أن يحل محل توصيف البنى غير الطبقية الاجتماعية ، سواء فى شكل جماعات قبلية (كما فى حالة بدو سيناء أو بدو مرسى مطروح) أو فى شكل جماعات قومية (كما فى حالة النوبيين ، وإن تقدمت عملية اندماجهم فى القومية المصرية والعربية) . ولدى تحليل القضايا الجديدة للبنية الاجتماعية ، الاقتصادية والطبقية، فان الدور – والوزن – الكبير لقطاع الدولة فى مصر ما بعد الاستقلال ، لا يمكن ، كما يشير العرض التحليلى النقدى السابق للدراسات التى تناولت هذا القطاع بالتشريح الاجتماعى ، أن يقود إلى وضعه خارج نطاق تحليل علاقات الانتاج والبنية الطبقية . كما لا يمكن – فى نفس الوقت – أن يغفل تغير دوره ومضمونه الاجتماعى فى اطار التغيرات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والطبقية التى شهدها المجتمع المصرى ، سواء فى الخمسينيات ، حين نشأ هذا القطاع على حساب رأس المال الأجنبى وفى ظروف استمرار سيطرة رأس المال القومى الخاص ، أو فى الستينيات ، حيث تحققت سيطرة هذا القطاع على حساب الأخير ، أو فى السبعينيات ، حين

تحول التطور اللاحق لهذا القطاع لكي يتم على أساس المشاركة والتزاوج مع رأس المال الخاص، المصري والأجنبي. وهنا لا تكفي تلك التحديدات التي أعلنها كلاسيكيو المادية التاريخية حول الدولة البورجوازية كرأسمالي جماعي، ما دامت المهمات المطروحة على عاتق هذا القطاع، والظروف التي تحيط بنشاطه في المجتمعات النامية، تختلف نوعياً عن تلك التي نشأ فيها قطاع الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وبالأخص فيما يتعلق بوضعه الراهن في هذين النوعين من المجتمعات.

لقد كان الاستشراق دائماً رؤية سياسية للواقع في نهاية الأمر. وهو، كنظام من المعرفة للشرق، قد مثل رؤية «امبريالية» للبلدان الاستعمارية القديمة والجديدة. وفي المقابل، فان الاستشراق السوفيتي، كرؤية سياسية للواقع، قد انطبع بخصائصه العملية السياسية واختياراته الأيديولوجية الحزبية، أي بانضباطه في نهاية المطاف بمصالح الدولة السوفيتية الاشتراكية. وفي الحالين، فان ما نقصده يقترب من المفهوم «الأكاديمي» للاستشراق، أي الدراسة العلمية الاجتماعية لمجتمعات الشرق. لكن «الأكاديمية» هنا لا تعني نظرة «محايدة» يخلص منها الدارسون بنتائج «موضوعية» قابلة للتوظيف السياسي، وانما هي نظرة تحكمها فكرة «مسبقة» قد تستهدف البرهنة على «ضرورة» الاستعمار والتبعية في الحالة الأولى، أو البرهنة على «حتمية» التوجه الاشتراكي في الحالة الثانية، دون أن ينفي هذا في الحالتين ضرورة الافادة من غنى المادة المدروسة، وبشكل خاص، ضرورة الافادة مما يكتبه الباحثون من خارج هذه المجتمعات المدروسة، سواء بما يمتلكونه من أدوات تحليلية أو حتى بالتعرف على نقاط تركيزهم. وهكذا، على سبيل المثال، فانه، لدى دراسة تطور المجتمع المصري في ظروف الاستعمار والتبعية، يبدو شديد الافادة تأمل الأثر الايجابي للاستعمار في مراحله الأولى، وللتبعية في الظروف المعاصرة، على تطوير قوى الانتاج وما يصحبه من تحولات اجتماعية. كما يبدو من المهم رصد العقبات التي أوجدها الاستعمار أمام تصنيع المجتمعات المستعمرة، وتكريس العلاقات ما قبل الرأسمالية التي أمنت له خامات رخيصة، أو التي تخلقها أوضاع التبعية، أمام الاستفادة من النمط الجديد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي (الذي يتيح تطوير العديد من الصناعات التحويلية في

البلدان النامية فى اللحظة الراهنة) فى بناء اقتصاد قومى قادر على النمو الذاتى ، وتضعف فيه تلك الطبقات والفئات التى تندمج مصالحها مع السيطرة الأجنبية بانخراطها فى أنشطة التداول .

وتقدم الدراسات السوفيتية المعروضة ، بكفاءة عالية ، رؤية أكثر شمولاً لتعقد وأثر العوامل الخارجية على التطور الاجتماعى الاقتصادى والطبقى وهذا مما يجنب الانزلاق فى مواقع « القومية المثالية » ، التى تنفى التطورات المادية الفعلية الناجمة عن الاحتكاك بالغرب ، وإن تمت بالأساس لصالح الأخير . وفى نفس الوقت يمنع من الوقوع فى فخ « تحبيذ » وضع التبعية والمبالغة بشأن الدور « الحضارى » للاستعمار ، (رغم التسليم بجرائم الاستعمار) ، وهو الأمر الذى يبدو أن كلاسيكيي المادية التاريخية ، وخاصة ماركس وانجلز ، قد وقعا فيه ، حتى وإن رأوا - كما أوضحنا - حتمية انهيار الاستعمار بفضل القوى التى يخلقها .

ويبقى أن نشير إلى أن التطورات الداخلية الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى ، وبالأخص قضية « العلنية » ، قد تيسر الافادة بدرجة أكبر من الدراسات السوفيتية التى تعكس بدرجة أعلى من الموضوعية واقع المجتمعات النامية ، بما فى ذلك الشرق العربي. ومن ذلك، على سبيل المثال، الغاء مايسمى بنظام « الرسائل الجامعية المغلقة » حين لاتمس الأمن القومى السوفيتى ، وإن حملت آراء قد تغضب الأصدقاء ، أو تحمل آراء تتعارض مع وجهة النظر الرسمية الحزبية .

وفى دراسة تطور المجتمع المصرى والمجتمعات العربية ، فان تلك المؤلفات التى تتبنى المادية التاريخية تعكس تأثراً واضحاً بالدراسات السوفيتية المنشورة باللغة العربية أو أحياناً باللغات الانجليزية والفرنسية . وبدرجة هامة فانها عكست ، بالأخص فى سنوات الستينيات ، وجهات النظر الرسمية السوفيتية ، بل أنها نقلت عنها أحكاماً واستنتاجات نظرية ومنهجية وعملية بشكل آلى يتجاهل البرهنة عليها بالوقائع الموضوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والأيديولوجية ، وغيرها .

وهكذا ، على سبيل المثال ، مع تعاظم دور قطاع الدولة فى عدد من البلدان العربية ، وخاصة نتيجة تأميم المؤسسات الخاصة الأجنبية والمحلية ، جرى

تبنى مقولات «الانتقال إلى الاشتراكية» ، و «التطبيق العربى الاشتراكى» ، الخ ، دون تحليل لجوهر علاقات الانتاج وعلاقات الملكية فى هذه البلدان . بل ان خصائص وقوانين ملازمة للاقتصاد الاشتراكى - مثل التخطيط المركزى الشامل والملكية العامة لوسائل الانتاج - اعتبرت اشكالاً للاشتراكية ، وعدت قائمة مع اعلان عدد من الحكومات العربية تبنى نظام التخطيط وقيام ملكية الشعب . ومن ناحية أخرى ، تزايدت الأفكار التى أنكرت الجديد فى هذه الظاهرة ، وتمسكت بجوهر « النص » الكلاسيكى بشأن المضمون « الرأسمالى » لقطاع الدولة غير الاشتراكية ، ولم تعط اهتماماً وأجباً للدور الجديد ، المختلف نوعياً ، لهذا القطاع ، والذى جعل نمط رأسمالية الدولة النامية يتقاسم العديد من المهام مع نمط قطاع الدولة الاشتراكية (مثل ازاحة التخلف والاسراع بالتصنيع والاستقلال الاقتصادى ، وحتى العديد من الاصلاحات الاجتماعية ، فضلاً عن ظهور درجات متنامية من التخطيط الاقتصادى ، والمساس بـ «حق» الملكية المقدس ، وغيرها) وحين يشرع الباحثون المصريون فى محاولة تحديد موقع قطاع الدولة فى البنية الاجتماعية الطبقية لسكان مصر ، فان ما ألقاه هذا البحث من ضوء على النقاش الجديد المثمر الذى يسهم به الدارسون السوفييت ، والذى يعكس بدرجة هامة تقديراً أكثر اقتراباً من الواقع الموضوعى فى تحليل هذه الظواهر ، يبدو مفيداً ، بقدر ما ينبه إلى مأزق النقل الآلى وعجلة المخالفة الآلية .

إن الأسس المنهجية والنظرية للمادية التاريخية التى تعلن دراسات المستشرقين السوفييت الاسترشاد بها ، والتى حرصنا على التركيز من بينها على تلك التى تسترشد بها فعلياً ، تقدم العديد من المبادىء النظرية والأدوات المنهجية التى تساعد على فهم قوانين وخصائص تطور البنية الاجتماعية لمصر ، وعلى تحليل واقعها الراهن ، واستشراف آفاقها المستقبلية . وهكذا ، على سبيل المثال فيما يتعلق بتطور التكوين الاجتماعى - الاقتصادى والطبقى المصرى ، تقدم مقولات وقوانين الجدل المادى مطبقاً فى مجال الحياة الاجتماعية ، مساهمة مهمة فى استيعاب منطقه ومضمونه . إن التطور الاجتماعى هو عملية متواصلة من التغيرات الكمية والتحول النوعى ، حيث يمثل صراع المتناقضات وحلها أساس التطور . وهكذا ، فان اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى رسمياً لم يكن قفزة من فراغ ، وإنما مهدت له العديد

من التحولات « الليبرالية » الجزئية . لكن هذه القفزة ، باعتبارها تغيراً كيفياً يتجاوز حدود التراكم الكمى ، كانت انعطافاً شاملاً وعميقاً فى مجرى تطور المجتمع المصرى ، تركت بصماتها العميقة على مجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية والطبقية . وكانت التناقضات الاقتصادية الاجتماعية الطبقية العميقة التى احتدمت عشية ثورة ١٩٥٢ فى قلب المجتمع المصرى ، جوهر الصراع الذى تم حله بواسطة استيلاء تنظيم الضباط الأحرار على السلطة ، والذى حل – وإن تدريجياً وجزئياً – التناقض الرئيسى بين العلاقات شبه الاقطاعية وعلاقات التبعية الاستعمارية ، وبين متطلبات تطوير قوى الانتاج فى الزراعة والصناعة ، وفتح بذلك آفاقاً هامة للتطور الاجتماعى والاقتصادى لمصر . وهو ما ينطبق بدوره على حل التناقضات المحتدمة فى بداية الستينيات عن طريق تحقيق سيطرة قطاع الدولة . وكانت سياسة الانفتاح الاقتصادى بدورها حلاً – وإن فى إتجاه آخر – للتناقضات الجديدة التى برزت فى بداية السبعينيات ، حيث استهدفت أن تفتح الطريق أمام التطور اللاحق لقوى الانتاج بازاحة القيود التشريعية وغير التشريعية عن الملكية الرأسمالية الكبيرة ، المحلية والأجنبية .

وكما لا يمكن الحكم على شخص بفكرته عن نفسه ، فانه لا يمكن الحكم على عهد تاريخى بما يعلنه عن نفسه . وهكذا ، فان اعلان الاشتراكية واقعاً يجرى بناؤه فى سنوات الستينيات ليس كافياً للتأكيد بأن الاشتراكية بدأ بناؤها بالفعل ، طالما أن الواقع الموضوعى والخبرة التاريخية الملموسة يوضحان أن الاشتراكية كنظام تعنيه طبيعة محددة للسلطة ، وآلية محددة لسير الانتاج ، ومعيار محدد للتوزيع ، وشكل متميز للملكية ، لم تكن واقعاً قائماً . بيد أن إزاحة الطبقات المالكة الاستغلالية عن السلطة ، والتقليص الواعى لعفوية السوق ، وتضييق الفوارق بين الدخول ، واتساع ملكية الدولة ، إلى غير ذلك من التحولات ، كان – فى تقديرنا – خطوة هامة على طريق التقدم الاجتماعى ، بقدر ما أتاح امكانيات أرحب لتطوير قوى الانتاج ، وتحديث البنية الاجتماعية للمجتمع ، واقتراب من مبادىء العدل الاجتماعى ، وتثبيت للاستقلال الوطنى وتقليص لعلاقات التبعية . والدور المحدد لتطور قوى الانتاج فى تشكيل علاقات الانتاج ، ودور الأخير المحدد فى تشكيل البنية الفوقية ، لا ينفى التأثير العكسى فى الحالتين . وهكذا ، فان

تطور الصناعة الحديثة والزراعة التجارية فى مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى ثورة ١٩١٩ ، مثل مقدمة اقتصادية ضرورية - من منظور تطور قوى الانتاج - ترك أثره المهم على ازاحة - وإن تدريجيا وجزئيا - لعلاقات الانتاج الاقطاعية فى الزراعة ، وما قبل الرأسمالية فى الحرفة ، وسمح بنمو علاقات الانتاج الرأسمالية الضرورية لنمو الأنماط الرأسمالية - المشوهة وضعيفة التطور - فى المدن والريف . فضلاً عما صاحب هذا من تشكل علاقات جديدة - فى حدود ضيقة - بين الطبقات الحديثة فى المجتمع المصرى ، من طبقة رأسمالية إلى طبقة العمال إلى طبقة الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة . وكانت هذه العلاقات الانتاجية الحديثة الناشئة ، أساس التغيرات الهامة فى التشريعات الاقتصادية المواتية لتطور الرأسمالية فى مصر قبل ١٩٥٢ ، على حساب العلاقات القديمة . ومنها اقرار التعريفة الجمركية الحمائية ، وتقديم ألوان التشجيع للصناعة الرأسمالية الكبيرة ، واصدار قوانين التغير الجزئى للشركات المساهمة الجديدة ، والتشريعات العمالية التى رضخت لضرورة حماية « العمال » من الهلاك ، وقوانين ايجارات الأماكن التى قيدت ميل «العقلية الزراعية» للتوظيف العقارى على حساب الصناعة، وما إلى ذلك . وكانت السياسة الاقتصادية لثورة يولو ١٩٥٢ تجسيداً للدور الهام للبنية الفوقية فى تعديل علاقات الانتاج وفتح الطريق أمام تطوير قوى الانتاج ، سواء خلال الخمسينيات أو خلال الستينيات . وتبرز سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بدورها ، أثر السياسة على تعديل البنية الانتاجية الاجتماعية للمجتمع . وحين تتطور البنية الجديدة ، فانها بدورها تصبح المحدد الحاسم للحدود التى يمكن أن تتغير فيها هذه السياسة الاقتصادية الجارية .

إن دراسة تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر من منظور نظرية ومنهج المادية التاريخية ، تتطلب أن يتم البحث على أساس عدد من الشروط المنهجية والنظرية المترابطة ، وهى شروط لا تقدم اجابات جاهزة للقضايا الجديدة وفى الظروف المختلفة ، مكاناً وزماناً ، وإنما تمثل مجرد أدوات للتشريح الاجتماعى للمجتمع ، تسهم فى فهم قوانين وخصائص تطوره وبنيته . وهكذا، فان دراسة تطور أساليب وأنماط الانتاج تستوجب رصد التطور فى التقنية ، طالما أن الأخير يمثل أساس التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والطبقية ، وغيرها . وبشكل خاص ، فان من المهم أن تدرس

المقدمات الاقتصادية التقنية للتطور من أسلوب للانتاج إلى آخر ، وطابع علاقات الملكية التى كان لابد من الاطاحة بها لكى يتحقق التطور الحادث . وهنا ، على سبيل المثال ، فان قيام الصناعة الآلية الرأسمالية الكبيرة ، وما صحبه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وطبقية ، لابد من دراسته بالتعرف على بدايات ادخال وتطور الآلات الحديثة فى الصناعة المصرية ، وتوافر شروط قيام هذه الصناعة ، من رأسمال نقدى وعمل مأجور وعلاقات الملكية الحرفية ـ الطائفية أو القنية ـ الحكومية ، التى مثلت عائقاً أمام تطور الصناعة الحديثة فى مصر ، الأمر الذى تتوافر مواده الواقعية المتاحة للدراسة فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وخاصة أواخره .

وفى دراسة تطور وبنية المجتمع المصرى الحديث ، فان الاقتصار على دراسة العوامل الاقتصادية يقود إلى « المادية الاقتصادية » ، ولا يمت بصلة إلى المادية التاريخية . تماماً كما أن المبالغة فى دور عناصر « البنية الفوقية » يحول منهج البحث عن المادية التاريخية إلى « المثالية التاريخية » . وهكذا ، فان التطور اللاحق للصناعة الحديثة على أسس رأسمالية فى مصر فى منتصف القرن العشرين ، كان يتوقف على الاطاحة بالعقبات السياسية التى وضعها الاستعمار والإقطاع أمام هذا التطور ، على الرغم من دور المصالح النامية لرأس المال الأجنبى العامل فى مصر ولكبار ملاك الأرض المشتغلين بالصناعة فى إزاحة بعض هذه العقبات .

إن « احتجاز » التطور هنا ليس مرجعه إلى أن علاقات الانتاج التى كانت قائمة عشية ثورة ١٩٥٢ لم تكن تمثل قيداً على تطور قوى الانتاج الصناعية ، وإنما مرجعه إلى غياب « العنف السياسى » الواجب للاطاحة بتلك العلاقات – شبه الاستعمارية شبه الاقطاعية – السائدة فى الاقتصاد الزراعى التابع بالأساس ، حتى وإن جاء هذا العنف لا من قبل الممثلين المباشرين لرأس المال الصناعى – خصوصاً القومى – وإنما من قبل ممثلى « الأمة » الذين عبروا بالسياسة الاقتصادية الجديدة المواتية لتطور الرأسمالية خاصة الصناعية ، عن توافق مصالح هذه الرأسمالية مع مصالح غالبية الأمة فى لحظة محددة من التطور . بيد أنه من ناحية أخرى ، فان البحث عن مضمون السياسة الاقتصادية فى أذهان قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دون رصد الأساس الفعلى لها فى المصالح الاجتماعية القائمة عشية الثورة وفى

أعقابها ، يجسد خطأ منهجياً وتاريخياً . إن التشريع الذى صدر مواتياً بدرجة أكبر لمصلحة رأس المال الأجنبى بهدف جذبه للتوظيف الانتاجى خاصة الصناعى فى أعقاب الثورة مباشرة ، كان يعكس -فى تقديرنا- غلبة لاعتبارات الجناح الرأسمالى الصناعى القومى الذى قاوم قانون ١٩٤٧ الأكثر تشدداً فى مواجهة سيطرة رأس المال الأجنبى على الشركات المساهمة الجديدة . وجاءت الغلبة بعد انتهاء موسم الرواج الكورى ، وتبدد أرباح الحرب العالمية الثانية ، وبروز أزمة التمويل أمام الصناعة المصرية عشية الثورة .

ولم يكن الاصلاح الزراعى اجراء لا يستند إلى قوى اجتماعية مؤثرة صاعدة فى المجتمع ، ومجرد قرار فوقى من سلطة يوليو ١٩٥٢ لا يعكس مصالح اجتماعية فعلية . فاذا غضضنا الطرف عن الفلاحين الذين أثقلهم النهب شبه الاقطاعى الذى شدده الجوع إلى الأرض ، وإذا قدرنا ضعف مستوى الحركة الفلاحية المناوئة للاقطاع ، فان الاصلاح الزراعى عكس مصالح رأس المال الصناعى -وإن على مستوى القاعدة الواسعة للبورجوازية الصناعية الوطنية ورغماً عن القسم من النخبة البورجوازية الكبيرة متشابكة المصالح مع كبار الملاك أشباه الاقطاعيين- تماماً كما عكس مصالح أعيان الريف من الرأسماليين الزراعيين الصغار والمتوسطين ، وحتى القسم المتنامى من الرأسمالية الزراعية الكبيرة الذى لم تمسه اجراءات الاصلاح الزراعى ، بينما أضعف القمة السيطرة ، وعلى رأسها الأسرة المالكة .

وحين يجرى الكشف عن قوانين تطور المجتمع المصرى ، فان من المهم تعيين الشكل الخاص لتحقق هذه القوانين فى الظروف الملموسة لمصر ، فى هذه المرحلة أو تلك ، بحيث لا يتم «انكار» خصائص التطور الاجتماعى المصرى بالمبالغة فى شأن ابراز الطابع «العام» لقوانين هذا التطور ، أو يجرى «اعلان» تفرد المجتمع المصرى ومنحه «شرف» التطور غير المماثل للمجتمعات التى تعيش ظروف مماثلة له .

ومما يسمح بادراك الخاص والعام فى مجرى تطور البنية الاجتماعية لمصر بشكل موضوعى ، أن يتجنب البحث الوقوع فى فخ «سرد الحقائق»

المتجاورة المنعزلة، والتحول إلى مجرد «وصف» يستغرق فى معالجة ظواهر جزئية ويعجز عن الوصول إلى تعميمات نظرية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يلزم أن يستند البحث إلى المادة التاريخية الواقعية، المتسقة بقدر الامكان، والشاملة لمختلف الجوانب، حتى لا يصل بنتائجه إلى أحكام ذاتية وحيدة الجانب، أو يعجز عن صياغة استنتاجات. وهكذا. على سبيل المثال، فان البحث عن سياسات وتشريعات اقتصادية قدمها وسنها هذا الحزب لـ «البورجوازية الصناعية»، وعارضها وقاومها ذلك الحزب لـ «البورجوازية الزراعية» فى عهد ما قبل ثورة ١٩٥٢، قاد أحد الباحثين إلى اعلان «تفرد» التطور الاجتماعى الاقتصادى والطبقى لمصر، طالما أن الحزب «المعلن» حزب البورجوازية الصناعية الاحتكارية المرتبطة برأس المال الأجنبى هو الذى سن قانون الشركات لعام ١٩٤٧، المقيد لسيطرة رأس المال الأجنبى وأن على المدى غير المباشر. أما الحزب «المعلن»، حزب كبار ملاك الأرض أشباه الاقطاعيين، هو الذى عارض هذا التشريع أو ذاك الذى عبر جزئياً عن مصالح رأس المال الأجنبى - الكومبرادورى والامبريالى - المسيطر على غالبية رؤوس أموال الشركات المساهمة «المصرية» عشية الثورة. إن هذا «التفرد» تنفيه الدراسة الأكثر عمقاً، التى تبين أن تشابك الأنشطة والمصالح الاقتصادية لهذه «الطبقات» قد انعكس فى مواقف هذه الأحزاب، التى رضخت جميعها من حيث الأساس لضرورة الاستجابة التدريجية الجزئية لمتطلبات تطور الصناعة ومصالح رأس المال المسيطر فيها - أجنبى أو قومى -، والتى عجزت أيضاً جميعها، ولنفس السبب، عن اجراء تغيرات جذرية.

لقد كانت السياسة فى مصر، بما فى ذلك السياسة الاقتصادية، تعبيراً مكثفاً عن الاقتصاد، وعبرت فى نهاية المطاف عن مصالح الطبقات المسيطرة. لكن هذا جرى بشكل معدل «غير نقى»، بقدر ما كانت هذه المصالح تعبر عن نفسها أيضاً بشكل معقد «غير متمايز». وهكذا، أيضاً، فان دراسة أثر القطن أو البنوك العقارية أو تقنين الملكية الخاصة، وغير ذلك، على تطور الرأسمالية فى الزراعة بشكل وحيد الجانب، وعلى أساس مادة محدودة وبرصد تطورات جزئية، قاد إلى نتائج خاطئة فى شأن تعيين قوانين وخصائص هذا التطور. وفى صدد ابراز العام والخاص فى مجراه، فان الزراعة التجارية، على أساس الخبرة التاريخية للعديد من المجتمعات،

لاتمثل أساساً – باستمرار وفى كل الظروف – للقول بقيام الانتاج الرأسمالى السلعى ، وما يرتبط به من بنية اجتماعية طبقية رأسمالية . بيد أن أثر زراعة القطن على تغلغل العلاقات النقدية السلعية ، وتمايز الفلاحين ، وانقسامهم إلى قسم قاده النهب إلى صفوف المعدمين خالق قوة العمل المأجور ، والى قسم آخر تنمو ملكيته للارض وادوات العمل ، ويستخدم قوة العمل المأجور ، وأن فى ظل القيود التى أحاطت بهذا التطور ، من فائض نسبى للسكان وفر امكانية الاستغلال بأساليب ماقبل رأسمالية للعمال المحاصصين ، وسيطرة كبار ملاك الأرض الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين ، كلها عوامل حدَّت من الانتقال إلى الأساليب الرأسمالية الحديثة للانتاج . ورغم أن رأس المال الموظف من قبل بنوك الرهن العقارى فى المضاربة بالأرض لا يمثل فى حد ذاته استثماراً صناعياً رأسمالياً فى مجال الانتاج ، ومن ثم فان دلالة نشاطه من هذا المنظور لتطور الرأسمالية فى الزراعية محدودة للغاية ، فان هذا الرهن العقارى ، المهم فى تجريد الفلاحين المفقرين من الأرض ، قاد إلى تمهيد الأرض لتطور الرأسمالية فى الزراعة وغيرها بخلق جيش العمل المأجور . وأخيراً ، فان تثبيت حق الملكية الخاصة الحديثة للأرض ، على حساب حق الانتفاع ما قبل الرأسمالى ، لم يكن يعنى تأريخاً للانتقال إلى الانتاج الرأسمالى . لكن اقرار حق الملكية الخاصة للأرض كان فى مصر أيضاً «التعويذة» التى سيطر بها رأس المال – وإن تدريجياً وجزئياً – على الفلاحين الذين كان إقرار «حقهم» فى الملكية أساس «تجريدهم» منها ، لكى يظهر الفلاح «الحر» من الأرض من بين صفوف الفلاحين «الملتصين» بالأرض ، أى فلاح العصر الرأسمالى المتحول إلى عامل مأجور من بين الفلاحين «الأقنان» التابعين اقتصادياً وشخصياً . لقد نشأ المجتمع الرأسمالى فى مصر فى قلب المجتمع الاقطاعى ، لكن هذه النشأة اتسمت بخصوصية هذا الانتقال من تشكلية إلى أخرى ، وبتشابك أنماط الانتاج فى الاقتصاد والمجتمع .

وطبقاً لمدخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ، الذى يمثل جزءاً مكوناً من المادية التاريخية ، فان دراسة المجتمع المصرى فى لحظة معينة ، تعنى دراسته كوحدة لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج وغيرها من العلاقات ومظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى (السياسية والحقوقية والقومية والعائلية والثقافية ، الخ) . وفى هذه الدراسة ، فان رصد مستوى واحد لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج –من حيث الأساس– يعنى استمرار وجود نفس التشكيلة

الاجتماعية الاقتصادية، مهما تغير شكل الحكم السياسى وشكل ادارة الاقتصاد . ويمكن الحديث عن ظهور تشكيلة اجتماعية اقتصادية جديدة فقط حين تحدث ، على أساس تطور قوى الانتاج ، قفزة نوعية فى مجمل منظومة علاقات الانتاج وغيرها من العلاقات الاجتماعية، وليس من مجرد تطور كمي . وفى مجرى هذا التحول ، يبرز التأثير المتبادل بين البنية الاجتماعية الاقتصادية والبنية الاجتماعية الطبقية ، حيث أن الثانية ، وقد نشأت على أساس الأولى ، تؤثر تأثيراً معاكساً ، إذ تؤمن الشرط الذاتى للتطور اللاحق . إن فعل القوى الذاتية ، أى الطبقات التى تمثل قوى الانتاج الأكثر تطوراً ، ومصالحها فى القضاء على العلاقات الانتاجية والاجتماعية القديمة ، تكمن وراء الاطاحة – التى لا تخلو من العنف – بالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القديمة التى لا يمكن أن تختفى تلقائياً . وهنا فان التحولات الاجتماعية الاقتصادية التى مهدت السبيل لها ثورة ١٩١٩ ثم ثورة ١٩٥٢ ، وما عبرت عنه هذه التحولات من مصالح القوى الاجتماعية الاقتصادية الأكثر ارتباطاً بأنماط الانتاج الأحدث، تمثل مادة مهمة لدراسة التاريخ الاجتماعى، الاقتصادى والطبقى ، لمصر . على حين أن تغير شكل الحكم فى السبعينيات ، على سبيل المثال ، مع الانتقال إلى التعددية السياسية ، وإن عبر عن تغيرات فى شكل ادارة الاقتصاد ، فانه لم يكن يعنى التحول من تشكيلة إلى أخرى ، واستمر المجتمع فى الاطار التاريخى للرأسمالية ، وإن تعاظم الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى ، وما تبعه هذا من تحول فى هيكل الاقتصاد ، وفى بنية الطبقات التى تعكس هذا الهيكل .

ولكن المجتمع المصرى يبقى على امتداد الفترة منذ عشرينيات القرن الراهن حتى ثمانينياته مجتمعاً تتعدد فيه الأنماط الاجتماعية . ومن ثم يصبح من المهم تعيين الانتماء التشكيلى لهذا المجتمع . إن الأمر يتعلق هنا بعدد من التحديدات المنهجية والنظرية، وبالدراسة الوقائعية للمادة التاريخية ، بما يكفل حل هذه الاشكالية المنهجية النظرية ، التى تغيرت درجة صعوبتها مع تطورها اللاحق . إن المادية التاريخية تقدم هنا تحديدات هامة .

فالنمط الاجتماعي الاقتصادي السائد في المجتمع متعدد الأنماط يشكل الأساس الاقتصادي للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القائمة، وتمثل بقية الأنماط أنماطاً خاضعة في هذا المجتمع.

وهنا لابد من ادراك التمييز بين الأنماط التشكيلية والأنماط غير التشكيلية. الأولى تشكل في أقصى تطورها -في ظروف معينة- نظام علاقات الانتاج المحدد للبنية التحتية للمجتمع. وهذه الأنماط -وفقاً للمادية التاريخية- هي: المشاعية البدائية، والعبودية، والاقطاع، والرأسمالية، والشيوعية. أما الأنماط من الفئة الثانية فلا تشكل نظاماً سائداً لعلاقات الانتاج، رغم أنها تقوم بوظائف مختلفة في البنية الاقتصادية للمجتمع، ويمكن أن تورث من أشكال الانتاج السابقة (مثل النمط الأبوي)، أو تمثل الأساس التاريخي لظهور شكل جديد للانتاج (مثل النمط السلعي البسيط في علاقته بالنمط الرأسمالي). ويمكن لنمط تشكيلي أن يصبح نمطاً غير تشكيلي، مثل بقايا النمط الاقطاعي في عهد تطور الرأسمالية، حيث تشكل الأخيرة نمطاً تشكيلياً يمثل الأساس الاقتصادي -نظام علاقات الانتاج المحدد للبنية التحتية للمجمتع- للتشكيلة الجديدة. وفي المجتمع متعدد الأنماط، تتحدد مكانة وأهمية وحدود تطور الأنماط غير التشكيلية بمنظومة علاقات الانتاج السائدة للنمط التشكيلي، حيث يؤثر الأخير على بقية الأنماط بشكل مباشر، مزيحاً علاقات الانتاج الموروثة عن المجتمع القديم، ومطوراً العلاقات الجديدة غير الناضجة الناشئة في ذلك المجتمع، على حين تتحدد خصائص تطور الأنماط غير التشكيلية بوزنها النسبي. وتنعكس تناقضات التفاعل المتبادل -التأثير والتأثر فيما بينهما على أساس الوحدة والصراع- بين هذه الأنماط، في تصادم المصالح الاقتصادية للطبقات التي ترتبط بكل منها، وفي تعقد البنية الفوقية السياسية لهذه المجتمعات.

وتبدو دراسة هذا كله شديدة الأهمية في دراسة تطور البنية الاجتماعية لمصر منذ عشرينيات هذا القرن، وبالأخص منذ منتصفه، حين أصبح النمط الرأسمالي يلعب دور النمط التشكيلي. وفضلاً عن هذا، فان دور نمط رأسمالية الدولة منذ ستينيات هذا القرن، وخاصة حتى منتصف سبعينياته، يبدو موضوعاً هاماً للدراسة، بقدر أهميته في تحديد التطور الاجتماعي الاقتصادي والطبقي والسياسي والأيديولوجي، وغيرها، لمصر، مع محاولة مد

هذه الدراسة حتى اللحظة الراهنة ، فى ضوء الدور – والوزن – الجديد لهذا النمط فى عهد الانفتاح الاقتصادى .

وهنا ، فان دراسة الظواهر السياسية والقانونية والأيديولوجية والنفسية ، وغيرها من عناصر البنية الفوقية ، ينبغى أن تتم ، ولكن بقدر ما تؤثر على تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الانطلاق من التطور الملموس الفعلى لمصر ، فان مقولة « التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية » تقدم – بالنسبة للمجتمع المصرى ، وغيره من المجتمعات – حلاً منهجياً لمشكلة التقسيم العلمى لتأريخها الاجتماعى الاقتصادى إلى مراحل متمايزة ، وتكشف عن القوانين الموضوعية التاريخية للتطور الذى شهده هذا المجتمع ، حيث أكدت محاولة الكشف عن هذه القوانين فى العديد من المجتمعات أن التاريخ ليس فوضى من الأحداث والصراعات اللامنطقية .

وتسلم المادية التاريخية بالتأثير المزدوج للبيئة الجغرافية ، أى التأثير المعرقل أو المواتى لتطور المجتمعات . ولكنها ترفض فى نفس الوقت « الاتجاه الجغرافى فى علم الاجتماع » الذى ينطلق من الأهمية الكبيرة للبيئة الجغرافية فى تطور المجتمعات ، ليبالغ فى دور هذه البيئة ، ويؤكد أن التطور الاجتماعى رهن بهذه البيئة عامة ، أو بعض عناصرها . وتقدم المادية التاريخية بذلك تفسيراً للتطور الذى يجرى فى بلد معين ، رغم ثبات البيئة الجغرافية ، وتفسيراً لتفاوت التطور بين مجتمعات فى إطار بيئة متماثلة . وفى نهاية المطاف ، تتحدد درجة تأثير وتأثر المجتمع بالبيئة الجغرافية بطابع النظام الاجتماعى ، وبمستوى تطور الانتاج ، والتقنية ، والعلم . وهكذا ، على سبيل المثال ، فانه لا ينبغى المبالغة فى شأن دور نهر النيل فى صياغة التطور الاجتماعى الاقتصادى لمصر . وبشكل خاص ، فان هذا يبرز لدى القول بسيادة « أسلوب الانتاج الآسيوى » منذ تاريخ مصر الفرعونى المبكر وحتى تاريخها الحديث قبيل الاحتلال .

إن تعيين مراحل التطور الارتقائى فى الاقتصاد والمجتمع المصريين ينبغى أن يستند إلى التحديدات المنهجية والنظرية لمقولة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية من جهة ، والوقائع الملموسة للتاريخ المصرى من جهة أخرى . وبشكل خاص ، فان من المهم إلقاء الضوء على العوامل التى قيدت انتقال

التجارة والحرفة المدينيتين إلى النطاق التاريخى للرأسمالية ، ودراسة مغزى ووقائع اغتصاب عبيد الدولة وأراضى الدولة وملكية الدولة اجمالاً فى التاريخ المصرى من قبل الأفراد، وتحليل طابع نفس العلاقات الانتاجية، والاجتماعية بعامة، فى ممتلكات الدولة ذاتها. إن هذا فى تقديرنا سوف يثبت، إن صحت الاستنتاجات من الدراسات المحدودة المتوافرة لتاريخ مصر القديم وتاريخها فى القرون الوسطى، ان التطورات الاجتماعية الاقتصادية لم تكن مجرد تطورات كمية فى اطار نفس التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، وإنما شهدت انعطافات نوعية، بالانتقال من تشكيلة إلى أخرى أرقى، وإن اصطبغت التشكيلات المتعاقبة بالخصائص الثقافية والبيئية، وغيرها، للمجتمع المصرى الشرقى، وبشكل خاص بطابع الانتاج القائم على الرى الصناعى بمياه النيل.

لا تنكر المادية التاريخية أهمية العوامل الخارجية بالنسبة لتطور المجتمعات، سواء سهلت أو عرقلت هذا التطور. ولكنها تؤكد على أن هذه العوامل، وإن حددت شكل التطور، فانها لا تحدد المجرى الرئيسى لعملية التطور ككل. فمصدر تطور المجتمع - عند الماديين التاريخيين - يكمن فى المجتمع ذاته، فى التناقضات الداخلية الملازمة له. ويتوقف على حل هذه التناقضات، أى على دور هذه العوامل الداخلية، اتجاه تطور المجتمع والنظام الاجتماعى السائد فيه. وتؤثر التناقضات والعوامل الخارجية على المجتمع دائماً، من خلال التناقضات والعوامل الداخلية التى تمثل العامل الرئيسى الحاسم للتطور. وفى دراسة تطور المجتمعات، من الضرورى التركيز على رصد الأخيرة دون اهمال الأولى، ومراعاة التفاعل والترابط بين هذه وتلك. ومن الناحية المنهجية والنظرية فى ضوء هذا التحديد، ودون نفى الاستثناءات بطبيعة الحال (وخاصة فى حال اغتصاب ودمج بلدان، كما هو الحال بالنسبة للأمريكتين أو المستعمرات الأمريكية اللاحقة فى الولايات المتحدة أو بعض المستعمرات القديمة لروسيا القيصرية،وغيرها)، يبدو من المهم، من وجهة نظر دراسة التطور الاجتماعى لمصر الحديثة، عدم المبالغة فى شأن دور الاستعمار فى صياغة هذا التطور بالشكل الذى ينقص من الاهتمام بدراسة التناقضات الداخلية للمجتمع المصرى. وهى تناقضات لم تمهد الأرض للاستعمار فقط، وإنما كرست آثاره السلبية على التطور

الاجتماعي لمصر . ودون الانتقاص من شأن العوامل الخارجية ، متمثلة فى العدوان الاسرائيلى - المدعوم من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة - على مصر ، على تعيين أشكال ومعدلات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وخاصة فى بعدها الخارجي المتمثل فى الاندماج المتزايد فى السوق الرأسمالى العالمى وفق أفضل الشروط للغرب الصناعى المسيطر ، فان من المهم التركيز على العوامل الأساسية المحددة لتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بكل ما يترتب فى أعقاب تطبيق هذه السياسة من تحولات عميقة فى البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر .

وترى المادية التاريخية أن الفرد لا يمكنه تغيير المسار الموضوعى للتاريخ حسب هواه ، لكنها لاتنكر دون الأفراد التاريخيين فى صنع هذا التاريخ ، ولا تستصغر دور الفرد . وهى إذ توضح أهمية دور الفرد فى التطور الاجتماعى ، تركز على ضرورة التعرف على الظروف التى مكنت وتمكن هذا الفرد أو ذاك من أن يلعب دوراً فعالاً فى التاريخ . وإذ تؤكد المادية التاريخية على أن الجماهير الشعبية هى صانعة التاريخ ، فانها ترى أن الطبقات التى تنقسم اليها هذه الجماهير تنظم نفسها سياسياً فى شكل أحزاب تسعى إلى استلام السلطة ، ولكنها تعجز عن تحقيق هذا بدون وصول القادة الأفراد . ولكن الأمر الحاسم هنا هو تأكيد المادية التاريخية على أن الأفراد - القادة التاريخيين العظام - لا يظهرون إلا عندما تنضج الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وغيرها ، المناسبة ، وانهم يستطيعون القيام بمهامهم بفضل ادراكهم للمتطلبات الموضوعية ، وبقدر ما يتسمون به من صفات شخصية تؤهلهم للقيام بهذا الدور .

وفى تاريخ مصر الحديث ، فان الدور الذى لعبه جمال عبد الناصر يمثل حالة فريدة للدراسة من منظور دور الفرد فى التاريخ . إن التحولات الاجتماعية الاقتصادية العميقة التى شهدتها مصر فى عهده كانت استجابة للضرورات الموضوعية للتطور ، والتى مهدت السبيل لظهوره ومكنته من القيام بدوره . لكن ادراكه للمتطلبات الموضوعية للتطور ، فى العديد من جوانب سياسة السلطة التى قادها ، وصفاته الشخصية ، لعبت دوراً هاماً فى الأشكال التى ارتداها هذا التطور بالايجاب والسلب معاً . وربما ينطبق نفس

الأمر –وإن اختلفت اتجاهات التطور– بالنسبة للدور الذى لعبه أنور السادات. إن كليهما كان قائداً لتحولات عميقة أثمرت تغيرات اجتماعية طبقية، وبالطبع اقتصادية وسياسية وأيديولوجية، وغيرها، هائلة فى المجتمع المصرى. لكن الأمر فى الحالتين لا يعزى إلى مجرد صفتى الوطنية أو التآمر اللتين يمكن أن يوصفا بهما، ولم يكن أيهما قفزة فوق التاريخ، وإنما تعبيراً عن ضرورة موضوعية.

إذا كان كلاسيكيو المادية التاريخية قد اعتبروا أن مقتل المنهج الديالكتيكى المثالى لدى هيجل هو تحوله إلى مذهب يحاول الاجابة على كل التساؤلات ويعين نهاية للتطور الاجتماعى فى الدولة البروسية الملكية الدستورية، فان المنهج المادى التاريخى الكلاسيكى يواجه نفس المصير إذا ما نظر إليه، كما يفعل البعض، باعتباره مذهباً يقدم اجابة على كل ما يطرحه –وسوف يطرحه– تطور المجتمعات من قضايا، ويعين الشكل النهائى لتطور المجتمعات. لكن هذا، على أية حال، لا ينتقص من الأهمية المنهجية والنظرية سواء لجدل هيجل، بما يقدمه من تحديدات بشأن التطور التاريخى بقوانينه ومقولاته، أو للمادية التاريخية، بما تقدمه من أدوات منهجية ونظرية بشأن دراسة تطور المجتمعات.

ولكن من المهم هنا ألا يتجه البحث للوصول إلى إجابات جاهزة فى أعمال كلاسيكيى المادية التاريخية. وهكذا، على سبيل المثال، فى دراسة خصائص التطور الرأسمالى لمصر، فان مؤشرات البنية الرأسمالية من منظور المادية التاريخية وفى ضوء دراسة كلاسيكيى المادية التاريخية لهذه التشكيلة، تقدم تحديدات منهجية ونظرية لتعيين حدود التطور فى مصر. لكن من المهم أن ندرك أن كلاسيكيى المادية التاريخية، وماركس بالذات، قد درسوا التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية فى الظروف الأوروبية بالأساس. أما بالنسبة لبلدان الشرق، وبينها مصر، فانهم –وإن كانوا قد أكدوا على التطور الرأسمالى فى المجتمعات الشرقية المستعمرة تحت تأثير الرأسمالية الغربية، وهو الأمر الذى تتوافر العديد من الوقائع التاريخية على صحته– لم يدرسوا المجرى «الملموس» والتطور «المقيد» للرأسمالية فى بلدان الشرق، وغيرها من البلدان المستعمرة والتابعة، تحت تأثير «التدخل» الاستعمارى.

ومن الناحية المنهجية والنظرية ، فان الأدبيات السوفيتية التى تدرس التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلدان النامية ، وخاصة أدبيات الاستشراق ، تقدم تحليلاً غنياً للميلاد المشوه والتطور المقيد والطابع الخاص للرأسمالية فى بلدان الشرق ، وبينها مصر . ويكتسب هذا التحليل أهميته من تصور وعرضية نظرة كلاسيكيى المادية التاريخية إلى هذه القضايا . إن عرضية هذه النظرة تبرز من أن تناول المؤلفات والكتابات والرسائل الخاصة بهم فيما يتعلق بالتطور الاجتماعى الاقتصادى للشرق الحديث ، كان بالأساس من منظور التفاعل المتبادل بين التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للرأسمالية فى الغرب ، والتشكيلات ما قبل الرأسمالية الموجودة فى الشرق ، فى زمن انتصار الرأسمالية الغربية والغزو الاستعمارى. وفى هذا التناول ، كان التحليل يتركز -كما أشرنا- على التشكيلة الرأسمالية الأوروبية . أما قصور هذه النظرة ، فقد تمثل فى أن التعرض لمجتمعات الشرق قد انصب بالأساس على متابعة أثر العوامل الخارجية -التدخل الاستعمارى- على تطور هذه المجتمعات. أما تحليل العوامل الداخلية ، فقد جاء فى اشارات مقتضبة ، استناداً إلى مادة غير كافية ، برغم بعض الملاحظات ذات الدلالة المنهجية والنظرية حول التطور المقيد للبنية الاجتماعية الاقتصادية بفعل النهب والسياسة الاستعماريتين ، وحول المجرى المعدل لهذا التطور بسبب خصوصية المجتمعات الشرقية . ولقد كان طبيعياً -ازاء هذا التناول العارض القاصر- أن يبالغ كلاسيكيو المادية التاريخية فى تقدير دور الاستعمار فى تثوير قوى الانتاج وتثوير العلاقات الاجتماعية ، أى فى التنبوء بانتصار الرأسمالية فى مجتمعات الشرق وتصفية البنى التشكيلية ما قبل الرأسمالية .

فى دراسة التاريخ الاجتماعى الاقتصادى لمصر ، وتطور بنيتها الاجتماعية الاقتصادية ، تبدو دراسات الاستشراق السوفيتى ذات قيمة منهجية ونظرية عالية . إذ أن هذه الدراسات ، وهى تأخذ بعين الاعتبار التفاعل المتبادل بين أثر التشكيلة الرأسمالية المنتصرة فى الغرب والتشكيلات ما قبل الرأسمالية الخاضعة فى الشرق ، قد قدمت تحليلاً ملموساً لخصوصية تطور التشكيلات الاجتماعيه الاقتصادية فى البلدان النامية الناجم عن هذا التفاعل ، وبالأخص خصائص تطور الرأسمالية فيها . وفى هذه الدراسات ، فيما يتعلق بالواقع المصرى، تبرز الأهمية المنهجية والنظرية العالية لتوضيح الأسباب

العميقة لعدم « انهيار الحرفة التام » وعدم « تصفية الاقتصاد الطبيعى » ، أى فهم أسباب عدم اكتمال التطور الرأسمالى فى هذه المجتمعات وما يترتب عليه من بناء طبقى خاص . وهو مما يقوم على التنبؤات الكلاسيكية فى شأن مجتمعات الشرق .

ويبدو مفيداً بوجه خاص فى دراسة التطور الرأسمالى فى مصر ، التحليل النقدى للاتجاهين الأساسيين فى أدب الاستشراق السوفيتى ، وما يقدمانه من مادة تاريخية وقائعية بصدد تطور الرأسمالية فى المجتمعات النامية ، وبصدد بنيتها الرأسمالية الراهنة . ونقصد هنا ، ذلك الاتجاه الذى يشدد على عدم تشكل الرأسمالية باعتبارها أسلوباً مهيمناً للانتاج ، والآخر الذى يؤكد على تطور الرأسمالية ، وإن كانت طرفية وتابعة ذات سمات تميزها عن رأسمالية الغرب . وفى مراحل تطور الرأسمالية فى الشرق ، نجد العديد من الخصائص المشتركة مع تطورها فى مصر . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، عدم قدرة الرأسمالية – على امتداد زمن طويل لنشأتها – على تحويل « القطاع التقليدى » للاقتصاد على شاكلتها ، وعجزها عن جذب الكتلة الأساسية من المشتغلين إلى دائرة الانتاج الرأسمالى الحديث ، وعدم قدرتها على خلق سوق داخلية رأسمالية واسعة بدرجة كافية للتطور على أسس قومية بالأساس ، وعجزها – لظروف النشأة المرتبطة برأس المال الأجنبى وبكبار ملاك الأرض فى ظروف مصر – عن تأمين اجراء الاصلاحات الاجتماعية . ومن ذلك أيضاً ، النشأة الموضوعية لقطاع الدولة فى مجال الانتاج والاقتصاد اجمالاً ، وتعاظم تدخل الدولة فى النشاط الانتاجى الاقتصادى عن طريق مختلف أدوات السياسة الاقتصادية ، أنه كان بمقدورها وحدها أن تنظم الانتاج الحديث الكبير عن طريق تعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك ، وهى موارد تتجاوز قدرة القطاع الخاص ، أو بسبب عدم اتجاه الأخير للقيام بهذه المهمة ، حيث لا يمتلك لا مصادر التراكم التى امتلكتها بورجوازية الغرب فى زمانها ، ولا ما اتسمت به الأخيرة من خبرة وتقاليد وميل للنشاط الصناعى . وحين تشكلت الرأسمالية فى مصر ، كانت غير مكتملة ، من زاوية تكامل قطاعاتها الانتاجية ، و « طرفية » ، تترابط قطاعاتها مع الاقتصاد الرأسمالى الحديث فى « المركز » بأكثر مما تترابط بعضها مع البعض ، و « تابعة » ، من الناحية التقنية والتجارية وحتى المالية بسبب تفككها وضعفها ، والأهم ، بسبب عدم

قدرتها على اقامة اقتصاد عالى الانتاجية قادر على النمو الذاتى على أسس قومية. فالأشكال الأرقى لتنظيم الانتاج الرأسمالى، بدءاً من الشركات المساهمة والاحتكارات الرأسمالية ورأسمالية الدولة، وغيرها، قد ظهرت فى مصر، كما فى غيرها من البلدان النامية، بأشكال خاصة متميزة من حيث البنية والوظيفة، وفى غير السياق الكلاسيكى الغربى لظهورها، وبشكل يكاد يشبه «الطفرة».

وعلى أية حال، فان العديد من الأفكار الهامة بصدد خصائص التطور الرأسمالى فى البلدان النامية، كما يقدمها بعض المستشرقين السوفييت، تبدو مفيدة – من الناحية المنهجية والنظرية – فى اعادة التساؤل حول العديد من المسلمات التى ترد عند دراسة تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية السياسية لمصر على أساس المادية التاريخية.

ومن ذلك، على سبيل المثال، القول بأن الرأسمالية الكلاسيكية بنية لم تتحقق أبداً، ومن ثم فانه ليس صحيحاً وضع مسألة تطور الرأسمالية فى البلدان النامية – وبينها مصر – كمسألة اقتراب من نموذج «مثالى» كلاسيكى ما. وبغض النظر عن العوامل التى تقيد نمو النمط الرأسمالى، فان اتجاهاً معاكساً يشق الطريق لنفسه، حيث أن الرأسمالية لم تستنفد بعد كل امكانياتها، ولا زالت توجد الحوافز التى «تعجل» نمو علاقات الانتاج الرأسمالية، وأنه لا يمكن التأكيد – بشكل ذاتى وبغض النظر عن الوقائع الملموسة – على تطور «أرثونكسى» للرأسمالية (أو ما اعتاد الأدب المادى التاريخى أن يسميه كذلك)، إذ أنه فى المجتمعات النامية يختلف نظام ترتيب تكون تلك الأشكال الاقتصادية التى توجد اليوم فى الغرب الرأسمالى، أى المنافسة والسوق والاحتكارات والدولة. ففى العديد من الدول النامية، تبدأ العملية بالدولة، وغالباً ما تنتهى بها. وفى مجتمعات الشرق، وبرغم الخصائص المميزة والاختلافات الهائلة، يمكن أن نلاحظ العديد من سمات النموذج البونابارتى فى تاريخ الرأسمالية الغربية، وهو ما يمكن ملاحظة العديد منه فى التطور الاجتماعى لمصر الناصرية بشكل خاص. والأمر يتطلب رصد العديد من العناصر المترابطة، وبينها الاتساع الكبير لفئات السكان غير المتبلورة طبقياً، وانخفاض مستوى التطور الاجتماعى للفلاحين وارتباطهم الشديد بالدولة، وضعف البورجوازية وعدم نقائها وتجسدها فى

خليط من الفئات ، ومجتمع يتميز بالتفاوت الحاد اجتماعياً بين فئاته تحاصر نموه حواجز اقتصادية خارجية ، وطبقة عاملة ما زالت «طبقة فى ذاتها» ، غير كبيرة عددياً ، وخاصة قسمها المشتغل بالمصانع الكبيرة ، خاضعة لوصاية الدولة ، تعيش فى شروط أفضل نسبياً من بقية أقسام الكادحين ، ومؤسسات حزبية وسياسية وتشريعية ونقابية شديدة الضعف أو غير موجودة أصلاً ، إلى غير ذلك من الملامح أو الأوضاع . وفى هذا النموذج ، تظهر دولة قوية تأخذ على عاتقها بعض الوظائف التى أداها المجتمع المدنى فى أوروبا ، وتضعف القوى الاجتماعية الاقتصادية المناوئة لسلطة الدولة ، وتجسد السلطة ليس فقط مصالح اجتماعية محددة وإنما مصالحها الخاصة أيضاً ، ويجرى تعديل قسرى لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والأيديويولجية ، وتنمو مظاهر عدم الفعالية الاقتصادية وتبديد الموارد المحدودة على الأغراض المظهرية والطفيلية الأخرى ليظهر عدم المساواة الاجتماعية على أسس جديدة ، وما إلى ذلك .

وعند دراسة البنية الاجتماعية للاقتصادية والخريطة الطبقية الراهنة للبلدان النامية . ومنها مصر ، فان المداخل المنهجية والنظرية الفرعية للمادة التاريخية فى الأدب السوفيتى تقدم العديد من الأدوات النظرية والمنهجية الهامة . وإذا غضضنا الطرف عن مدخل «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية» فى تطبيقه على ما يسمى بـ «التشكيلة الكلية» ، فان هذا المدخل يبدو ذا فائدة كبيرة فى فهم التشكيلة متعددة الأنماط لدى القائلين بسيادة أسلوب الانتاج الرأسمالى ، وبقيام التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية فى مصر كما فى غالبية البلدان النامية . ومن ذلك توجيه الاهتمام إلى ضرورة دراسة وزن النمط الرأسمالى فى الانتاج والعمالة ، باعتباره النمط السائد فى التشكيلة الرأسمالية ، وعلاقات التأثير المتبادل بينه وبين الأنماط الأخرى ، فى ظروف يبرز فيها الدور المحول للنمط الرأسمالى المهيمن الذى يطبع بطابعه مجرى تطورها ودورها الوظيفى فى البنية الاجتماعية الاقتصادية ، باعتبارها أنماطاً خاضعة تتطور علاقاتها الانتاجية فى اتجاه الرأسمالية وتتطور تقنيتها وبنيتها الطبقية فى نفس الاتجاه . وهنا فان النمط الرأسمالى يمتد ليشمل قطاع رأسمالية الدولة والقطاع الرأسمالى الخاص .

ولكن المداخل الأخرى لتوصيف البنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية فى الشرق، وفى غيره بما فى ذلك مصر، تقدم العديد من الأدوات التشريحية الاجتماعية الهامة لفهم تعقد هذه البنية وما يميزها من خصائص عن تلك «النماذج» النظرية المجردة. وهكذا، فان تعدد الأنماط فى المجتمع المصرى [الذى يضم «نمطاً سلعياً بسيطاً» فى الريف والمدينة (خاضعاً لنفوذ العلاقات ما قبل الرأسمالية الايجارية والتجارية والتسويقية والتمويلية سواء من قبل ملاك الأرض الذين يقدمونها للايجار فى الريف، أو من قبل الوسطاء التجاريين الممولين)، كما يضم «نمطاً رأسمالياً متطوراً» متوسطاً وكبيراً، و «نمط رأسمالية الدولة»، باعتباره -فى تقديرنا- متميزاً عن النمط الرأسمالى الخاص من زوايا طابع الناتج الفائض المنتزع وأشكال توظيفه وتوزيعه، وغيرها] بما ينجم عنه من خصائص محددة للبنية الاجتماعية الاقتصادية والطبقية، يبرز أهمية التحليل النقدى للاستنتاجات التى يقدمها مدخل تعدد الأنماط.

وفى ظروف الاندماج السابق للمجتمع المصرى فى النظام الرأسمالى الاستعمارى، ومعاودة الارتباط بشكل واسع وعلى أساس الاعتماد وحيد الجانب على هذا السوق فى الفترة الأخيرة، يقدم «مدخل التبعية» العديد من الملاحظات المنهجية النظرية الهامة، بدراسته للسمات الخاصة والتطورات الكمية للوضع غير المتكافىء للبلدان النامية فى النظام الرأسمالى العالمى.

وأما مدخل «المعيار المركب» ومدخل «تعدد المعايير» ومدخل «التشكيلة الكلية»، فان ما تثيره من مظاهر تعقد التوصيف على أساس معيار أساسى للبنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات النامية، مما يلقى الضوء على العديد من الخصائص الهامة للمجتمعات النامية وبينها مصر، ويسهم (حتى فى حال البرهنة على وجود المعيار الأساسى الذى يصفها كمجتمعات رأسمالية، أو تابعة، أو متعددة الأنماط) فى رسم أكثر دقة للخريطة الاجتماعية الاقتصادية والطبقية لمصر.

وأخيراً، فان سمة «الانتقالية»، التى تكاد تجمع هذه المداخل على أنها صفة أساسية للبنية الاجتماعية للبلدان النامية، تبرز ضرورة دراسة الانتماء التشكيلى *للمجتمع الزائل والمجتمع* القادم محله، حيث لا يوجد ولا يمكن أن

يوجد – من منظور المادية التاريخية – ثغرة تاريخية أو فراغ تاريخى فيما بين التشكيلات المتعاقبة . فتعيين طابع الانتقالية يبدو شديد الأهمية فى فترة التحول (أو الفترة الختامية فى عمر التشكيلة القديمة والفترة الابتدائية للتشكيلة الجديدة) من الاقطاع إلى الرأسمالية فى مصر .

ويقدم الأدب الاجتماعى الاقتصادى للاستشراق السوفيتى ، ومجمل الأدب السوفيتى الذى يدرس مجتمعات العالم الثالث ، اسهاماً بارزاً فى دراسة المضمون الاجتماعى لقطاع الدولة فى البلدان النامية . والواقع أن هذه الظاهرة الجديدة ، التى برزت مع تزايد الدور الضرورى لتدخل الدولة فى الاقتصاد بهدف الاسراع بالتنمية الاقتصادية ، كانت تتميز فى هذه البلدان ، من حيث الدور والمضمون الاجتماعى ، مقارنة بقطاع الدولة فى المجتمعات الاشتراكية أو فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وأدى تعقد هذه الظاهرة إلى تنوع التوصيف الاجتماعى لها فى أدب العالم الثالث ، وفى مصر ، وأيضاً فى الأدب السوفيتى ، وبالأخص لما يترتب على هذا من نتائج سياسية اجتماعية .

ومن حيث الأساس ، فانه يوجد فى أدب الاستشراق السوفيتى اتجاهان أساسيان فى توصيف البنية الاجتماعية الطبقية لقطاع الدولة . الأول : يتحدث – وبشكل خاص فيما يسمى ببلدان التطور اللارأسمالى أو بلدان التوجه الاشتراكى – عن نمط دولة « لم يصبح اشتراكياً بعد » رغم نزعته الواضحة للسير فى هذا الاتجاه ، وفى نفس الوقت فانه لم يعد ممثلاً لرأسمالية الدولة . أما علاقات الانتاج داخل هذا القطاع ، فهى مزيج من العلاقات الملازمة للأنماط المتعددة التى يقع تحت تأثيرها ، سواء فى المجتمع المحلى متعدد الأنماط أو فى البيئة العالمية حيث يتصارع النظامان الرأسمالى والاشتراكى . وفى نفس الوقت ، فان « القطاع العام » فى البلدان النامية « لا يجسد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » ، رغم أنه لم يصبح بعد تجسيداً « للملكية الاجتماعية » . والاتجاه الآخر ، يقدم توصيفاً لقطاع الدولة فى المجتمعات النامية – بما فى ذلك بلدان التطور اللارأسمالى أو التوجه الاشتراكى – بأنه يمثل « نمط رأسمالية الدولة » ، وأن ملكية الدولة فى هذا القطاع هى نوع من « الملكية الخاصة » باعتبارها نقيضاً للملكية الاجتماعية ، مع التسليم بأن حق الملكية لا يتطابق هنا مع واقع الاستحواذ الخاص ، حيث تولد هذه الملكية

مصالح «خاصة» لا تتطابق مع مصالح «المجتمع». ويضيف البعض إلى علاقات الانتاج الرأسمالية داخل هذا النمط، الاستغلال ما قبل الرأسمالية، متمثلة في الدخول الناجمة عن الفساد والسرقة والسلطة. وهنا فان المصالح الطبقية للمالك القانوني لوسائل الانتاج المؤممة، أى الدولة، تلعب دوراً حاسماً في هذا التصنيف الاجتماعى لقطاع الدولة، حيث الجوهر الطبقى للتأميم، ولأى شكل من أشكال الملكية الاجتماعية، يتحدد بالطابع الطبقى للسلطة السياسية. وحتى فى البلدان التى تتسم بأكثر المستويات انخفاضاً لتطور قوى الانتاج، فان قطاع الدولة، طبقاً لعلاقات الانتاج السائدة فيه، يحمل مضموناً رأسمالياً. وهنا فان رأسمالية الدولة ليست ممكنة فحسب وإنما محتمة. وأما اعادة انتاج رأسمال الدولة، فانه يتحدد بقانون فائض القيمة فقط في اطار الاتجاه العام، ويستهدف أغراضاً أكثر اتساعاً من هذا، وتظهر علاقات انتاج رأسمالية معدلة داخل قطاع رأسمالية الدولة.

ويبدو اجماع الأدب السوفيتى فى هذا المجال على تأكيد الطابع الانتقالى لقطاع الدولة السائد فى اقتصاديات العديد من البلدان النامية، ذا دلالة مهمة. وفى هذا الاطار، فان الأدب السوفيتى، الذى استمر لسنوات طويلة يبرز الطابع «اللا رأسمالى» لقطاع الدولة، ويحدد طبيعته الانتقالية فى «التوجه الاشتراكى»، أخذ فى أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات –ربما تحت تأثير التحولات الليبرالية التى شهدتها العديد من هذه المجتمعات– يتناول ظاهرة «الانتقالية» بشكل مختلف.

وتؤكد الآراء السوفيتية الأحدث أنه، بدون «ثورة شعبية ديموقراطية راديكالية»، فان قطاع الدولة لا يخرج عن كونه «نموذجاً لرأسمالية الدولة البورجوازية الصغيرة – البيروقراطية»، وأن التوجه الاشتراكى لهذا القطاع يرتهن بمقرطة جهاز الدولة، وتأسيس حزب اشتراكى يجسد امساك الكادحين بالسلطة. ومع التسليم بالتحولات التقدمية التى ارتبطت بتوسع قطاع الدولة نتيجة التأميم أو البناء الجديد، فان هذا فى حد ذاته لا يؤمن تطوراً لا رأسمالياً أو توجهاً اشتراكياً. فحيث بقى جهاز سلطة الدولة القديم، ولم تظهر سلطة الدولة الشعبية، فان المضمون الاجتماعى التقدمى لقطاع الدولة لابد وأن يتعرض للانتكاس. إن هذا القطاع يمكن أن يتطور على أساس تطور رأسمالى مستقل أو تطور رأسمالى تابع حسب الاطار الاجتماعى الطبقى

والسياسى الذى يتطور فيه، وبالذات فى الظروف المختلفة لمحاولة البورجوازية القومية أن توظف هذا القطاع بما يحقق مصالحها . أما التطور الأخير – التابع – فانه يرتهن بدرجة هامة بتغير موقف الاستعمار الجديد من هذا القطاع، ومحاولته الاستفادة منه .

بيد أن الأدب السوفيتى، فى مجمله تقريباً، يبرز سمات أخرى هامة لقطاع الدولة، تلتقى مع مصالح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية . ومن ذلك نشأته على حساب رأس المال الأجنبى والكومبرادورى، وتقييده لعفوية نشاط الأعمال الخاص، وتجسيده شكلاً تنظيمياً للملكية أقرب للانتقال إلى الملكية الاشتراكية، وقيامه بمهام ذات طابع قومى عام، مثل توطيد الاستقلال الاقتصادى والتسريع بالتنمية والتصنيع، وهى المهام التى تقربه وظيفياً من النمط الاشتراكى، وبشكل خاص فى مجرى التحولات الاجتماعية الراديكالية، والموجهة لتقييد رأس المال الخاص الأجنبى والقومى، والمرتبطة بالعديد من الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية لصالح المشتغلين بالقطاع، وحيث تظهر عناصر التنظيم المنهجى للاقتصاد مع تزايد دور خطط الدولة الاقتصادية وادخال الأسس التخطيطية لتنظيم الاقتصاد .

كما يؤكد هذا الأدب، من ناحية أخرى، على المضمون الطبقى للهجوم على قطاع الدولة، وبالذات حين يتوسع فى مجال الانتاج ويمتلك القدرة على اعادة الانتاج على أسس ذاتية . إن الرأسمالية المحلية والأجنبية تهاجم قطاع الدولة، وتطالب بتقليص الاستثمارات الحكومية، وبيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص . وتتسع الأسس الاجتماعية الطبقية للهجوم على قطاع الدولة حين تتجه النخبة «البورجوازية البيروقراطية» المهيمنة على هذا القطاع إلى توظيف ما تحصل عليه من «دخول» عالية فى مجال الأعمال الخاص، أو تتطلع للامتيازات الفردية التى تنالها من المشروعات المشتركة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص القومى والأجنبى .

وفى ضوء هذا كله، فان المضمون الاجتماعى (والوظيفة الاجتماعية) لقطاع الدولة فى مصر يبدو واضحاً . إن طبيعته الرأسمالية واضحة . لكن رأسمالية الدولة فى مصر تتسم بملامح متميزة نوعياً فى الخمسينيات عنها فى الستينيات ثم فى السبعينيات والثمانينيات . الأمر الذى يرتبط بتوسعه فى

مواجهة رأس المال الأجنبى وبهدف التصنيع المستقل، أو سيطرته على حساب رأس المال القومى ونموه فى سياق اصلاحات اجتماعية اقتصادية عميقة، أو بتطوره على أساس المشاركة مع رأس المال الأجنبى والقومى، فى هذه الفترات على الترتيب. ويبدو هاماً بوجه خاص، دوره فى تقييد التطور الاقتصادى العفوى على أساس برامج الاستثمار الواسعة. كما يبدو هاماً أيضاً، إدراك الشكل الخاص لعلاقات الانتاج، وطابع الاستحواذ الخاص داخل هذا القطاع، المتمايز عن انتزاع الربح كفاية للانتاج.

ولقد اتسعت الدراسات السوفيتية التى تبحث خصائص تطور وتشكل البنية الطبقية للمجتمعات النامية منذ منتصف الستينيات. وكان هذا انعكاساً لادراك عدم كفاية وعدم ملاءمة التحديدات النظرية والمنهجية التى صاغتها المادية التاريخية الكلاسيكية، والتى نقلت عنها المؤلفات السوفيتية، وذلك فى ظل الواقع الجديد للمجتمعات النامية. فمع مطلع الثمانينيات وحتى فى أواخر السبعينيات، برزت ضرورة التوسع فى هذه الدراسات، فى الظروف الجديدة التى أحاطت بتحول البنية الاجتماعية الطبقية للبلدان النامية. وفى كل الأحوال، فقد برزت استحالة التطبيق الآلى للمقولات النظرية والمنهجية التى صيغت فى بيئة اجتماعية تاريخية مختلفة، أى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، لدى محاولة قراءة البنية الاجتماعية الطبقية فى العالم الثالث. وفى التطور الأخير لهذه الدراسات، أخذت تولى اهتماماً لقضايا أكثر جدة وتعقيداً فى مجال بحوث الخريطة الاجتماعية الطبقية للمجتمعات النامية. ومن ذلك دراسة العلاقات المتبادلة بين الطبقات والجماعات الاجتماعية الأخرى: الاثنية والعرقية والثقافية والدينية، وغيرها. وفضلاً عن هذا، تزايد الاهتمام بالدراسات المنهجية والنظرية والامبيريقية لأثر نمو الجماهير المعدمة واللامنتمية طبقياً، من ناحية، وأثر استقرار البنى الاجتماعية التقليدية، من ناحية أخرى، على تشكل الطبقات الحديثة - الرأسمالية فى المجتمعات النامية. كما ظهرت دراسات مكرسة لتحليل أثر البنية الطبقية الاجتماعية الحديثة - الرأسمالية - على تحويل ودمج الطبقات والبنى الاجتماعية التقليدية، وعلى عملية تشكل البنية الاجتماعية الطبقية ككل اجتماعى عضوى فى هذه البلدان، ثم التأثير المتبادل بين عمليتى الافقار والانفصال الطبقى من ناحية وعمليات الاندماج والتشكل الطبقى من ناحية أخرى.

وفى الأدب الاجتماعى السوفيتى ، فان دراسة البنية الاجتماعية الطبقية مثلت امتداداً لدراسة البنية الاجتماعية الاقتصادية ، واستندت منهجياً ونظرياً -من حيث الأساس- إلى نفس المداخل البحثية ، أى : التبعية ، وتعدد الأنماط ، والانتقالية ، والتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ، وغيرها . وفى الأدب السوفيتى ، إلى جانب دراسة تطور وخصائص الطبقات «الكلاسيكية» مثل البورجوازية والبروليتاريا والفلاحين ،وغيرها، تشمل الدراسة الطبقات والفئات المتوسطة والبينية واللامنتمية طبقياً . وتتميز فى الأدب السوفيتى دراسات التركيب الطبقى للعاملين فى قطاع الدولة ، سواء ما يتعلق بدراسة النخبة الادارية البيروقراطية التى تقوم بوظيفة ادارة هذا القطاع ، أو دراسة جماعات المنتجين المباشرين من عمال ومستخدمى هذا القطاع ، إلى جانب محاولة بحث طبيعة العلاقات بين قطاع الدولة والمجموعات الاجتماعية خارجه .

ومن الناحية المنهجية والنظرية ، فان دراسات البنية الاجتماعية الطبقية فى الاستشراق السوفيتى تقدم اسهاماً ملموساً للباحثين المصريين فى مجال دراسة تطور وبنية وخريطة الواقع الاجتماعى الطبقى لمصر . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فان دراسة البنية الاجتماعية الطبقية لمصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة البنية القطاعية للاقتصاد المصرى ، حيث يتحدد التركيب الاجتماعى للسكان بالهيكل القطاعى للاقتصاد : ريف ومدن ، زراعة وصناعة وتجارة، وما إلى ذلك، وأصحاب أعمال: كبار ومتوسطون وصغار. غير مالكين بائعون لقوة عملهم ، عاملون بأجر أو بدون أجر للعائلة ، اداريون وعمال ، وغيرهم . وحسب علاقات التبعية أو الاستقلال ، فقد تبدلت البنية الاجتماعية الطبقية لمصر بقدر ما تعدلت بنيتها الاجتماعية الاقتصادية ، وبالذات التركيب الهيكلى للاقتصاد المصرى : زراعى تابع ، صناعى-زراعى ، خدمى-ريعى ،وغيرها، دون أن يغفل التنوع النسبى للهيكل الاقتصادى فى كل الحالات . وفى هذا المجتمع المصرى ، المتعدد الأنماط ، بشكل خاص مع ظهور النمط الرأسمالى الخاص خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ومع ظهور وتوسع نمط رأسمالية الدولة منذ الخمسينيات ، وأخيراً ، مع توسع النمط الرأسمالى المشترك فى سنوات الانفتاح الاقتصادى ، واستمرار النمط السلعى البسيط ، ذى السمات شبه الاقطاعية أو الرأسمالية طوال هذه الفترات ،

يبدو هاماً بشكل خاص، تطور الطبقات والفئات الاجتماعية الصناعية على حساب تلك الزراعية مع تقدم عملية التصنيع حتى أواخر الستينيات، ثم تطور الطبقات والفئات الاجتماعية غير المرتبطة بالانتاج القومي المادي مع تطبيق سياسة «الانفتاح الاقتصادي». وربما يبدو هاماً دراسة الأسباب العميقة التي مكنت الصناعات الصغيرة من الاستمرار في عهد «الانفتاح الاقتصادي» رغم المنافسة الضارية للسلع المستوردة، سواء بسبب اتجاهها لاستخدام التقنية المستوردة الأحدث، أو لاتجاهها إلى سوق «خاصة» للمستهلكين. وفي كل الأحوال، فان هذا الاهتمام ينبغي - في دراسة الخريطة الاجتماعية لمصر - أن ينصب على ما نجم عن هذا من أثر على وضع البنية الاجتماعية الطبقية. ويرتبط بهذا ارتباطاً وثيقاً التوسع في مزارع الدواجن الذي انخرطت فيه - وفي مجال تنمية الثروة الحيوانية عموماً والبساتين أيضاً، إلى جانب الرأسمالية الزراعية - أعداد من أصحاب المدخرات من الموظفين والمثقفين، وغيرهم. وهذا مما انعكس على تعقد وضع الجماعات والفئات والطبقات المتوسطة. أضف إلى هذا، التوسع الكبير في صفوف الرأسمالية الكبيرة المصرية في مجالات التجارة الاستيرادية، وتجارة العملة، والمضاربة العقارية، والأثر الذي تركه هذا على بنيتها، وبالذات في ظل التشابك الملحوظ في النشاط الانتاجي وغير الانتاجي، الوطني والكومبرادوري، للفئات الرأسمالية الجديدة.

كما يبدو هاماً دراسة التحول الجديد في طبقات قطاع الدولة، وبالأخص في الوضع الذي يتشابك فيه عمل ونشاط النخبة البيروقراطية والمنتجين المباشرين على حد سواء، بانخراطهم في الاشتغال في قطاع الدولة وفي القطاع الخاص في نفس الوقت.

ويبدو من المهم أيضاً دراسة الأثر الذي تركته الهجرة في اتساع صفوف العاملين بأجر - المالكين الصغار، مع اتساع صفوف المهاجرين مؤقتاً للعمل في البلدان العربية البترولية، ثم الأثر الناجم عن الاتجاه الذي بدأ لعودة هؤلاء المهاجرين.

وأما بخصوص أثر التضخم وتزايد التفاوت في توزيع الدخل القومي على البنية الاجتماعية الطبقية لمصر، وهو ما تشير إليه العديد من المؤشرات

المباشرة وغير المباشرة، فانه بدوره يبدو هاماً، وبالذات فى الفئات الاجتماعية الدنيا التى انفصلت طبقياً -وهم غير المصنفين من حيث المهنة- فى تعدادات السكان ومسوح العمالة، وفى الفئات العليا، التى تضخمت ثرواتها وأصبحت تشغل مواقع احتكارية سواء فى مجالات التجارة أو المضاربة أو الأنشطة الربوية، وغيرها.

وفى الريف، يبدو هاماً بشكل خاص دراسة التوصيف الطبقى للفلاحين. وفى تطورهم التاريخى، يبدو ضرورياً تحليل انتماء المنتجين الصغار -مالكين أو مستأجرين أو ذوى حيازات مختلطة- إلى صفوف المنتجين الرأسماليين الصغار أو إلى المنتجين السلعيين ما قبل الرأسماليين، فى ضوء حجم الناتج الفائض المنتزع منهم، وخاصة مقابل ايجار الأرض. كما يبدو هاماً، دراسة الوضع الخاص للفلاحين المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى، فى سنوات دفعهم أقساط للأرض تفوق الناتج الفائض، ثم التطورات التى لحقت بتوصيفهم الطبقى، سواء فى ظل تقييد القانون لعلاقات الايجار بالمزارعة أو مع الاتجاه الراهن للتوسع فى هذا الشكل للايجار. كما يبدو هاماً، دراسة التطور المحتمل للفئات التجارية الربوية فى الريف، مع تقلص التمويل التعاونى بشروط ميسرة، واتجاهه التدريجى للتمويل التسويقى. أضف إلى هذا كله ضرورة بحث الأثر على البنية الطبقية فى الريف الذى تركته علاقات رأسمالية الدولة التى ارتبط بها الفلاحون مع أنظمة التوريد الجبرى والتجميع الزراعى والتسويق الحكومى، والائتمان التعاونى، وغيرها. وفضلاً عن هذا، فان من المهم دراسة أثر الهجرة على الوضع الاجتماعى الطبقى للفلاحين.

وإذا كانت الطبقات البورجوازية تبدأ مع ظهور الانتاج الرأسمالى، فان من المهم، لدى تعيين حدود هذه الطبقات، وخاصة فى فئاتها الدنيا، أن تراعى الظروف الخاصة لمصر، ومثلها من البلدان النامية، حيث لا تتوفر شروط التوصيف «النقى» لهذه الطبقات وغيرها. وهذا لأن الاقتصاد متعدد الأنماط يترك بصماته ما قبل الرأسمالية على الطبقات الحديثة المتبلورة للمجتمع الرأسمالى. وبشكل خاص، فانه لدى توصيف البنية الاجتماعية الطبقية، خاصة للفئات المتوسطة والانتقالية، فى الريف- وأيضاً فى المدن- فى مصر، لابد، إلى جانب تحديد الانتماء الاجتماعى الاقتصادى،

من تحديد الانتماء الاجتماعي السياسي، والأيديولوجي النفسي. وبشكل أساسي، فان أثر الأيديولوجية السلفية للجماعات الدينية على «الهوية الطبقية» يبدو هاماً فى السنوات الأخيرة.

ويبدو هاماً، لدى استخدام الأدوات المنهجية والنظرية التى يقدمها مدخل التبعية، أن يولى اهتمام لتحليل: هل تشكلت فى مصر بنية اجتماعية طبقية رأسمالية الطراز؟ وهل تشكلت بورجوازية قومية ناضجة فى ظروف التطور التابع؟ وهو الأمر الذى تهون من شأنه -كما رأينا- الدراسات السوفيتية المستندة إلى «مدخل التبعية». كما يبدو هاماً، لدى الاستناد إلى «مدخل تعدد الأنماط»، توضيح الدور الذى تلعبه البنى الاجتماعية الطبقية التقليدية فى تشكيل الطبقات الحديثة (على سبيل المثال، البنى المستندة إلى الزراعة العائلية فى الريف المصرى على التقليص الظاهرى لقوة العمل المأجورة فى الريف)، وضرورة ايلاء الاهتمام للأشكال الخصوصية لتشكل «الطبقات الحديثة» فى مصر، أى البورجوازية بأقسامها والطبقة العاملة بشرائحها. أما بالنسبة لمدخل «التشكيلة الكلية»، فيبدو ضرورياً، بوجه خاص، الاهتمام بابراز لاتساع مفهوم البنية الاجتماعية مقارناً بمفهوم البنية الطبقية، وتحديداته المتعلقة بالجماعات اللاطبقية.

وفى دراسة تطور البنية الاجتماعية الطبقية لمصر، تبدو مهمة تلك الاستنتاجات المنهجية والنظرية للأدب السوفيتى المتعلقة بنشأة هذه البنية فى ظروف الاستعمار، وتكريسه للعلاقات ما قبل الرأسمالية، والمراحل التى نشأت طبقاً لها هذه البنية فى تمايزها مع البلدان الرأسمالية المتقدمة: مثل نشأة الرأسمالية «الاحتكارية»، ونشأة رأسمالية الدولة، وما إلى ذلك، واستمرار المجتمع -ككل- موضع الاستغلال الأجنبى من قبل مراكز الرأسمالية العالمية.

وأخيراً، تبدو هامة فى ظروف مصر، حيث الوزن والدور الكبير لقطاع الدولة، دراسة الأدب السوفيتى لدور الدولة فى التشكل الطبقى. ومن ذلك ظهور هذا العامل «غير الاقتصادى» فى تشكل الطبقات (وبالذات حين تدخل الدولة طرفاً فى علاقات الانتاج) دون أن ينفى هذا دورها عبر الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية: الضريبية مثلاً، فى عملية التشكل الطبقى فى المجتمع المصرى، مثل غيره من المجتمعات.

وإلى جانب دراسة ما يسمى بـ « البورجوازية البيروقراطية » ، التى يتأمن وضعها كطبقة نتيجة صفاتها (المالكة والسلطوية والادارية) ، يبدو مهماً دراسة أثر النمو المتزايد للنشاط الاقتصادى للقوات المسلحة المصرية ، على اتساع صفوف مثل هذه الفئة - إذا ما قبل بتصنيفها باعتبارها قسماً من البورجوازية الكبيرة - على تبلور فئة بورجوازية عسكرية بيروقراطية ، تقف جنباً إلى جنب مع البورجوازية البيروقراطية فى مجال الأعمال المدنية أو فى مجال الادارة الحكومية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

١ – حول تاريخ الاستشراق الروسي والسوفيتي، انظر: نجيب العقيقي، المستشرقون، (في ٣ أجزاء)، الجزء الثالث، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥، ص‌ص ٩١٧ – ٩٧٩.

وحول «العرب» في الاتحاد السوفيتي، أنظر: نجدة فتحي صفوة، العرب في الاتحاد السوفيتي، بغداد: منشورات مكتبة آفاق عربية، ١٩٨٤، ص‌ص ٥٣ – ٦٣.

٢ – ج. ف. كيم (رئيس هيئة التحرير) الشرق الأجنبي والعصر: المشكلات والاتجاهات الاساسية لتطور بلدان الشرق الاجنبي، (في ٣ اجزاء). الجزء الأول، موسكو: دار «العلم»، ١٩٨٠، ص‌ص ٧ – ٨ (باللغة الروسية).

تضم هيئة التحرير: ك.ن. بروتنتس، وا.ك. دريير، وأ.س. كاوفمان، وم.س. لازاروف، وأ.أ. ليفكوفسكي، وف.ف.لي، ول.ر. بولونسكايا، وى.م. بريماكوف، وف.ج. راستيانيكوف، وب.ج سابوجنيكوف، ون.أ. سيمونيا.

وينقسم الجزء الأول إلى قسمين، المسئول عن القسم الأول، هو أ. أ. ليفكوفسكي، والمسئول عن القسم الثاني هو ر. ج. لاندا.

ويتعرض القسم الاول من الجزء الأول لقضايا التطور الاجتماعى الاقتصادى لبلدان الشرق، حيث تتم -فى ١٣ فصلا- دراسة وتحليل الجوانب التالية: وصف عام للبنية التحتية متعددة الانماط لبلدان الشرق النامية (او بنيتها الاجتماعية الاقتصادية)، والانماط الاجتماعية الاقتصادية الاساسية للبدان النامية الافروأسيوية، ومشكلة توظيف السكان (أو العمالة)، والتطور الصناعى، والتراكم الداخلى، ورأس المال الأجنبى والتمويل الخارجى، والنفط والجوانب الجديدة للتطور الاجتماعى الاقتصادى للبدان متعددة الانماط، ونشاط الاعمال الرأسمالى المحلى المتقدم، والتعاون، ونشاط اعمال رأسمالية الدولة، والانتاجى السلعى الصغير والرأسمالى الصغير فى اقتصاديات المدن، والتخطيط والسوق كاداة لتكامل الاقتصاد الانتقالى •

ويتناول القسم الثانى من الجزء الاول قضايا الصراع الطبقى والسياسى فى بلدان الشرق. ويجرى فى سبعة فصول تغطى الجوانب التالية: خصائص التطور الاجتماعى للشرق فى المرحلة الراهنة (حيث تدرس الظروف المعاصرة للصراع الطبقى والسياسى، وخصائص الطبقات والبنية الاجتماعية، والدور الخاص للنخبة الحاكمة)، والاتجاهات والاشكال الاساسية للصراع الطبقى (حيث تدرس العوامل الدولية للمعارك الاجتماعية وأسباب تفاقم الصراع الطبقى فى الستينات والسبعنيات، وتطور وخصائص الحركة العمالية، والدينامية الاجتماعية السياسية للمثقفين والطلاب، وحركة «اليسار الجديد»، ودور البورجوازية الصغيرة، والتحالفات الطبقية ومشكلات الديمقراطية الثورية، والنضال من اجل اختيار التطور اللاحق)، والاحزاب الشيوعية لبلدان الشرق فى نضالها من اجل الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى، والاتجاه الاشتراكى (تنوع التوجه الاشتراكى، والتحولات العميقة وبعض مشكلات التطور، والاحزاب الديمقراطية الثورية)، والاتجاهات الاساسية لتطور الحياة السياسية للمجتمعات (التغيرات فى جهاز الادارة، وخصائص الأحزاب، وبعض سمات تطور النظم السياسية)، ودور الجيش فى دول آسيا وافريقيا (الجيش والتوجه الطبقى، والجيش كاداة للتأثير على المجتمع فى البلدان الافروأسيوية، النظم العسكرية البيروقراطية، والجيش والدفاع عن المنجزات القومية)، واخيرا: عدم تكافؤ

وتناقض التطور الاجتماعى الاقتصادى لبلدان الشرق ٠

٣ – ج ٠ك ٠ شيروكوف ، الثورية الصناعية فى بلدان الشرق ، موسكو : دار « العلم » ، ١٩٨١ ،ص ٧ ٠ (باللغة الروسية)٠(والمؤلف هو نائب مدير معهد الاستشراق)٠

يدرس الكتاب الثورة الصناعية (الانقلاب الصناعى) فى بلدان الشرق المعاصرة ، كما يجرى توضيح خصائص هذه العملية في بلدان غرب اوروبا والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر ، وتميز الثورة الصناعية فى بلدان الشرق فيما يتعلق بهذه العلمية فى الغرب ٠ ويركز المؤلف بشكل خاص على وصف مراحل وامكانيات وحدود اعادة البناء الاقتصادى والتقنى للبلدان النامية ٠ ويتناول –فى ستة فصول– العديد من القضايا بالتحليل ، نشير من بينها الى : ما يسمى بـ « ما قبل تاريخ » الانقلاب الصناعي فى بلدان الشرق (حيث تدرس بدايات ادخال الآلات ، وأثر السلع المستوردة على الانتاج ما قبل المصنعى ، وتطور النظام المصنعي فى ظروف الاساليب الاقتصادية للاستغلال) ، والاستقلال والظروف الجديدة للتطور (حيث تدرس التغيرات فى الظروف الخارجية والداخلية ، وظائف الدولة فى الاقتصاد النامى) ، واستراتيجية التنيمة فى بلدان الشرق (نموذج الانقلاب الصناعى ، ومشكلات التنمية ، وطريقا الانقلاب الصناعى ، واستراتيجيات احلال الواردات والاتجاه للتصدير) ، والثورة الصناعية : بنية الانتاج والاستهلاك ، والحدود الاقتصادية والاجتماعية للثورة الصناعية (حدود اعادة التجهيز التكتيكى ، وتشكل البنية الثنائية الاجتماعية الاقتصادية ، والتغير فى دور الدولة) ٠

٤ – ى٠ م٠ بريماكوف (رئيس هيئة التحرير) : الشرق على مشارف الثمانينات موسكو : دار « العلم » ، ١٩٨٣ ،ص ٣ ٠ (باللغة الروسية) .

(المؤلف هو مدير معهد الاستشراق سابقا ، والمدير الحالي لمعهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية) . وتضم مجموعة المؤلفين الاساسيين للكتاب : ج ٠ ف ٠ كيم ، ور ٠ –ن ٠ أندرسيان ، ودنيكيفيتش ، وف ٠ ف ايفانوف ، وأ ٠ ب كولونتايف ، وأن٠ن٠ كوماروف ، ود ٠ج ٠ لاندا ، وف ٠ف ٠ لى ، وف ٠ ج ٠ راستايانيكوف ، ون٠أ٠ سيمونيا ، وأ ٠ أ ٠ تشيتشيروف ، وج٠ك٠

شيروكوف • كما استخدمت فى الكتاب مواد من اعداد بعض المؤلفين الآخرين .

ويقدم المؤلفون تحليلا للعمليات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الأهم التى جرت فى البلدان المتحررة فى مطلع الثمانينات • ويجرى وصف الدور الجديد المتعاظم لبلدان الشرق فى الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية وفى العملية الثورية والصراع بين النظامين العالميين ، كما يجرى تحليل تفاقم التناقضات الاجتماعية الاقتصادية واحتدام الصراع الطبقى فى بلدان الشرق . ويتناول المؤلفون ، فى ثلاثة أقسام تضم ثمانية فصول ، العديد من قضايا تطور مجتمعات الشرق ، يبرز من بينها : تشكل النظام الجديد للتبعية والاستقلال فى ظروف الاستعمار الجديد والثورة العلمية والتقنية ، واشتداد التمايز الاقتصادى للبلدان النامية ، وتشكل البنية الاقتصادية الثنائية ، وتطور القطاع « الحديث » ونشاط الاعمال الرأسمالى الحديث ، وأزمة الاقتصاد التقليدى ، والأزمات البنيوية فى آلية اعادة الانتاج ، ونمو الطبقة العاملة ، ومكانة ودور الفلاحين ، وتعاظم الوزن النسبى للفئات الهامشية ، والسمات الجديدة للبورجوازية ، ووضع الفئات الوسيطة ، والدولة ذات النظام السياسى البورجوازى البرلمانى ، والملكيات الأخيرة : « الثورة من أعلى » ضد « الثورة من أسفل » ، والنظم العسكرية والمدنية للتطور الرأسمالى وأزماتها ، وتطور دول التوجه الاشتراكى •

٥ – حول الاستشراق الغربى ، انظر : ادوارد سعيد ، الاستشراق ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ ، ص‌ص ٣١ – ٤٢ ، و ص‌ص ١١٣ – ١١٤ •

٦ – فريدريك انجلز ، كلمة على قبر ماركس ، المختارات العربية ، المجلد ٣ ، الجزء الأول ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٨١ ، ص‌ص ١٨٨ – ١٨٩ •

٧ – فلاديمير لينين ، من هم أصدقاء الشعب ، الاعمال الكاملة ، المجلد ١ ، الطبعة الخامسة ، موسكو : دار الادب السياسى ١٩ ، ص‌ص ١٣٩ – ١٤٠ • (باللغة الروسية) •

٨ – صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠ ، ص ٢٢٦ •

٩ – جلال أمين ، مقدمة فى الاشتراكية،القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ص‌ص ١٤٢ – ١٤٤ .

١٠ – كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، كارل ماركس وفريدريك انجلز ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، موسكو : دار « الادب السياسى » ، المجلد ٢٣ ، ص ١٠ ٠ (باللغة الروسية) ٠

١١ – كارل ماركس ، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسي : المقدمة ، المختارات العربية ٠ المجلد ١ ، الجزء ١ ٠ موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٠ ، ص‌ص ٢٥٢ – ٢٥٣ ٠

١٢ – ماركس ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٠٢ ٠

١٣ – كارل ماركس وفردريك انجلز ، رسائل مختارة (١٨٤٤ – ١٨٩٥) ، موسكو : دار « التقدم » ، ١٩٨٢ ، ص ٠٣٠ ، وص‌ص ٣٤١ – ٣٤٣ ، وص ٣٣٦ ٠

١٤ – انجلز ، المؤلفات ٠ مصدر سبق ذكره ٠ المجلد ٣٧ ، ص ٤١٧ ٠

١٥ – ماركس ، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى : المقدمة ، مصدر سبق ذكره ، ص‌ص ٢٥٢ – ٢٥٣ ٠

١٦ – جيورجي بليخانوف ، تطور النظرة الواحدية الى التاريخ ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨١ ، ص‌ص ٢٥٣ – ٢٥٥ ٠

١٧ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ١١ ، ص ٣٨٣ ٠

١٨ – انجلز ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ١٨ ، ص ٢٧١ ٠

١٩ – بليخانوف ، مصدر سبق ذكره ، ص‌ص ٢٥٣ – ٢٥٥ .

٢٠ – ماركس ، رأس المال،المؤلفات، المجلد الاول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦١ ٠

٢١ – ماركس ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٧ ، ص ٨٦ ٠

٢٢ – ماركس ، المرجع نفسه ، المجلد ٢٨ ، ص ٤٢٧ ٠

٢٣ – لينين ، المبادرة الكبرى ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٣٩ ، ص ١٥ ٠

٢٤ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٧ ، ص ص ٤٤ – ٤٥ •

٢٥ – الموسوعة الاقتصادية . الجزء الثاني . ص ص ١٥٦ – ١٥٧ . (باللغة الروسية) •

٢٦ – ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٢ •

٢٧ – ذ•ف• اودالتسوفا ، (المحررة المسئولة) التشكيلات والبنية الاجتماعية الطبقية ، موسكو : دار العلم ، ١٩٨٥ ، ص ص ٨ – ٩ •

يدرس الكتاب بشكل خاص مشكلات التحليل الاجتماعي الاقتصادي للعهود التاريخية المختلفة • ويولي المؤلفون اهتماما خاصا لدراسة التغيرات في العلاقات الاجتماعية الطبقية ، ودور هذا العامل في عملية تبدل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، وفي قيامها وتطورها ، وأيضا لقضايا التصنيف التاريخي للبنى الاجتماعية في فترات الانتقال : من الاقطاع الى الرأسمالية ، ومن الرأسمالية الى الاشتراكية •

ويضم الكتاب عددا من المقالات التي تتناول بالتحليل بعض المشكلات الهامة للنظرية الماركسية اللينينية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، نشير من بينها الى : دور الثورة الاجتماعية في عملية تبدل التشكلات الاقتصادية الاجتماعية (ى•م• جوكوف) ، وتطور مفاهيم : «الزمان» و«المكان» لدى الانتقال من المجتمع القديم الى العصور الوسطى (ز•ف• اودالتسوفا) ، والعلاقات الاجتماعية الطبقية في عهد الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية : مشكلات المنهج والادوات المنهجية للبحث (م.أ. بارج ، ى . ب . تشيرنياك)، والماركسية اللينينية وديالكتيك الثورة والاصلاح في عملية نشوء وتطور التشكيلة الرأسمالية (ف • ل • مالكوف) ، ومقدمة في مسألة تطور التشكيلات في بلدان الشرق (ى•ن• روزالييف) ، والطبقة العاملة – القوة القائدة للثورة الاشتراكية (ن•ب• كومالوفا) ، والاشتراكية الواقعية : البنية الاجتماعية الطبقية ونمط الحياة : بعض جوانب الصلات المتبادلة (يقصد هنا بالاشتراكية الواقعية تمييز الاشتراكية التي تحققت أو

تحقق فى الواقع عن التعاليم الاشتراكية (ن٠ى٠ برروملاى)، ومقدمة فى تاريخ نشوء الوحدة الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى: تحليل تاريخى مقارن (ل٠ن٠ ليسيتسينا)، وأزمة المعالجة البورجوازية للاشتراكية وبنيتها الاجتماعية الطبقية.

٢٨ - المصدر نفسه، ص‌ص ٤٢ - ٤٤٠

٢٩ - ماركس، المؤلفات، مصدر سبق ذكره، المجلد ١٢، ص ٧٣٣٠

٣٠ - الموسوعة الاقتصادية، المجلد ٣، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦٠

٣١ - ماركس، رأس المال، المجلد ٢، المؤلفات، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢٤، ص‌ص ٤٣ - ٤٤٠

٣٢ - ماركس، رأس المال، المجلد ١، المؤلفات، مصدر سبق ذكره٠ ص ٢٢٩

٣٣ - ماركس، رأس المال، المصدر سبق ذكره، ص ١٩١٠

٣٤ - ماركس، بؤس الفلسفة، المؤلفات، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ١٣٣٠

٣٥ - انظر: ف٠ى٠ باليانسكى، التاريخ الاقتصادى للبلدان الرأسمالية، الجزء الاول٠ موسكو: دار «جامعة موسكو»، ١٩٨٠، ص‌ص ٣ - ٧ (باللغة الروسية)٠

ف٠ كيلله، وم٠ كوفالزون، المادية التاريخية: دراسة فى نظرية المجتمع الماركسية، موسكو، دار «التقدم»، ١٩٧٦، ص ١٨.

ف. ج. افاناسييف، أسس المعارف الفلسفية، موسكو: دار «التقدم»، ١٩٨٣، ص‌ص ٨٤ - ٨٥، وص‌ص ٢٠٦ - ٢٠٧، وص‌ص ٢٥٦ - ٢٥٧٠

٣٦ - لينين، من هم اصدقاء الشعب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١، وص ١٤٤٠

٣٧ - ماركس، رأس المال، المجلد ١، المؤلفات، مصدر سبق ذكره،، ص ١٠٠

٣٨ – ماركس وانجلز ، رسائل مختارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١ ٠
٣٩ – فريدريك انجلز ، الرد على دوهرنج ، موسكو : دار « التقدم » ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٧٥ – ١٧٦ ٠
٤٠ – المصدر نفسه ، ص ١٧٥ ٠
٤١ – ماركس ، رأس المال ، المجلد ٣ ، قسم ١ ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢٥ ، القسم ١ ، ص ص ١٩١ – ١٩٢ .
٤٢ – ماركس ، راس المال ، المجلد ٣ ، قسم ٢ ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢٥ ، القسم ١ ، ص ٣٥٤ ٠
٤٣ – ماركس ، المخطوطات (١٨٥٧ – ١٨٥٩) ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٤٦ ، القسم ١ ، ص ص ٣٨٤ – ٣٨٥ ٠
٤٤ – ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٢ ٠
٤٥ – ماركس ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٩ ص ١٥٦ ٠
٤٦ – المصدر نفسه ، ص ١٥٧ .
٤٧ – انجلز ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢١ ، ص ٤٠٨ ٠
٤٨ – ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦٤ ٠
٤٩ – المصدر نفسه ، ص ٤٦٢ ٠
٥٠ – كارل ماركس ، النتائج المقبلة للحكم البريطاني في الهند ، المختارات العربية ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٤ ٠
٥١ – ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٢ .
٥٢ – ماركس ، النتائج المقبلة للحكم البريطاني في الهند ٠ مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٤ ٠
٥٣ – المصدر نفسه ٠

٥٤ – المصدر نفسه ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٩ .

٥٥ – ماركس ، المخطوطات ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٧ ٠

٥٦ – انجلز ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٤ ، ص ص ٣٢٦ – ٣٢٧ ٠

٥٧ – كارل ماركس وفريدريك انجلز ، بيان الحزب الشيوعي ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٤ ، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٨ ٠

٥٨ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٥٩ ٠

٥٩ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٣٠ ، ص ٣٥ ٠

٦٠ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢٨ ، ص ٩١ ٠

٦١ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٣٠ ، ص ١١٨ ٠

٦٢ – ماركس ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ١٩ ، ص ١٢٠ ٠

٦٣ – انجلز ، المؤلفات ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٢٢ ، ص ٣٨٢ .

٦٤ – لينين ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ٣٠ ، ص ١١٨ ٠

٦٥ – ماركس ، النتائج المقبلة للحكم البريطاني في الهند ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .

٦٦ – المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ ٠

٦٧ – المصدر نفسه ، ص ٢٣٥ ٠

٦٨ – المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ ٠

٦٩ – كارل ماركس وفريدريك انجلز ، في الاستعمار ، دمشق : دار « دمشق للطباع والنشر » ص ١٤٥ و ١٨٩ ٠

٧٠ – المصدر نفسه ، ص ١٩ ، ص ص ١٨٩ – ١٩١ ٠

٧١ – المصدر نفسه ، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ ٠

٧٢ – المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ ، وماركس وانجلز ، رسائل مختارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

٧٣ – المصدر نفسه ، ص ٣٦١ ٠

٧٤ – المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٠٧ – ٢٠٨ ٠

٧٥ –المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٢٦ – ٢٢٧ ٠

٧٦ – المصدر نفسه ، ص‌ص ٨٢ – ٨٣ ٠

٧٧ – ج٠ك٠ شيروكوف ، مصدر سبق ذكره ، الفصل الثانی ٠

٧٨ – طه عبد العليم طه ، تطور الصناعة الآلية الكبيرة فی ظل النمو الرأسمالی المشوه في مصر قبل ١٩٥٢ ، مجلة الفكر الاستراتيجی العربی، بيروت، ابريل ١٩٨٦ ، ص‌ص ١٢٨ – ١٣٠ ٠

٧٩ – أ٠ب كولونتايف، الاشكال الدنيا للانتاج فی بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا ، موسكو ، دار « العلم » ، ١٩٧٥ ، الفصل الاول ٠ ملخص التحليل فی كتاب : ج٠ك٠ شيروكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص‌ص ٤٨ – ٥٣ ٠

٨٠ – ف٠ج٠ راستايانيكوف (المحرر المسئول) ،البنى الزراعية لبلدان الشرق : الميلاد والتطور والتحولات الاجتماعية ، موسكو ، دار « العلم » ، ١٩٧٧ ، ص‌ص ٦ – ٤٨ ٠

وينقسم الكتاب الى أربعة اقسام : الاول ، يضم عددا من الدراسات حول البنى الاجتماعية الاقتصادية : التشكل والتطور والانحلال : ف٠ب٠ دانيلوف ل٠ف٠ دانيلوفا ، وف٠ج٠ راستايانيكوف (المراحل الاساسية لتطور الزراعة الفلاحية) ، وى٠م٠ كوبيشانوف (مشاعة أم طبقة ؟ – التشكل والتطور الاجتماعی للعشائر الارستقراطية فی افريقية الاستوائية) ، وف٠ف٠ تروبيتسكوی (تحول البنية الاجتماعية الاقتصادية التقليدية للقبائل الرحل وأشباه الرحل فی الشرق الادنی والاوسط وشمال افريقيا) ، وج٠د٠ سميرنسكايا (ميراث المجتمع التقليدی والمشاعة الفلاحية : خصائص الوعی الاجتماعی – على مثال بعض مناطق يافا فی منتصف القرن العشرين) ٠

اما القسم الثانی ، فانه يضم بعض الدراسات حول المشكلات الاقتصادية للتطور الزراعی : « فائض السكان الزراعی فی البلدان النامية – على مثال بلدان جنوب شرق آسيا » ، ى . ج . اليكندروف ، و « السمات الجديدة للتطور الاقتصادی فی ملكيات الضياع فی أفغانستان الستينات والسبعينات » ، أ . د . دافيدوف .

ويضم القسم الثالث دراسات حول التحولات الزراعية : « التحولات الزراعية فى الجزائر » ، ب.ب مويسيف ، و « المشاعة والتحولات الزراعية فى جمهورية غينيا » ، ف . ف . ليباخين ، و « التحولات الاجتماعية الاقتصادية فى الريف الايرانى - الستينات والنصف الأول من السبعينات » ، أ . أ . ديومين ، و « مراحل نشر التعاونيات فى تونس » ، ل . ب . زودنيا .

وأخيرا فان القسم الرابع ، الذى يتناول العلاقة بين الثورة العلمية التكنولوجية والتطور الزراعى ، يضم دراسة واحدة حول « الاقتصاد التقليدى والتحديث فى أرياف البلدان النامية فى ظروف الثورة العلمية التكنيكية » ف٠ف٠ كريلوف ٠

٨١ - ماركس ، المخطوطات ، المؤلفات،مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥ ٠

٨٢ - لينين ، المسألة الزراعية فى روسيا فى نهاية القرن ١٩ ، الاعمال الكاملة ، مصدر سبق ذكره ، المجلد ١٧ ، ص ١٢٩ ٠

٨٣ - ف٠ى٠ باليانكسى ، التاريخ الاقتصادى للبلدان الرأسمالية، الجزء الثالث ، موسكو ، دار « جامعة موسكو » ، ١٩٨٢ ، ص‌ص ٨٧ - ٩٨ وص‌ص ١٥٤ - ١٦٤ ، ص‌ص ٢١٧ - ٢٢٢ ٠ (باللغة الروسية) ٠

يتناول الكتاب - فى ثلاثة أقسام - التاريخ الاقتصادى للبلدان الرأسمالية فى بلدان غرب أوروبا والولايات المتتحدة واليابان الى جانب الهند ٠

فى القسم الاول ، الذى يدرس فيه تطور الرأسمالية فى عهد نشأتها وانتصارها ، يتم تحليل مقدمات ومجرى ونتائج الانقلاب الزراعى فى انجلترا (فى القرن السادس عشر) ، والتطور الاقتصادى لهولندا (فى القرنين السادس عشر والسابع عشر) ، والانقلاب الصناعى فى انجلترا والتقويض الثورى للنظام الاقطاعى وتطور الرأسمالية فى فرنسا (١٧٨٩ - ١٨٧٠) ، والاصلاح الزراعى والانقلاب الصناعى فى المانيا ، وبدايات الاستيلاء الاستعمارى على الهند ٠

وفى القسم الثانى ، الذى يبحث التاريخ الاقتصادى للامبريالية ، يجرى تناول التطور الاقتصادى فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فى الولايات المتحدة المانيا وانجلترا وفرنسا واليابان ، ثم تطور اقتصاد

الهند فى ظل الاضطهاد الاستعمارى • وأما القسم الثالث ، فانه يبحث تطور الرأسمالية فى المرحلة الاولى للازمة العامة للرأسمالية (١٩١٨ – ١٩٣٩) فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا والمانيا واليابان ، ثم تطور الاقتصاد الهندى •

ويشارك فى بعض فصول الكتاب ، الى جانب ف•ى• باليانسكى ، كل من أ•ن• شيمياكن ، وف•أ• تيوشيف فى دراسة الفصلين الاخيرين (١٨ و ١٩) من القسم الثالث حول اليابان والهند على الترتيب •

٨٤ – مستقبل الرأسمالية فى العالم النامى : ندوة المائدة المستديرة (ادارة ج•ا• ميرسكى) مجلة شعوب آسيا وآفريقيا ، العدد الاول ، ١٩٨٥ ، ص.ص ٨١ – ٩٤ (باللغة الروسية) •

نشر ملخص واف مترجم الى اللغة العربية للندوة فى مجلة قضايا فكرية ، العددان ٣ و ٤ ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٤٠٦ – ٤١٨ •

٨٥ – أنظر: أ•ف• اليشينا، وأ•د• ايفانوف، وف•ل• شينيس، المحررون المسئولون، البلدان النامية فى العالم المعاصر: الوحدة والتنوع. موسكو: دار «العلم»، ١٩٨٣، ص.ص ٤ – ٩. (باللغة الروسية) •

•• تضم هيئة التحرير الى جانب المحررين المسئولين: م•أ• تشيشكوف، وأ•د• أولريخ، وأ•أ• ايجورروف ، وف•أ• ماكيسيمنكو •

ويقدم الكتاب تحليلا نظريا منهجيا شاملا للعام والخاص فى تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ويجرى وصف البنية الاجتماعية الاقتصادية والبنية الاجتماعية الطبقية ، والتكوينات الاجتماعية ككل فى هذه البلدان • ويبحث المؤلفون التمايز فى العالم النامى ، وتعمق الفروق بين مجموعات البلدان التى يتألف منها هذا العالم ، هذه الفروق التى تمثل نتاجا للتطورات الداخلية فيها ، ونتاجا ايضا لتأثير النظامين المتصارعين عليها •

ويضم الكتاب ثلاثة أقسام (فى تسعة فصول) تتناول العام والخاص فى مجموعة البلدان النامية ، وعملية تشكل اعادة الانتاج على اسس قومية ، والتمايز فى التطور ، ونشأة المجتمعات ما بعد الاستعمار •

وفى الفصول الثلاثة للقسم الاول يجرى تناول تصور ماركس للتشكيلة الكلية الثانوية ومكانة البلدان النامية فيها ، وتطور التشكيلات فى البلدان النامية فى اعقاب الاستقلال ، ومقولة التبعية كمقولة للتطور ، وبنية وآليات التبعية ، وديناميه والاثر النهائى للتبعية ، واتجاهات تصفية التخلف والتبعية فى ظروف التطور اللارأسمالى ، أى اجمالا جوهر واشكال وأسس استمرار التبعية ، والطرق البديلة للتطور التاريخى : المضمون والمقدمات ، تنوع الاختيارات ، واشكال التمايز ، والتوجه الاجتماعى : اختيار طرق التطور وتوطيدها ٠

واما الفصول الثلاثة للقسم الثانى ، فانها تغطى بالدراسة عملية اعادة الانتاج ونشأة السوق القومى الداخلى ، والعوامل الاساسية المحددة لصياغة السياسة الاقتصادية ، وقطاع الدولة فى الانتاج المادى والبنية التحتية ، واساليب وركائز تأثير الدولة على الاقتصاد ، وضع البلدان النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، والتمايز من حيث مستوى التطور وبنية قوى الانتاج ، والتمايز من حيث الامكانيات الاقتصادية والموارد ٠

واخيرا فان الفصول الثلاثة للقسم الثالث ، تتناول بعض خصائص تشكل البنى الاجتماعية الاقتصادية من خلال مقدمة فى منهج بحث المشكلة ، وتحول الانماط التقليدية ، والتطور الرأسمالى للبنى الاقتصادية من حيث الامكانية والحدود ، ثم قطاع الدولة وملكية الدولة من حيث موقعها فى تطور لتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، ويجرى بحث تشكل الطبقات والتبلور الطبقى والبنية الاجتماعية الطبقية ، من خلال دراسة تناقضات الواقع ومشكلات النظرية ، وتطور البنية الاجتماعية الطبقية ، وطبقات مجتمع رأسمالية الدولة النامى ، والعلاقات الجديدة ما بين الطبقات (ما بين المالكين والكادحين ومتميزة عنهم) ، ثم يدرس المجتمع النامى ككلية اجتماعية من زاوية مشكلات الميلاد والسمات المميزة واتجاهات التطور ٠

٨٦ – أنظر : ى٠م٠ بريماكوف ،الشرق بعد انهيار النظام الاستعمارى ، موسكو : دار « التقدم » ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ ٠

٨٧ – أنظر : الشرق الأجنبى والعصر ، مصدر سبق ذكره ، الفصل الاول ٠

٨٨ – أنظر :بريماكوف ،الشرق بعد انهيار النظام الاستعمارى ، مصدر سبق ذكره ، الفصل الاول ٠

٨٩ – انظر : المصدر نفسه ٠

٩٠ – انظر : المصدر نفسه ٠

٩١ – ج٠ف٠ كيم (رئيس هيئة التحرير) ،رأسمالية الدولة والتطور الاجتماعي لبلدان الشرق الأجنبي،موسكو، دار «العلم»، ١٩٨٠، ص ٧ (باللغة الروسية) ٠

وقد شارك في تأليف الكتاب : ك٠ن٠ بروتنتس، وأ.أ.جروميكو، وأ٠س٠ كاوفمان، وم٠س٠ لازاروف، وأ٠أ٠ ليفكوفسكي، وف٠ف٠ لي، ول٠د٠ بولونسكايا، وف٠ج٠ راستايانيكوف، وب٠ج٠ سابوجينكوف، ون٠أ٠ سيمونيا (أعضاء هيئة التحرير) الى جانب: أ٠م٠ بتروف، وب٠ف٠ سينيتسين، وأ٠أ٠ نوفيتشيكوف، ون٠أ٠ دلين، وت٠أ٠ كوختينا، ول٠ف٠ باخوموفا، وف٠ن٠ اولياخين، وى٠أ٠ بانكوفا، وى٠م٠ أوسيبوف، وف٠ن٠ سيرجنيكو، ون٠ن٠ تسفيتكوفا، ون٠أ٠ أشاروني، وأ٠ب٠ ساكالوفسكي، ود٠ج٠ لاندا، وج٠أ٠ كاتشوكوفا، ورازا علي، ول٠ك٠ أورليانسكايا، وس٠أ٠ بيسونوف ٠

ويكشف المؤلفون القوانين الاساسية للتطور الاجتماعي لبلدان الشرق، ومكانة نمط رأسمالية الدولة في هذا التطور، وخصائص ميلاد ومهام هذا النمط في البلدان الافروأسيوية، ودور قطاع الدولة في تأمين فرص العمالة، والنشاط الاقتصادي له ٠

ويضم الكتاب اربعة اقسام تشمل خمسة عشر فصلا، الى جانب المقدمة التي تتناول مكانة ودور قطاع الدولة في التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرق، والخاتمة التي تبحث علاقة خطط الدولة بالتطور الاجتماعي ٠

وفي القسم الاول يدرس قطاع الدولة من حيث تشكل قاعدته المادية ومكانته في اقتصاديات بلدان الشرق، ويقدم وصفا لبنية فروعه، وتبرز خصائص تشكله في البلدان النفطية، ودوره في تطوز صناعة الاستخراج والصناعة التحويلية، ثم يدرس تكون هيئات الدولة في مجال البحث والتطور العلمي، ودور قطاع الدولة في حل مشكلات البطالة السافرة والمقنعة واعداد الكوادر القومية ٠

ويبحث القسم الثانى نشاط قطاع الدولة الائتمانى المصرفى ودوره فى توظيف الاموال واقراض الاشكال الدنيا لنشاط الاعمال ، ونشاط قطاع الدولة فى مجال التجارة الداخلية (سوق السلع الزراعية ومنتجات الصناعة الصغيرة والمؤسسات الرأسمالية الكبيرة) ، ثم يتناول مالية الدولة فى البلدان النامية ٠

أما القسم الثالث فانه يدرس العلاقات الاقتصادية الخارجية لقطاع الدولة من خلال بحث دوره فى التجارة الخارجية وعلاقته برأس المال الأجنبى، والرقابة على التدفقات المالية الخارجية ، ثم يبحث دور البلدان المصدرة للنفط فى التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل وخصائص تشكل قطاع الدولة فيها ٠

ويقدم القسم الرابع تشريحا اجتماعيا لقطاع الدولة ٠ حيث يدرس أولا البنية التنظيمية لادارة قطاع الدولة ، ثم بنية هذه الادارة نفسها ، ثم الاطر التى تعمل فيها مؤسسات قطاع الدولة (من حيث الوضع القانونى للملكية ، واشكال الرقابة ، والهياكل الادارية التنظيمية ، والمركزية واللامركزية فى النشاط وغيرها .)، ويبحث ثانيا وضع الهيئة الادارية لقطاع الدولة من زاوية مشكلة النخبة الحاكمة ، ثم يدرس أوضاع عمال ومستخدمى قطاع الدولة فى البلدان النامية (من حيث توزيعهم بين الفروع ، وبنيتهم الاجتماعية) ، واخيرا يدرس التعاونيات فى مجالات التداول والانتاج ، والتعاون كعامل للتطور الاجتماعى فى الريف ٠

٩٢ – الشرق الأجنبى والعصر ، مصدر سبق ذكره ، ص‌ص ١٨٧ – ١٨٨ ٠

٩٣ – أ٠أ٠ ديومين (مشرفا) ،الملكية الخاصة فى البلدان الرأسمالية والنامية ، لينينجراد : دار «جامعة لينينجراد» ، ١٩٨٢ ، ص‌ص ٦ – ٨ ، وص ١٤ ، وص‌ص ١٢٢ – ١٢٣ .

شارك فى تأليف الكتاب ، الى جانب المشرف ، ن٠د٠ كوليسوف ،وبيشينونوف، ون٠ف٠ راسكوف، وم٠أ٠ سيريبروفسكايا ، وس٠أ٠ تولبانوف، وس٠ف٠ موتشورنى ، ون٠ف٠ راسكوف ، ون٠ب٠ كوزنيتسوفا ، وأ٠ى٠ تسيتيريفوى ، وت٠س٠ تروسافوى، ود٠ف٠ تشرنيايفا ، ون٠ب٠ كوزنيتسوفا ، وساوسانافيتشوس، وف٠ن٠ تشيتياكوفا ، وج٠أ٠ درازدوفا ، وأ٠ن٠ ميلنيكوف ، وف٠ف٠ سميرنوف ، وم٠ف٠ شيشكين ، وف٠ى٠ ماكسيوتا ٠

وتضم هيئة التحرير الى جانب بعض هؤلاء المؤلفين : ف• ج• أنوشكين .

ويتناول الكتاب بالبحث الملكية الاحتكارية ، وملكية الدولة الاحتكارية، والملكية المتعددة الجنسية ، والملكية الرأسمالية غير الاحتكارية ، الى جانب الملكية الصغيرة والتعاونية والنقابية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ويجرى توضيح مكانة ودور الملكية الخاصة فى منظومة علاقات الانتاج للبلدان النامية بما فى ذلك بلدان التوجه الاشتراكى •

ويضم الكتاب قسمين يتوزعان على اثنى عشر فصلا ، الى جانب مقدمة تبحث الملكية كأساس لمنظومة علاقات الانتاج • ويناقش فى القسم الاول جوهر ونشأة وبنية ومنهج بحث وتطور هذه الاشكال للملكية ، ثم تدرس البنية الاجتماعية الطبقية للمجتمع الرأسمالى الحديث ، وذلك فى البلدان الرأسمالية المتقدمة • أما القسم الثانى فانه يدرس ملكية الدولة وملكية الاحتكارات الاجنبية والملكية الفردية الرأسمالية ، والملكية الصغيرة والملكية التعاونية فى البلدان النامية •

٩٤ – البلدان النامية فى العالم المعاصر : الوحدة والتنوع ، مصدر سبق ذكره ، ص‌ص ٢١٧ – ٢٢٦ •

٩٥ – ك• زارادوف ، الاقتصاد السياسى للثورة ، موسكو : دار « التقدم » ، ١٩٨٢ •

٩٦ – شيروكوف ، الثورة الصناعية فى بلدان الشرق ، مصدر سبق ذكره ، ص‌ص ١٨٤ – ١٨٥ •

٩٧ – ف•ب• كوليسوف . قطاع الدولة فى اقتصاديات البلدان النامية ، موسكو : دار « جامعة موسكو » ، ١٩٧٧ ، ص‌ص ١٢٧ – ١٢٩ ، وص ٢٤ ، ص‌ص ١٣٩ – ١٤٥ ، وص ١٥٠ . (باللغة الروسية) •

يدرس الكتاب أسباب ظهور وتوسع دور قطاع الدولة فى اقتصاد البلدان النامية فى تطورها الاجتماعى الاقتصادى ، ويجرى تفسير الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية لقطاع الدولة فى البلدان ذات الاتجاهات المختلفة اجتماعية ومكانته فى منظومة العلاقات الاجتماعية • كما يجرى تحليل

مشكلات الادارة والبنية التنظيمية وفعالية النشاط لهذا القطاع ٠

ويتكون الكتاب من ستة فصول، تناقش مكانة قطاع الدولة فى البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية، وتبحث مفهوم قطاع الدولة، وتدرس تمايز قطاع الدولة وملكية الدولة، وتكون قطاع الدولة عبر التأميم والنشاط الاستثمارى لهذا القطاع، وموقعه وبنيته الفرعية واثر الثورة العلمية التكنولوجية عليه، والتعاون مع البلدان الاشتراكية واثره عليه، ثم تبحث الطبيعة الاجتماعية لقطاع الدولة ومشكلات الادارة والتنظيم فيه، وتدرس قضايا الربحية والتسعير واثرها على فعالية هذا القطاع ٠

٩٨ – ك٠ن٠ بروتنتس، البلدان النامية فى السبعينات، موسكو : دار « التقدم » ١٩٨٢، ص ١٢٨ ٠ (باللغة العربية) ٠

٩٩ – مستقبل الرأسمالية في العالم النامي : ندوة المائدة المستديرة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨١ – ٨٢، ص ٩٣ ٠

١٠٠ – أ٠أ٠ جروميكو (المحرر المسئول) افريقيا : بلدان التوجه الاشتراكى فى العملية الثورية، موسكو : دار «العلم»، ١٩٨٤، ص ١٣٠ ٠ (باللغة الروسية) (وقد شارك فى تأليف الكتاب ل٠ف٠ جانتشاروف، ول٠م٠ انتين) ٠

ويدرس الكتاب الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطور بلدان التوجه الاشتراكى فى أفريقيا، ومكانتها فى العالم المعاصر، وصراعها من اجل التحرر السياسى والاقتصادى ٠ ويتألف الكتاب من تسعة فصول تناقش النجاحات والصعوبات على طريق تطور هذه البلدان، ومشكلات الدولة وتغير طبيعة السلطة، ونشاط هذه الدول فى اقامة وتطوير العلاقات الاجتماعية الجديدة، وبناء جهاز الدولة الجديد، وتطور الاحزاب الديمقراطية الثورية الى احزاب طليعية للكادحين، والاسس الفكرية النظرية والطبيعة الاجتماعية لهذه الاحزاب، واستراتيجية التنمية والسياسية الاقتصادية فى هذه البلدان، وقضايا التصنيع وتطور الصناعة ودور الدولة فى هذه العمليات، ومشكلات استخدام رأس المال الاجنبى، والتحولات الزراعية وتصفية الملكية الاجنبية والاقطاع وتطور قطاع الدولة والتعاونيات ومستقبل تحالف العمال والفلاحين، ومقرطة المجتمع، والثورة الثقافية،

والعلاقات ما بين هذه البلدان والمنظومة الاشتراكية ٠

١٠١ – ج٠أ٠ ميرسكي، كارل ماركس وبعض مشكلات تطور التشكيلات في بلدان الشرق، موسكو : مجلة «الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية»، ١٩٨٣، العدد ٨، ص ٨٨ ٠

١٠٢ – ف. أجافونوف ، الماركسية اللينية وطريق التطور اللارأسمالي، موسكو : دار «التقدم»، ١٩٨٢، ص ٥٢ (باللغة العربية) ٠

١٠٣ – ف٠ل٠ تياجوننكو (المحرر الرئيسي)، الطبقات والصراع الطبقي في البلدان النامية، في ٣ أجزاء، موسكو : دار «الفكر»، ١٩٦٧. الجزء الاول : التركيب الطبقي للبلدان النامية، (الترجمة العربية) ٠ دمشق : منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤ ٠

١٠٤ – الشرق الاجنبي والعصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢٩ – ٣٣٠.

١٠٥ – رأسمالية الدولة والتطور الاجتماعي لبلدان الشرق الأجنبي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨ – ١٥ ، و ص ١٩ .

١٠٦ – الملكية الخاصة البلدان الرأسمالية والنامية، مصدر سبق ذكره ٠ ص ص ١٤ – ١٥ ، ص ١٢٤ ٠

١٠٧ – بروتننتش، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠ ، ص ص ٧٠ – ٧١ ٠

١٠٨ – الطبقات والصراع الطبقي في البلدان النامية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠١ – ٣٠٣ ، وص ص ٢٤٢ – ٢٤٦ ٠

١٠٩ – كوليسوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩ ٠

١١٠ – شيروكوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥ ٠

١١١ – الطبقات والصراع الطبقي في البلدان النامية، مصدر سبق ذكره، (عرض ملخص للقضايا المتناولة في الورقة من الجزء ١ التركيب الطبقي للبلدان النامية) ٠

١١٢ – الشرق الاجنبي والعصر، مصدر سبق ذكره ، الفصل الاول، القسم الثاني، الجزء الاول ٠

١١٣ – البلدان النامية فى العالم المعاصر : الوحدة والتنوع ، مصدر سبق ذكره ، الفصل الثامن .

١١٤ – الطبقات والصراع الطبقى للبلدان النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ ، وص ٣٧٧ .

١١٥ – الشرق الاجنبى والعصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ ،وص ٤٣٣ .

١١٦ – رأسمالية الدولة والتطور الاجتماعى لبلدان الشرق الاجنبى ، مصدر سبق ذكره ، ص.ص ١٦ – ١٩ ، وص ٢٠٧ ، وص ٢١٢ ، وص ٢١٨ ، وص ٢٢٠ ، وص ٢٢٥ .

١١٧ – البلدان النامية فى العالم المعاصر : الوحدة والتنوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤٧ – ٢٥٣ .

١١٨ – الثورة الصناعية فى بلدان الشرق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .

١١٩ – قطاع الدولة فى اقتصاديات البلدان النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ ، وص ١٤٣ ، وص.ص ١٩٠ – ١٩١ .

رقم الايداع ٨٩/٤٤٠٥

دار الطباعة الحديثة
٦ ش كنيسة الأرمن – اول شارع الجيش
تليفون : ٩٠٨٣١٨